الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية
قسم علوم اقتصادية
تخصص :نقود بنوك ومالية دولية

كتاب علمي تحت عنوان:

# التنويع الاقتصادي .... بوابة اقتصاد مشرق
# ما بين حلم التنويع وشبح اللعنة
# -تجارب دولية رائدة-

**Economic diversification .... gateway to a bright economy**
**Between the dream of diversification and the specter of curse**
**-Pioneering international experience-**

من اعداد:

**الدكتورة بن حدو أمنة** **الأستاذة الدكتورة ادريس أميرة**

**2025-2024**

# التنويع الاقتصادي .... بوابة اقتصاد مشرق
## ما بين حلم التنويع وشبح اللعنة
## -تجارب دولية رائدة -

# Economic diversification .... gateway to a bright economy
## Between the dream of diversification and the specter of curse
## -Pioneering international experience-


من اعداد:

**الدكتورة بن حدو أمنة** **الأستاذة الدكتورة ادريس أميرة**


*2025 - 2024*

قال الله تعالى

"يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ"

**سورة المجادلة (الآية: 11)**

قال رسول الله ﷺ

(من سلَكَ طريقًا يبتغي فيهِ علمًا سلَكَ اللَّهُ بِهِ طريقًا إلى الجنَّةِ وإنَّ الملائِكةَ لتضعُ أجنحتَها رضاءً لطالبِ العلمِ وإنَّ العالمَ ليستغفرُ لَهُ من في السَّمواتِ ومن في الأرضِ حتَّى الحيتانُ في الماءِ وفضلُ العالمِ على العابدِ كفضلِ القمرِ على سائرِ الكواكبِ إنَّ العلماءَ ورثةُ الأنبياءِ إنَّ الأنبياءَ لم يورِّثوا دينارًا ولا درهمًا إنَّما ورَّثوا العلمَ فمَن أخذَ بِهِ فقد أخذَ بحظٍّ وافرٍ).

قال الشاعر أمين الجندي رحمه الله تعالى:

وَمَا مِنْ كَاتِبٍ إِلَّا سَيَفْنَىٰ  وَيَبْقَى الدَّهْرَ مَا كَتَبَتْ يَدَاهُ

يَسُرُّكَ فِي القِيَامَةِ أَنْ تَرَاهُ  فَلَا تَكْتُبْ بِكَفِّكَ غَيْرَ شَيْءٍ

قول مأثور

إني رأيت أنه لا يكتب إنساناً كتابا في يومه، إلا قال في غده لو غُير هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان أفضل، ولو تُرك ذلك لكان أجمل وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر

-العماد الأصفهاني-

# إهداء

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب، إلى من كلّت أنامله وحصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

أبـــي فلجة كبدي رحمه الله

إلى من أرضعتني الحب والحنان، إلى رمز الحب وبلسم الشفاء، إلى القلب الناصع، أمـــي الحبيبة حفظها الله

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي، إخوتي

والى كل من حمل..... شعلة العلم..... وكانوا نبراسا

د بن حدو أمنة

# إهداء

إلى الذي ترعرعت بين أحضانهما إلى الذي أفتخر أن نُسبت إليهما الوالدين الغاليين برا وإحسانا

إلى من يجري حبهم في عروقي إلى إخواني وأخواتي

إلى الفؤاد وقرة العين زوجي وأولادي

إلى من سبقونا وكانوا نبراسا تقديرا وتبجيلا

إلى كل محبي العلم دعما وامتنانا

أ.د ادريس أميرة

## شكر وتقدير

الحمد لله الذي بفضله تتم النعم، وبتوفيقه يكتمل العمل. نشكره سبحانه على العون والتيسير، ونسأله أن يجعل هذا الجهد خالصًا لوجهه الكريم. كما نتقدم بجزيل الشكر لكل من ساندنا ودعمنا في مسيرتينا، فلولا فضل الله ثم دعمكم، لما تحقق هذا الإنجاز.

# فـهـرس المحـــتويات

# فهرس المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| **فهرس المحتويات** | 08 |
| **المقدمة** | 10 |
| الباب الأول: المرض الهولندي ولعنة الموارد تلاحق الاقتصاديات النفطية | |
| أولا: ماهية اللعنة الهولندية | 14 |
| ثانيا: النماذج المفسرة للعلة الهولندية | 21 |
| ثالثا: التفسير السياسي والمؤسساتي للعنة الموارد | 30 |
| رابعا: دورية السياسة المالية من نواتج اللعنة | 37 |
| خامسا: الآثار الاقتصادية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط | 41 |
| الباب الثاني: مدخل للتنويع الاقتصادي | |
| أولا: مدخل للتنويع الاقتصادي | 48 |
| ثانيا: أشكال التنويع الاقتصادي | 50 |
| ثالثا: مقومات التنويع الاقتصادي | 51 |
| رابعا: شروط التنويع الاقتصادي | 51 |
| خامسا: عراقيل التنويع الاقتصادي | 52 |
| سادسا: محددات التنويع الاقتصادي | 53 |
| سابعا: أهمية التنويع الاقتصادي | 57 |
| ثامنا: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي | 60 |
| الباب الثالث: تجارب دولية رائدة في التنويع الاقتصادي | |
| أولا: تجربة كوريا الجنوبية | 70 |
| ثانيا: التجربة الماليزية | 72 |
| ثالثا: التجربة التايوانية | 74 |
| رابعا: التجربة السنغافورية | 76 |
| الباب الرابع: واقع الاقتصادات العربية: بين الريع والتنوع | |
| أولا: مكانة النفط في الاقتصادات العربية | 80 |
| ثانيا: صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير الفوائض النفطية | 89 |
| ثالثا: تحليل الاداء الاقتصادي لعينة من الدول العربية النفطية | 92 |
| رابعا: تشخيص محددات التنويع الاقتصادي لعينة من الدول العربية النفطية | 103 |
| **قائمة المراجع** | 136 |

# مقدمة

## مقدمة:

مرت البشرية بست محطات طاقية أحدثت ثورات ونقلات عايشها الانسان، أولها اكتشاف النار، وآخرها اكتشاف النفط، ليتواصل الارتباط الوثيق بين الحياة المعاصرة والنفط، ليكون عصبا للحضارة الإنسانية المعاصرة والشريان الحيوي للمجتمع الصناعي الحديث فمظاهر التحضر والتمدن والرخاء في حياة الأمم كانت ومازالت ترتكز على الذهب الأسود، لتكون نقلة من عصر البخار الى عصر النفط بدون أي منازع، وفي هذا الصدد يقول أبرز من كتب عن هذه المادة الحيوية التي قلبت اركان الحياة البشرية برمتها **Daniel Howard Yergin** " **ان عصرنا هو عصر النفط والمجتمعات الحديثة هي مجتمعات نفطية والانسان المعاصر هو انسان هيدروكربوني نسبة الى المكونات الهيدروكربونية للنفط"**

فالحضارة المادية للقرن العشرين إن جاز التعبير هي صنيعة هذه المعجزة السوداء، مشكلة بذلك العمود الفقري لأبعاد النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعسكري الى حد امكانية قياس درجة ازدهار المجتمعات وتقدمها من مقدار استهلاكها للنفط ومشتقاته، وهذا ما عبر عنه**–Jean–Jacques Servan Schreiber** في كتابهما قائلين " **النفط يشكل وسيظل يشكل في السنوات القادمة الفرق بين اضمحلال مجتمع انساني وازدهاره وذلك ان النفط في المجتمع الصناعي الذي عشنا كنفه هو في مقام المركز من كل شيء.**" [(1)]، فبدونه تتوقف عجلة الحياة الاقتصادية وتصبح الطائرات والسيارات والمدرعات كتلا حديدية، وتغلق الكثير من المصانع أبوابها، وينخفض الإنتاج الزراعي الى معدلات مخيفة وتشل القدرة العسكرية لأي دولة مهما كبرت. [(2)]

وها قد دخلت البشرية القرن الواحد والعشرين ولا يزال النفط يأتي في المقام الأول من حيث الأهمية بل تعمقت مكانته كمادة استراتيجية حيوية لكل دول العالم بمختلف مستويات نموها، لتزداد أهمية هذه المادة يوما بعد يوم، فهو الروح التي تجري في جسد الحضارة الإنسانية المعاصرة [(3)]، وأصبح مجرد التفكير بإحلال شيء مكانه يكون شبه مستحيل. [(4)]

---

[1]–جان جاك سرفان شرابير،«**التحدي العالمي**»، ترجمة فيكتور سحاب وإبراهيم العريس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان،1980، ص58.

[2]–حافظ برجاس،«**الصراع الدولي على النفط العربي**»، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2000، ص73.

[3]–عيسى مقليد،«**قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**»، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008، ص12.

[4]–قنادزة جميلة،«**الجباية البترولية في الجزائر**»، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011، ص21.

ويتضح ذلك جليا فيما سببه في الآونة الأخيرة فقد هزت تقلبات أسعاره الكيان الاقتصادي العالمي فأثاره تختلف باختلاف سلوك أسعاره في السوق النفطية العالمية، وهذا ما حدث مؤخرا اذ استيقظ العالم على معضلة انخفاضات متتالية للنفط جعلت الدول المنتجة خصوصا تدق ناقوس الخطر وتحاول إعادة خططها المسطرة لتلملم او بالأحرى تقلل ما نتج عن هذا التسونامي الذي فتك باقتصاداتها، المخلفات التي تتصاعد يوما بعد يوم، متسببة في أزمات مالية واقتصادية واجتماعية وحتى سياسية.

لتدخل اقتصادات الدول النفطية بالوقت الراهن في دوامة مليئة بالصعوبات، كاشفة عن وجود اختلالات ومشاكل في نوعية هياكلها الانتاجية والتصديرية مسببة هشاشة في نشاطها الاقتصادي، ويعزى هذا الأمر للتركز الشديد في سلة الصادرات وارتباط مجمل مداخيلها بمصدر واحد مهدد بالزوال والنفاذ، بالإضافة إلى قصور القدرات وقلة تنوع هياكلها الاقتصادية، مما زاد من حدة المخاوف بشأن الاستدامة المالية. لذلك نجد هذه الدول تسعى إلى بناء اقتصادات نابضة بالحياة ومتنوعة يمكن أن تصمد أمام صدمات أسعار النفط.

فالتنويع الاقتصادي بات المطلب الأساسي والسبيل الوحيد للتصدي لهيمنة الموارد الطبيعية ولمخاوف نضوبها وتقلبات أسعارها، فهو يُحصِّن الاقتصاد ويعطيه المرونة للتكيف مع تغيُر الظروف، والأهم أيضا أنه يخلق فرص عمل متنوعة خصوصا في ظل الارتفاع المتنامي لأعداد الوافدين إلى سوق العمل، مما تتقلص مستويات البطالة، كما ويؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال إقامة مشاريع واستثمارات جديدة خالقة للقيمة المضافة المحلية. وهذا ما أثبتته العديد من التجارب لإستراتيجيات التنويع الاقتصادي للقاعدة الاقتصادية ولمصادر الدخل على مستوى الدول المتقدمة، والدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية محدودة الموارد، التي استطاعت في فترة وجيزة أن تنوع اقتصادها وتطور الميزة النسبية في معظم القطاعات، لتتحول بذلك من سياسة إحلال الواردات إلى سياسة ترويج الصادرات، وفي خضم هذا يمكن بلورة أهم دروس وخلاصات نجاحها واستنباطها لتطبيقها على الحالة العربية. وهذا في إطار مراعاة مستجدات الاقتصاد العالمي وقيوده الخارجية .

مما يتوجب على جميع الدول العربية النفطية على وجه الخصوص أن تنتهج استراتيجية جديدة تهدف إلى تنويع مصادر دخلها بقطاعات بديلة غير ناضبة، بغية تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وتبني حزمة من الإجراءات والسياسات الاقتصادية التنويعية التي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك تحسين كفاءة وفاعلية هذه القطاعات. على غرار تطوير البنية التحتية وتعزيز الاستقرار الكلي من خلال السياسات المالية والنقدية المنضبطة وإقامة مجموعة من المؤسسات المحوكمة والرشيدة، بالاضافة إلى بناء بيئة أعمال جاذبة تقوم باستقطاب رؤوس أموال محلية وأجنبية فضلا عن تهيئة المناخ الاستثماري لهم بتعزيز شفافية التشريعات واللوائح الناظمة للأعمال ومحاربة البيروقراطية والفساد الإداري، مع مراجعة السياسة المصرفية والتجارية، كما ينبغي على هذه الدول الاهتمام أكثر بالعنصر

البشري لأنه يعد عصب عملية التنويع الاقتصادي وهذا نظرا لإمكانياته وقدراته في البحث والتطوير، وكذا لاكتساب يد عاملة ماهرة تتميز بالإتقان والكفاءة والحداثة، ويتجلى هذا من خلال تحسين برامج التعليم بمختلف الأطوار ومعاهد التدريب المهني والتقني.

وعلى هذا الاساس أصبح من الالزام التطرق الى لعنة الموارد التي يلاحق الدول العربية بنوع من التفصيل والجدية لكونه موضوعا بالغ الأهمية، يجب الخوض فيه استيضاح مسبباته كونه أصبح بمثابة شبح يلاحق اقتصاديات الدول العربية والذي يمنعها من مواكبة الدول النفطية الاخرى وما خلفته هذه اللعنة من اضرار اقتصادية اجتماعية وحتى أخلاقية، وبات واجبا علينا نحن المختصين في المجال الاقتصادي، استيضاح الامر لمجتمعنا حتى يتكاثف لتحقيق ودعم فكرة التنويع الاقتصادية التي أصبحت المخرج الوحيد من مأزق التخلف الاقتصادي ودواء لداء الريعية، كونها الأكثر عرضة للهزات والمشاكل الاقتصادية لتعتبرها بوابة النجاة التي يمكن اللجوء اليها بشكل حتمي حتى يتحقق ما يسمى بالتنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي.

ولتحقيق ذلك جاءت هذه المحاولة كمرجع مختصر حاولنا من خلاله تقديم مفاهيم مبسطة نقدم من خلالها شرحا شاملا عن لعنة الموارد والتنويع الاقتصادي، أما الهدف الأسمى من هذا الكتيب فهو محاولة أخذ القارء في رحلة قصيرة نسرد فيها أهم التجارب الدولية التي استطاعة من خلالها الدول الريعية والتي عانت من اللعنة تحويل أوراق اللعنة الى ورقة رابحة حققت من خلالها تنويعا اقتصاديا جعلها تنتقل من حيز الاستهلاك الى حيز الإنتاج والتصدير، لتتشكل لديه صورة شاملة عما يحدث في العالم. لذا ارتأينا ان يتم عرض فحوى هذا الكتاب من خلال اربعة أبواب أساسية:

الباب الأول: المرض الهولندي ولعنة الموارد تلاحق الاقتصاديات النفطية.

الباب الثاني: أسس ومفاهيم التنويع الاقتصادي: مدخل نظري

الباب الثالث: تجارب دولية رائدة في التنويع الاقتصادي

الباب الرابع: واقع الاقتصادات العربية: بين الريع والتنوع

# المرض الهولندي ولعنة الموارد تلاحق الاقتصاديات النفطية

"حين تصبح الثروة نقمة، يطارد المرض الهولندي الاقتصادات النفطية، فتضيع الفرص بين الوفرة والتبعية."

# الباب الأول
# - المرض الهولندي ولعنة الموارد تلاحق الاقتصاديات النفطية العربية ــ

جرى العرف بأن " **العثور على كنز هو ضمان لمستقبل سعيد**"، غير أن العديد من الدراسات أثبتوا لغزا محيرا، يظهر أن الدول التي تملك موارد طبيعية معدلات نموها تكون متباطئة مقارنة بالدول التي لا تملك موارد طبيعية. **مما يجعلها بمثابة نقمة** أكثر من كونها **نعمة** على هذه الدول صاحبة الثروات،

فاكتشاف هذه المواد الأولية، غالبا ما تغير عقلية الدول نحو التخصص بدلا من التنويع الاقتصادي. لتعيش تحت ما يسمى بلعنة الموارد "Curse Resources"، والذي يشير إلى سوء إدارة الموارد الطبيعية ويعمل من خلال آليات مختلفة، بما في ذلك المرض الهولندي "Dutch disease " وبأشكاله المتنوعة.

علاوة على ذلك فهذه الثروات الطبيعية جعلت العديد من حكامها يهملون القطاع الانتاجي، لتظهر بذلك اهم اعراض **اللعنة**، كون المرض الهولندي في الاقتصاد هو تعبير عن العلاقة بين ازدهار في التنمية الاقتصادية بسبب الموارد الطبيعية وانخفاض في قطاع الصناعة التحويلية أو الزراعية مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الصرف للدولة المعنية كنتيجة لارتفاع عائدات الموارد الطبيعية رافعا بذلك تكلفة صادراتها بالنسبة للبلدان الأخرى، بينما تصبح وارداتها أرخص، ما يجعل قطاع الصناعة التحويلية أو الزراعية عند أقل قدرة منافسة على المستوى المحلي.

**أولا: ماهية اللعنة الهولندية:**

لعنة الموارد أو لعنة النفط تم استخدام هذه العبارة لأول مرة في مجلة Economist البريطانية الصادر في إحدى أعدادها سنة 1977، كما ظهرت دراسة معمقة حول هذه الظاهرة في نفس المجلة السابقة في عددها 92 الصادرة في سنة 1982 للعاملين ( Corden and Neary) تحت عنوان (Booming Sector and De-Industralisation is Small Open Countries) حيث تطرقا إلى الأثر الانفجاري الذي خلفه اكتشاف النفط والغاز في هولندا والأراضي التابعة لها في بحر الشمال، في سنة 1959، والذي أدى الى انهيار القطاع الصناعي، بعد ان تم تهميشه.[1]

[1] W.Max Cordan ,"**Protection, Growth and Trade**", chap 15, "**Booming Sector and De-Industralisation is Small Open Countries"**, Taylor Hibbard Library, Department of Agricultural and Applied Economics, University of Wisconsin, Madison,1995, P225.

من الملاحظ ان العديد من الدول التي تملك ثروات طبيعية أدائها الاقتصادي يكون اسوا من الدول الفقيرة من حيث الموارد الطبيعية والدول الافريقية خير دليل على ذلك حيث تعيش في مستوى جد متدني رغم امتلاكها للعديد من الثروات الطبيعية. مع العلم ان هذه الملاحظات لم يعاكسها التاريخ الاقتصادي ولا الدراسات التي تبنت هذه الافكار بل بالعكس فقد كانت في كل مرة تزيد توضيحها وتثبت صحتها. وقد شغل هذا اللغز الذي لم يحل بعد العديد من المؤرخين والمفكرين والسياسيين نذكر من أهمهم:

الكاتب الاسباني Miguel De Savantes Saavedra، حين قال «**ان** الاستفادة من الثروة لا تأتي من مجرد امتلاكها او الاسراف في انفاقها، ولكن في طريقة استعمالها.» [2]

أما أبو الاقتصاد Adam Smith «مهما كان مناخ التربة أو مدى أراضي أي دولة، وفرة أو شح العرض السنوي –المخرجات– يعتمد أساسا على البراعة والمهارات وحكم العمل فيها». [3]

وفي نفس السياق عبر عن ذلك السياسي الفرنسي Jean Bodin قائلا: «**الرجال** الذين يمتلكون ارضا واسعة وخصبة يعتبرون في العموم كسلاء، وعكس ذلك فالبلد القاحل يجعل الرجل معتدلا بالضرورة حذرا، يقظا، ودؤوبا.» [4]

أما السياسي الفنزويلي (Juan Pablo Pérez Alfonzo) فقد صرح قائلا «عشر سنوات من الآن، عشرون سنة من الآن، سترون بأم أعينكم الخراب الذي سيجلبه لنا النفط، النفط هو من فضلات الشيطان».[5] والذي اعتبرها البعض بأنها كانت كنبؤه، او تنبؤ لما تتخبط فيه الدول المصدرة للنفط.

هذا المرض قد أصبح مشكلة حادة نظرا لانعكاسه السلبي على كل من القطاع الصناعي والنمو الإنتاجي والتقدم التقني. ولكون هذه الطفرات الايجابية التي يعرفها قطاع الموارد الطبيعية وخصوصا القطاع النفطي، والتي تحدث بشكل مؤقت، فهذا الاحلال الذي يحدث للقطاع المنتج بسبب قطاع الطفرة، ستكون له آثار سلبية على معدلات النمو مما سينتج عنه عدة مخلفات ضارة بالاقتصاد خصوصا على المدى الطويل والتي يمكن توضيحها في النقاط التالية:

- الصادرات او التحويلات المالية قد لا تتصف بالاستدامة.

---

[2] www.uniassignment.com

[3] Mats R. Berdal, David Malone, "**Greed & Grievance: Economic Agendas in Civil Wars", chap6, The Resource Curse are Civil Wars Driven by Rapacity or Pancity? ,** by Indra Se Soysa, International Peace Academy, 2000, P113.

[4] Bodin, J. **Les six livres de la Republique . A Paris: Chez Iacques du Puys**. Edited by K. McRae, Cambridge, MA: Harvard University Press, 1962, 1576, P565.

[5] https://en.wikipedia.org/wiki/Juan_Pablo_P%C3%A9rez_Alfonzo

- خصوصا في حالة السلع الاساسية، فالأسعار تتصف بالتقلب، مما يجعل الاعتماد على تصدير سلعة وحيدة في سلة الصادرات بمثابة قنبلة مؤقتة قد تتسبب في تفجير الاقتصاد في اي وقت وذلك حسب التغيرات السعرية لتلك السلعة.
- الصناعة ستعرف نموا متضائلا كونها قد تم استبدالها او تهميشها مقابل قطاع الطفرة.
- توزيع الثروة قد يكون غير عادل.
- سيتميز قطاع الطفرة بتحسن، بينما ستشهد باقي القطاعات تراجعا كبيرا.
- سينعكس نشاط المشاريع من خلال خلق الثروة.
- سيكون هناك نوع من العواقب السياسية كتفشي الفساد.

وعليه فان الاعتماد على الموارد الطبيعية والنفط من اهمها سيؤدي الى ارتباط الاقتصاد الوطني ارتباطا لصيقا بالسوق العالمي للنفط.

وعلى هذا السياق تعددت الدراسات والابحاث والتي بينت العلاقة السلبية التي تربط بين كل من الثروات الطبيعية والاداء الاقتصادي. فمعظم الموارد الطبيعية تتميز بخاصيتين اساسيتين هما عدم التجدد (النضوب) والتقلب السعري الكبير، وهذا الامر قسم اصحاب الفكر التشاؤمي للموارد الى شطرين، الشطر الاول اعتبر ان اللعنة سببها هو وفرة الموارد الطبيعية، اما الشطر الثاني فيعتبرون ان التقلب السعري هو المسبب الاساسي في لعنة هذه الموارد. أما عن طريقة توضيح او تبيان لعنة الموارد الطبيعية فتم توضيحها من خلال المرض الهولندي، ودورية السياسة المالية على خلاف ذلك، فالتقلب الكبير في أسعار الموارد الطبيعية وخاصة النفط يمثل تحديا للدول المصدرة للنفط، ويعتبر بمثابة تفسير جديد للعنة الموارد الطبيعية. [6]

والجزائر باعتبارها واحدة من الدول المنتجة للنفط، والتي تساهم بمعدل يومي يقدر بـ1,192.8 مليون برميل يوميا، حسب احصائيات الاوبك لسنة 2015، والتي تقوم بتصدير ما نسبته 623 مليون برميل في اليوم، والتي تقدر احتياطاتها بـ 12,200 مليون برميل في اليوم. [7]

فالاقتصاد الجزائري يعتمد وبصورة كبيرة جدا على قطاع المحروقات والذي أصبح يمثل حجر الزاوية لبنيته الاقتصادية وسلعة استراتيجية ذات عوائد مالية كبيرة، كونها تمثل ما نسبته 40% من الناتج المحلي الاجمالي، وما يقدر بـ98% من الصادرات الكلية للاقتصاد الجزائري، وبالمثل فإنها تشكل ما نسبته 70% من الميزانية العامة

[6] Farah Elias Elhannani, « **Oil Price Volatility and Economic Growth in Algeria New Channel for Resourse Curse** », Dissertation submitted in partial fulfillment of the requirement for the degree of Master in economic Science, Abou bakr Belkaid University, Tlemcen, 2013, p01.
[7] OPEC Annual Bulletin 2015, p 27- 23-19. www.opec.org.

للدولة، فهو المتغير الذي يتم على اساسه اتخاذ القرارات التنموية للاقتصاد الجزائري، وهذا ما تؤكده المشاريع الانعاشية الاخيرة التي قامت بها الجزائر كنوع للدفع بعجلة التنمية الجزائرية، وبالمقابل فالحالة العكسية هي الاخرى يمكن رؤيتها على ارض الواقع خصوصا بعد انهيار اسعار النفط في النصف الثاني من سنة 2014 والتي لم تعرف تعافيا الى غاية الآن هي الاخرى تهدد وضعية الاقتصاد الجزائري والدليل العجز الذي حققته الجزائر في موازينها والدال على تبعيتها المفرطة لهذا القطاع.

وعلى اساس كل ما ذكر سابقا فإن هيكلة الاقتصاد الجزائري تتوافق كثيرا مع اعراض المرض الهولندي، فالانصهار الذي يمكن تشبيهه بالتام للقطاع النفطي جعل الاقتصاد الجزائري رهين الاسعار النفطية فارتفاعه ينعكس ببهجة على الاقتصاد النفطي أما انخفاضه فيعد كارثيا، فأصحاب السلطة يقومون بإطلاق صفارات الانذار كل ما حدثت انهيارات سعرية، وهاهو مسلسل 1986 قد تكرر مرة اخرى مبينا ان الجزائري لم تتعلم من اخطائها السابقة ولم تعتبر بعد ان انهيار اقتصادها في 1986، وبنفس الطريقة فقد لجأت الحكومة الجزائرية الى ما يسمى –التقشف الاقتصادي– وهو دليل آخر على تعايش الاقتصاد الجزائري مع داء المرض الهولندي.

غير أن ما يلحظ مؤخرا يمكن ان نرى فيه بصيص أمل نظرا ما تقوم به الجزائر من جهود نحو البحث عن التنويع والذي كان يطرح دائما كحل مكتوب او كعبارات مفخمة في المحافل بدأ النظر فيه ومحاولة تطبيقه عمليا على ارض الميدان، راجين ان يكون له الاثر الايجابي على المدى الطويل ليرفع ويترفع بالاقتصاد الجزائري، وان صح القول ان يكون بمثابة جرعة دواء للشفاء من ذلك الداء الذي نخر الاقتصاد الجزائري وأثقل كاهله.

**العلة الهولندية، المرض الهولندي، العلة الريعية، لعنة الموارد الطبيعية،** (Dutch Desease)، تعددت التسميات غير أن القالب الذي تصب فيه هو نفسه، فقد استخدام الاقتصاديون مصطلح "المرض الهولندي" لوصف انخفاض في الأداء التصديري لبلد ما نتيجة لارتفاع سعر الصرف بعد اكتشاف الموارد الطبيعية كاكتشاف النفط مثلا"،[8] ويعرف على أنه " انعكاس للتأثير العكسي الناتج عن حالة توسع مفاجئة في قطاع الموارد الاولية أو ما يعرف بالقطاع الغير انتاجي على القطاع الانتاجي والمتمثل في القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، فالزيادات الكبيرة في العائد الناتجة عن القطاع الغير انتاجي، سيسبب في سوء التقدير لسعر الصرف الحقيقي." [9]، أو "هي حالة إنفجار في قطاع إنتاجي مصدر يؤدي إلى انتقال عوامل الإنتاج من القطاعات الأخرى إلى هذا الأخير،

[8] Owen Barder, «A Policymakers' Guide to Dutch Disease. What is Dutch Disease, and is it a problem? » **The Center for Global Development** (www.cgdev.org,) ,Working Paper Number 91, July 2006, P 4.

[9] David Rudd, « **An Empirical Analysis of Dutch Disease:** Developing and Developed Countries. », spring 1996, P 3.

بمعنى آخر أن زيادة كبيرة وغير متوقعة لأسعار السلع غير تجارية وكذا الخدمات، تعطي نتائج سلبية على القطاعات التي تنتج السلع التجارية." [10]، كما يمكن اعتبارها أنها "تركز على إعادة التوزيع القطاعي لعوامل الإنتاج ردا على آثر مواتية لإكتشاف موارد جديدة أو زيادة في أسعار بعض السلع الأساسية بشكل عام والقابلة للتصدير." [11]

يعود تاريخ ظهور هذا المرض إلى سنة 1951 على إثر اكتشاف الغاز في بحر الشمال (هولندا)، وكذا مناجم الذهب في استراليا، ليتم تعميمه على كل دولة تملك موردا طبيعيا، ويتصف اقتصادها بالريعية، وفي النظرية الاقتصادية الريع هو الدخل المتأتي عن عامل طبيعي بسبب الخصائص الفنية لهذا العامل، وعليه فهو اعتماد بعض الدول على مصدر واحد للدخل.

أما عن الاسباب المطلقة لهذا المرض فيمكن حصرها في النقاط التالية:

1- التوسع في قطاع الموارد الطبيعية (لعنة وفرة الموارد الطبيعية):

عندما يبحث المتخصص في اقتصاديات الموارد عن حالة قائمة "للعنة وفرة الموارد الطبيعية" في العالم، فلن يجد مثالا أفضل من الدول العربية الغنية بها. فمن الناحية النظرية يفترض أن اكتشاف مورد طبيعي في بلد ما كالنفط سيوفر موارد مالية ضخمة، والتي ستؤدي إلى تحرير القيود المادية التي قد تقف حجر عثرة في طريق إطلاق قوى النمو في هذا البلد والمساعدة في إرساء دعائم التنمية المستدامة فيه، غير أن التجارب العالمية أثبتت أن وفرة الموارد الطبيعية مثل النفط قد تكون نقمة، وليس نعمة، على الدول التي تتمتع بوفرة في هذه الموارد، بصفة خاصة بالنسبة للتحديات التي قد تخلقها تلك الوفرة لاستدامة النمو في تلك الدول. التجارب الدولية تشير إلى أن استدامة النمو لا تشترط وفرة في الموارد الطبيعية، وان كانت تساعد عليها، على سبيل المثال تمكنت دول النمور الآسيوية من تحقيق معدلات مبهرة للنمو بدون ان يكون لديها موارد طبيعية، ومع ذلك استطاعت ان ترسي أسس رصينة للتنمية المستدامة لاقتصادها.

أما الوضع في الدول النفطية، مختلف تماما، حيث أن الوفرة النفطية أدت بعملية التنمية إلى بلوغ طريق شبه مسدود أصبحت التنمية فيه مشلولة تقريبا. واقتصر ما يتم تحقيقه من نمو في الناتج المحلي الإجمالي على ما يتحقق من ارتفاعات في سعر النفط والحصة الإنتاجية في منظمة الأوبك، لتبقى أوضاعها الاقتصادية على حالها

[10] Marc-antoine adam, «**la Maladie Hollandaise: Une Etude Empirique Appliquée à des Pays en Développement Exportateurs de Pétrole**. » Université de Montréal , 2003 , P8.

[11] Alan Gelb, « **Oil Windefulls: Blessing or Curse**. » Oxford University Press, 1989, P 21.

رغم المداخيل الطائلة التي يعود بها هذا القطاع، لتبقى الخطط التنموية تسير في طريق مظلم لم تعرف لحد الآن أي بصيص نور يمكن أن يقودها الى الفلاح. (12)

وقد بدأت الافكار الايجابية في عصر الفكر الكلاسيكي، إذ تبنى كل من آدم سميث وديفيد ريكاردو فكرة أن الموارد الطبيعية هي في الحقيقة نعمة، مبينين أن الدول الغنية بالموارد الطبيعية لديها ميزة إضافية مقارنة بالدول الأخرى والتي يمكن وصفها بالفقيرة من حيث تلك الموارد. ففي نظرهم أن الناس ولعدة قرون، نجدهم ينتقلون الى حيث يوجد وفرة في الموارد الطبيعية، كالتوجه مثلا إلى أستراليا، وإلى الدول الغنية بالنفط في الشرق الأوسط، وغيرها من المناطق. وقد ساعدت الموارد الطبيعية العديد من البلدان، بما في ذلك أستراليا وكندا وفنلندا، والنرويج، إلى النمو والتنويع، وذلك من خلال تطوير التقنيات المرتبطة بهذا الجانب، وتحويلها الى صناعات سلع رأسمالية.

غير أن هذه الأفكار اندثرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبشكل خاص منذ الستينيات، حيث تراكمت الأدلة على أن خير الموارد الطبيعية أقل بكثير من شرها أي أنها نقمة أكثر من نعمة. وقد بينت قوة هذا الاستنتاج إحصائيا، والدليل على ذلك أن الدول الغنية بالموارد الطبيعية لا تزال تسجل معدلات نمو متباطئة من الناتج المحلي الإجمالي في عدد كبير من البلدان، بما في ذلك العراق ونيجيريا وفنزويلا، وزامبيا، وغيرها الكثير، فالثروات النفطية والمعدنية الهائلة لم يتم ترجمتها لحد الآن الى اقتصاديات تتمتع بالرفاه الاجتماعي لأغلبية السكان. (13)

2- دخول المساعدات الاجنبية الى الدول التي تسير في طريق النمو:

في السنوات الأخيرة، خصص قدرا كبيرا من الانتباه إلى العواقب الضارة المزعوم من اكتشافات الموارد الطبيعية. سواء كان الغاز الطبيعي في هولندا أو النفط في المكسيك، وقد تسببت هذه الاكتشافات في العديد من المشاكل الهيكلية التي جعلت الدولة مجبرة بالقيام او الشروع في التعديلات الاساسية. وهذه الاخيرة تكون أكثر خطورة وتأثيرا في الدول صاحبة الثروات مقارنة بالفقيرة (من حيث الموارد الطبيعية). ليتم ادراجها تحت مسمى "المرض الهولندي"، وهو ما دفع The Economist "اعتبار من يشير إلى مصدر واسع وثمين للطاقة كمصدر للمرض هو شخص ناكر للجميل بالتأكيد". كما تعدد الادب الذي ناقش وتعامل مع هذا المرض الهولندي.

[12] محمد ابراهيم السقا، "لعنة الوفرة النفطية في الكويت"، (بتصرف) **مدونة اقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون**، اكتوبر 2009.

[13] Roberto Zagha,Gobind T. Nankani «Economic Growth in the 1990s: Learning from a Decade of Reform », **World Bank**, Washington D,C, 2005,P304.

وفي هذا الصدد تم اعتبار أن وتدفق المساعدات الخارجية، يتشابه في الطرح مع تزايد تدفق النقد الاجنبي والناتج عن الموارد الاولية، كون كلاهما مؤقت. فعواقب تخصيص الموارد من ازدهار الصادرات القائمة على الموارد (أو زيادة المساعدات الخارجية) هي التحول من العمل للخروج من قطاعي الصناعات التحويلية والزراعية والخدمات الحضرية، ضغوطا تصاعدية على الأجور الحقيقية من حيث السلع القابلة للتداول، والانخفاض في القدرة التنافسية الخارجية. كما يصبح الانخفاض في أداء الصادرات أمرا حتميا ما لم يتم اتخاذ تدابير سياسية محددة لمواجهة ذلك. لتصبح بذلك المساعدات الخارجية سببا للقلق، لأن أحد الأغراض الرئيسية من مساعدات التنمية كان ولا يزال دائما الترويج لقطاع التصدير الانتاجي، على أمل أن عائدات التصدير في المستقبل سيكون لها مردود مما يسمح بالتخلص من التبعية الخارجية. [14]

3- التدفق الكبير للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

بالنسبة للدول النامية والتي تعد آخذة للسعر (Price Taker) التدفق الخارجي لرأس المال سيتسبب في ارتفاع او انخفاض سعر الصرف الحقيقي وذلك تبعا للغاية التي ستستخدم بها هذه التدفقات في حال ما سيتم تحويلها الى الانفاق الحكومي او تراكم راس المال القطاع التبادلي او الغير تبادلي.

وفي هذا الصدد اختلف الاقتصاديون، اذ اعتبر الفريق الاول ان الاستثمار الاجنبي المباشر هو بمثابة طوافة نجاة، بالنسبة للدول النامية إذا ما تم استغلالها بالشكل الكفء. بمعنى ان يتم توجه الاستثمار الاجنبي المباشر نحو القطاع الانتاجي. والذي سيقوم بدفع المعروض الانتاجي نحو الاعلى، كونه سيساهم في تشكيل قاعدة انتاجية معتبرة مما ستدفع الميزان التجاري نحو التحسن، وبالذي سيترجم الى فوائض في ميزان المدفوعات، وهذا الاخير سيجعل العملة الوطنية لها مكانة ومصداقية ومقيمة بقيمتها الحقيقية. وكل هذه الامور مترابطة معناها تحسن الوضع الاقتصادي للبلد وتحقيق معدلات تنموية جيدة وبالتالي السير في الطريق الصحيح نحو التحسن.

أما اذا تم توجيه الاستثمار الاجنبي المباشر نحو لقطاعات الغير الانتاجية، فهذا سيكون له عواقب جد سلبية على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لهذا البلد، فالتوجه لتلك القطاعات معناه الغاء الجانب الانتاجي وبالتالي ستصبح الدولة استهلاكية بل ستزيد تبعيتها للعالم الخارجي وبالتالي سيتم تسجيل ارقام ستثقل الميزان التجاري وبمعنى اشمل ميزان المدفوعات، اما من جانب سعر الصرف فان هذا الامر سيؤدي في تدهور قيمة العملة

[14] Sebastian Edwards and Sweder Van Wijnbergen, «**Disquilibrium and Structural Adjustment**», Chapter 28, Handbook of Development Economics, Volume IT, Edited by 11. Chenery and T.N. Srinivasan, Elsevier Science Publishers B.V., January 1989, PP1484-1485.

الوطنية الحقيقية، مما يعني تفشي المرض الهولندي بكل اعراضه، من تدهور في معدلات النمو والتدهور الاجتماعي بارتفاع الاصابة بالبيروقراطية وقس على ذلك باقي الاعراض. [15]

4-التقدم التكنولوجي:

ان التقدم التكنولوجي يعد من اهم سمات الصناعة الحديثة، خصوصا بعد ما تم التوصل اليه في عصرنا الحالي، والذي يمكن ان نطلق عليه اسم عصر الآلة او عصر الانان الآلي. فقد احتلت الالة مكانة هامة جدا في مجريات حياتنا اليومية، وبالأخص في القطاع الصناعي، فدقتها وسرعتها، وكذا سهولة التحكم فيها، جعلها عنصرا مهما من عناصر الانتاج، كما استطاعت ان تحل محل الانسان العادي، وكل هذه الامور مجتمعة ساهمت في تخفيض التكاليف وزيادة الانتاجية والربحية في نفس الوقت. غير أن هذا الامر هو الآخر قد يكون له مساوئ على البلد، خصوصا إذا انحصر هذا التطور في مجال معين وفي مدة معينة. مما قد يخلق مشاكل على المديين المتوسط والطويل، لينتج عنه ما يعرف بظواهر او أعراض العلة الهولندية، محولا بذلك النعمة الى نقمة. [16]

## ثانيا النماذج المفسرة للعلة الهولندية:

تعددت الدراسات والاجتهادات التي حاولت جاهدة محاولة فهم التأثيرات الغير منطقية للثروة النفطية على المتغيرات الاقتصادية ومدى أدائها والتي ادرجت تحت مسمى اللعنة، او العلة الهولندية، غير أن من بين أهم النماذج المبتكرة يمكن حصرها في ثلاثة أعمال كانت السباقة والاكثر اقناعا، ويمكن توضيح هذه النماذج بشكل من التفصيل فيما يلي:

**1.** نموذج ( Gregory, 1976) : [17]

لقد جاء ( Gregory, 1976) ليعالج الفكرة التي تقول بأن الانتعاش التصديري الكبير الذي يعرفه قطاع الموارد الطبيعية في بلد ما سيؤدي حتما إلى تراجع نسبي في القطاعات الأخرى وخاصة المنتجة منها، وتعود هذه الفكرة الى سنة أي قبل التطرق الى فكرة أو مصطلح المرض الهولندي بسنة، غير أنه جاء بنفس الافكار التي

---

[15] Nikolina Kosteletou and Panagiotis Liargovas, «**Foreign Direct Investment and Real Exchange Rate Interlinkages**», Open Economies Review 11, 2000 Kluwer Academic Publishers. Printed in The Netherlands. 2000, P136.

[16] بوزاهر سيف الدين، "**أسعار الصرف وأسعار النفط دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية حالة الجزائر**"، رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011، ص51.

[17] Gregory, R.G, "Some Implication of The Growth Mineral Sector», **Australian Journal of the Agricultural Economics**, VOL. 20, August 1976, P 73 – 76.

تتالت من بعد والتي توضح الآثار العكسية للثروة الطبيعية. وقد اختار الاقتصاد الاسترالي لعينة للدراسة كون أن هذه الاخيرة قد عرفت تغيرات هيكلية واضحة بعد التطور الكبير الذي شهده قطاع المناجم (او قطاع التعدين).

موضحا أن النمو السريع لصادرات المعادن الأسترالية، وما ينتج عنه من تأثير كبير على ميزان المدفوعات، يعد قوة لا يستهان بها من خلال التغييرات الهيكلية التي تمس باقي القطاعات أخرى. فمن وجهة نظر القطاع الريفي التي تصدر وقطاع الصناعات التحويلية الذي تتنافس مع الواردات، فإن هذه القوة تكون مماثلة لتلك التي من شأنها أن تتدفق من خلال التغييرات الكبيرة للتعريفة. وقد أوضح Gregory في دراسته أن الاكتشافات المعدنية كان لها تأثير أكبر بكثير على باقي القطاعات الأخرى ويتضح ذلك من خلال انخفاض الرسوم الجمركية بما نسبته 25%.

ولتوضيح تلك النتيجة قام Gregory بوضع نموذج مبسط وضح من خلاله تأثير الأسعار المحلية على عرض الصادرات والطلب على الواردات، وما خلص إليه هو أن اكتشاف الموارد الطبيعية في أي دولة (أو المنجمية كما حدث في استراليا) سيؤدي إلى نمو في عرض الصادرات والذي يترجم الى فائض في ميزان المدفوعات، ناتجا عنه إما ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية نتيجة زيادة أسعار السلع خارج التبادل التجاري بالنسبة لأسعار السلع التجارية، أو ارتفاع في معدل التضخم المحلي. وقد حاول Gregory توضيح الصعوبات التي يمكن أن يواجهها القطاع الانتاجي في اقتصاد يتميز بوفرة في الموارد الطبيعية.

أما الفرضيات التي انطلق على اساسها Gregory لتوضيح نظريته فقد كانت تتمثل أساسا في:

- أسعار السلع المتداولة هي أسعار عالمية، وغير متأثر بالطلب على الواردات أو المعروض من الصادرات في أستراليا.
- ثبات معدلات التبادل التجاري. [18]
- وحدات الصادرات والواردات تم اختيارها على اساس معدل التبادل التجاري بينهما بالأسعار العالمية، حيث تكون كل وحدة مقابل وحدة.
- تجاهل تدفقات رؤوس الاموال والتركيز على الميزان التجاري.

ويمكن توضيح النموذج الذي وضعه Gregory في الرسم البياني المتمثل في الشكل الموالي.

[18] ويقصد بمعدل **التبادل التجاري** النسبة بين مؤشر سعر الصادرات ومؤشر سعر الواردات لمنتوج معين، والذي يعكس القوة الشرائية لصادرات البلد وارداته.

**الشكل رقم (1)**: الصادرات والواردات والاسعار النسبية لأستراليا

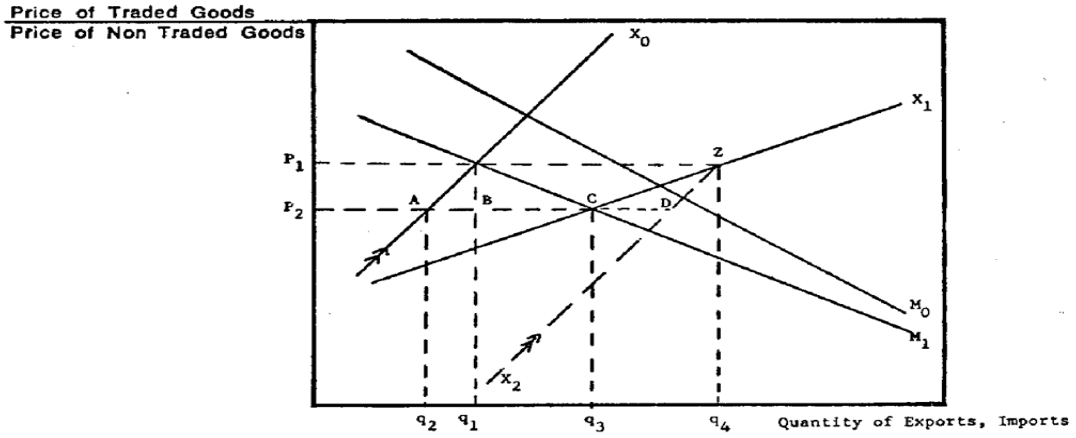


المصدر: (Gregory, 1976, **P74**)

بالعودة الى الشكل رقم (01) يتضح أن المحور العمودي يمثل أسعار السلع المتداولة مقسوما على سعر السلع غير المتداولة (السلع المنتجة/السلع الغير منتجة). أما المحور الأفقي فيقيس كمية البضائع الأسترالية المصدرة والمستوردة من السلع.

بالإضافة الى ذلك فان المستقيم (M)، على الشكل يمثل الطلب على الواردات بالأسعار النسبية. في أي مجموعة معينة من الإحداثيات الحدة في المنحنى توضح ضعف مرونة الطلب على الواردات. كما يمثل المستقيم (X)، منحنى العرض التصديري. وانحدار المنحنى في أي مجموعة من الإحداثيات، يوضح قلة مرونة المعروض من الصادرات. أما ما يسود في الميزان التجاري هو نسبة السعرP، في الكمية q، في ظل ظروف التجارة الحرة. وعليه فإن ($X_1$) يمثل منحنى العرض من صادرات المعادن (الغير منتجة)، أما ($X_0$) فيمثل الصادرات التقليدية(المنتجة).

يتضح من خلال الشكل أن تسجيل حالة مفاجئة في الجانب التصديري لقطاع المعادن($X_1$) سيتسبب في تراجع الاسعار النسبية للسلع المتداولة على السلع الغير متداولة وعليه سينتقل السعر من $P_1$ إلى $P_2$ (سعر التوازن الجديد). هذا الانخفاض السعري سيكون له آثار واضحة على قطاع التصدير التقليدية حيث ستنخفض الكمية المنتجة من $q_1$ الى $q_2$ أي من النقطة B الى النقطة A، بالإضافة الى ارتفاع الكميات المستوردة من السلع المطلوبة منتقلة من $q_1$ الى $q_1$ أي من النقطة B الى C.

كل هذه التغيرات مجتمعة ستؤدي الى نمو عرض الصادرات، وبالتالي الى فائض في ميزان المدفوعات، والذي ينجم عنه هو الاخر ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية (الدولار الاسترالي)، نتيجة ارتفاع اسعار السلع خارج التبادل مقارنة بالسلع القابلة للتبادل، أو ارتفاع معدل التضخم المحلي نتيجة زيادة المعروض النقدي.

وعليه فقد قدم Gregory في هذه الورقة البحثية نموذجا بسيط، والذي يؤكد من خلاله بعض التفاضلات السياسية التي ستضطر الحكومات الاسترالية بشكل متزايدة مواجهتها، والتي تبين بشكل تقريبي حجم تأثير التعريفة الاسترالية والنمو السريع لصادرات المعادن واسع النطاق على القطاعات الهيكلية للاقتصاد الأسترالي. مؤكدا أن ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على أسعار الصرف والمعدلات النسبية للتضخم في أستراليا وخارجها مترابطة مع تصدير واستيراد الصناعات المتنافسة حتى أن قطاع منافسة الواردات يتأثر بشكل حيوي بالتطورات التصديرية والعكس صحيح.

**2.** النموذج الأساسي (The core model: **Cordon and Neary**, 1982)

قام **Cordon** and Neary من خلال ورقتهما البحثية تقديم تحليل نظري "للمرض الهولندي"، والتي يقصد بها حدوث طفرة في أحد القطاعات السلعية المتداولة (التبادلية) والذي يسمى بالقطاع الانفجاري (**booming sector**) والذي يتسبب فنوع من الضغط على باقي القطاعات المتداولة او التبادلية.

وقد تم تسليط الضوء على هذه الظاهرة كونها ظاهرة شائعة والتي زادت من حدة القلق سواء بالنسبة للدول النامية او المتقدمة على حد سواء، والتي أصبحت رهينة التعايش مع تقدم او تراجع قطاع السلع المتداولة (**traded sector**)، وازدهار أو تخلف القطاعات المتداولة الأخرى (**No traded sector**) والأمثلة عن ذلك قد تعددت كما هو الحال مثلا في استراليا وقطاع المعادن، أو هولندا والغاز الطبيعي أو المملكة المتحدة والنرويج وبعض أعضاء أوبك والنفط. فالقطاعات الانفجارية هي في أغل الاحيان قطاعات استخراجية، والتي تضع قطاع الصناعة التقليدية تحت الضغط. وعليه جيء بهذه بهذا النموذج بهدف استكشاف طبيعة الضغوط الناجمة عن "اللاتصنيع".

أما الفرضيات التي انطلق على اساسها Cordonلتوضيح نظريته فقد تمثلت أساسا في:

- اعتماد اقتصاد صغير مفتوح، مكون من ثلاث قطاعات:

**أولا:**القطاع المنتعش«**B**» Booming Sector: الذي يمثل قطاع الموارد الطبيعية (المناجم والبترول).

**ثانيا:** القطاع المتأخر«**L**»Lagging Sector: يمثل قطاع مصدر لسلع يتم مبادلتها خارجيا غير الموارد الطبيعية والذي يشمل كل من قطاع المنتجات الصناعية المحلية والقطاع الفلاحي.

**ثالثا:** قطاع السلع الغير قابلة للتبادل التجاري «**N**» No Tradeble Sector: هو ذلك القطاع الذي لا يكون فيه إنتاجه محل مبادلة خارجية، ويتمثل خاصة في قطاع الخدمات ومختلف الأشياء التي يصعب استرادها وتصديرها.

- ❑ الاسعار المعطاة للسلع القابلة للتبادل هي خارجية، اي يتم تحديدها عالميا أسعارها تحدد وفق المنافسة الدولية والسلع غير قابلة للتبادل أسعارها تحدد على مستوى السوق الداخلية وهي خاضعة للعرض والطلب.
- ❑ الاعتماد على القيم الحقيقية واستبعاد الاعتبارات النقدية.
- ❑ اعتبار ان مداخيل الدولة تتساوى دائما مع الانفاق، وعليه فإننا دائما في حالة توازن.
- ❑ عدم وجود اختلالات في أسواق السلع الأساسية أو عوامل الانتاج، والاجور الحقيقية على وجه الخصوص فهي مرنة تماما، مع ضمان الحفاظ على العمالة الكاملة في جميع الأوقات. (19)

وقد توصل[20] Cordon من خلال دراسته الى أن الانفجار أو الطفرة التي تحدث في القطاع المنتعش«**B**» والتي ستحدث حسب اعتباراته للأسباب التالية:

- ✓ حدوث نوع من الاثار الخارجية والناتجة عن التحسن التقني في القطاع «**B**»، والذي يترجم الى ارتفاع او تحسن في الانتاج الوظيفي، والذي يقتصر على بلد معني. (وهي الفكرة المعتمدة في هذا النموذج)
- ✓ حدوث اكتشاف مفاجئ لمورد جديد بمعنى ارتفاع المعروض من قطاع محدد.
- ✓ يتم الانتاج فقط بدافع التصدير ولا يتم المتاجرة فيه محليا، ويحدث نوع من التأثيرات الخارجية على سعر تلك السلعة في السوق العالمي، والمقترن مع سعر الاستيراد.

مخلفة بذلك أثرين مهمين سيمسان القطاعين الانتاجي والخدماتي، والموضحين في النقاط التالية:

- ❖ أثر الانفاق:Spending Effect

[19] W.M. Corden & J.P. Neary," Booming Sector and De-Industrialisation in a Small Open Economy ", **International Institute for Applied Systems Aalysis**, Laxenburg, Austria, September 1982, P3-4.
[20] Corden,M., " Booming Sector and Dutch Disease Economics : Survey and Consolidation" ,**Oxford Economic Papers**, New Series , Vol 36 , Nov.1984 , P 361.

إذا تم إنفاق جزء من المداخيل الاضافية والناتجة عن حدوث طفرة في القطاع B اما بشكل مباشر من خلال مالكيها، او بصورة غير مباشرة من خلال اقتطاعها على شكل ضرائب المدفوعة للدولة، والتي تقوم الحكومة هي الاخرى بانفاقها، شريطة ان تكون مرونة الدخل على N ايجابية، سعر N مرتبط بسعر السلع التبادلية، والتي سترتفع بدورها. هذا الارتفاع الحقيقي سيقود الموارد للانتقال من B وL الى N، كما ستقوم بازاحة الطلب بعيدا عن Nنحو B وL.

وعليه فان ارتفاع مداخيل الاقتصاد نتيجة ازدهار القطاع B إنفاق جزء منها، سيؤدي الى ارتفاع اسعار منتجات القطاع N نسبة الى أسعار سلع التبادل التجاري، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وزيادة الطلب على منتجات القطاع N، وهو ما يعكسه المنحى من خلال انزلاق منحنى الطلب من $D_0$ إلى $D_1$، وبالتالي ارتفاع الأسعار $P_n$، وتحول الموارد من القطاعين B وL لصالح القطاع N.

والتي تتوضح بشكل كبير في الشكل التالي:

**الشكل رقم (2)**: النموذج الأساسي لCorden

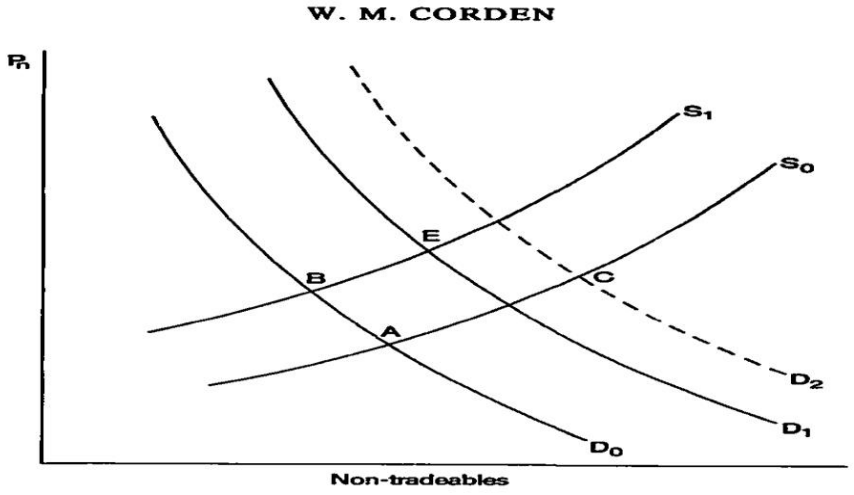


المصدر: (Corden,M, 1984, ***P361***)

حيث يمثل المحور العمودي $P_n$ اسعار N المرتبطة باسعار L، أما المحور الافقي فهو يمثل السلع الغير تبادلية. أما المنحنيات فالمنحنى S يمثل العرض من القطاع غير قابلة للتداول N، بينما منحنى الطلب فهو D والدال على الطلب على N وبأسعار مختلفة من N عند تساوي الإنفاق الدخل دائما. ويمكن تلخيص كل ذلك في المخطط التالي:

الشكل رقم (3): مخلفات أثر الانفاق

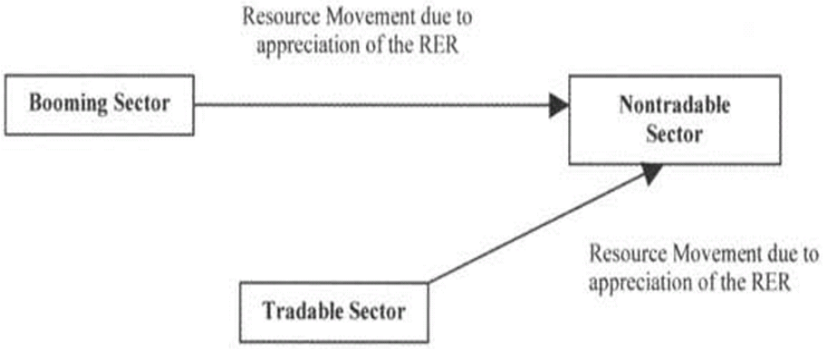


المصدر: (Francois and Iván, 2009, **P**105)[21]

❖ أثر حركة الموارد:The Resource Movement Effect

والناتج الحدي للعمل يرتفع في ب نتيجة للطفرة ذلك أنه في الأجور ثابتة من حيث السلع التجارية، فإن الطلب على العمالة في ارتفاع ب وهذا يؤدي الى انتقال اليد العاملة من L ومن N. هذا التأثير من جزأين.N نحو B وL

**1.** انتقال العمال من L الى Bسيخفض الانتاج او العائد في L. والذي يمكن تسميته بالأثر المباشر لتراجع القطاع الصناعيDirect de- industrialisation، وذلك لعدم تدخل السوق لأجل N، وبالتالي عدم التسبب في ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.

**2.** هناك حركة للعمالة التي ستنتقل من N للتوجه نحو B مع ثبات سعر الصرف الحقيقي. إثر حركة الموارد قد سببت الى ازاحة العرض من المنحنى $S_0$ الى $S_1$. وهذا سيخلق زيادة في الطلب على N إضافة الى التي سببها تأثير الإنفاق، وبالتالي سيخلق زيادة اضافية في معدلات الصرف. وبالتالي فإنه سيجلب حركة إضافية من العمل من L إلى N، مما يعزز تراجع القطاع الصناعي-de industrialisationالناتجة عن أثر الإنفاق. الاثرين معا مجتمعين سيتسببان في انتقال الأيدي العاملة من L إلى N، لينتج مع يسمى بالأثر الغير مباشر لتراجع القطاع الصناعي-Indirect de

[21] Francois-Xavier de Mevius and Iván Albarracin," **Bolivia and the Dutch Disease: What are the risks and how to avoid them**?", Revista Latinoamericana de Desarrollo Económico, rlde n.11 La Paz abr. 2009, P105. http://www.scielo.org.bo

industrialisation والناتج عن انتقال الأيدي العاملة من L إلى B. كما هو واضح من الشكل، اخيرا مخرجات ، إخراج N يمكن لها أن تكون أعلى أو أدنى مما كانت عليه في البداية، فأثر الإنفاق يميل لجعله أعلى، أما أثر حركة الموارد فتجعله أدنى.

ويمكن تلخيص كل ذلك في المخطط التالي:

**الشكل رقم (4):** مخلفات اثر حركة الموارد

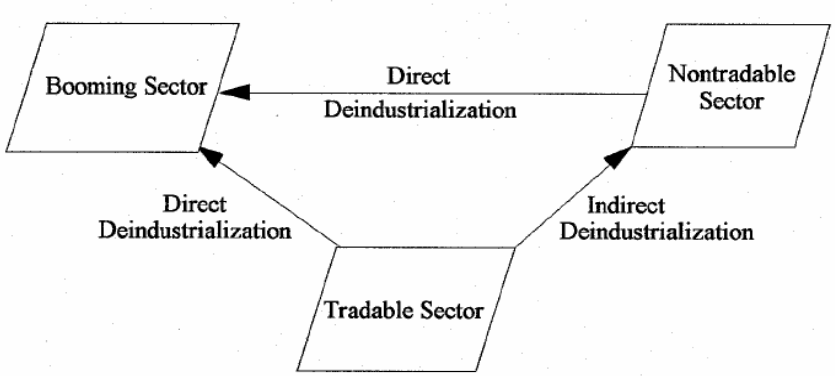


**المصدر:** (Francois and Iván, 2009, **P**104)

وفي الأخير أشار Cordonإلى الحالة التي لا يستخدم فيها القطاع المنتعش B عامل إنتاج متحرك في باقي الاقتصاد كحالة خاصة، وعليه فإن الأثر الوحيد الذي سينتج هو أثر الأنفاق. كما أشار إلى أمر مهم وهي الحالة التي يشمل فيها القطاع المتأخرL القطاع الصناعي بالإضافة إلى وجود قطاع فلاحي مصدر للخارج وفي مثل هذه الوضعية فإن العلة الهولندية سوف تؤدي إلى تراجع القطاع الصناعي والفلاحي. أما من ناحية التوزيع القطاعي، فإن الأثرين سيخفضان المداخيل الحقيقية لعامل الإنتاج الخاص بالقطاع المتأخر L وهذه المشكلة الرئيسية للعلة الهولندية، لأن زيادة الأسعار النسبية سيصاحبه عادة ارتفاع معدلات الربح فيها، هذا عامل رئيسي في دفع المستثمرين إلى الاستثمار في قطاع السلع والخدمات التي يصعب استيرادها، أكثر من استثمارها في قطاع المنتجات الصناعية، ليكون من بين أهم أسباب التفاوت الكبير في النمو لصالح القطاعات التي لا تقبل المتاجرة دوليا وتزايد اعتماد الاقتصاد على الاستيراد.

ويرى كل من Cordon and Neary أن فاعلية وهيمنة كل من الأثرين الانفاقي وحركة الموارد، يعتمدان على عدة متغيرات، أما بالنسبة للفاعلية فأن فاعلية أثر الانفاق تتوقف على مدى الميل لاستهلاك الخدمات في الاقتصاد، بينما أثر حركة الموارد فإن تأثيره مرتبط ارتباطا وثيقا بكثافة استخدام عوامل الإنتاج في

القطاعات الاقتصادية، فإذا كان القطاع B يتميز مثلا بكثافة رأس المال كما هو الشأن بالنسبة لغالبية الدول المصدرة للنفط، ففي هذه الحالة فإن أثر الانفاق سوف يهيمن على أثر حركة الموارد. [22]

**3.** نموذج الأثر النقدي: (**Sebastian Edwards, 1985**) [23]

كل الدراسات التي سبقت قد اخذت في التحليل والبحث حول كيفية تأثير القطاع المنتعش في الانتاج لباقي القطاعات الاقتصادية الاخرى، وخير دليل ما جاء به كل من ( Gregory,1976) و (Cordon and Neary, 1982) ، والتي ركزت على سلوك سعر الصرف الحقيقي كآلية التحول الرئيسية من القطاع المنتعش الى باقي الاقتصاد.

وعليه جاءت هذه الدراسة كواحدة من الدراسات التي تناقش فكرة المرض الهولندي، ولكن من زاوية مغايرة حيث افترض ان ازدهار الصادرات السلعية سوف يؤدي عادة الى ارتفاع في التقدير الحقيقي للعملة المحلية، وزيادة إنتاج السلع غير القابلة للتداول وتراجع في الإنتاج والعمالة من بقية القطاعات (أي غير مزدهرة) الى القطاع القابل للتداول. رغم ذلك، فازدهار الصادرات السلعية يمكن أيضا أن يكون له آثار نقدية هامة في المدى القصير، والتي ستمتد الى سعر الصرف الحقيقي.

فهذا النموذج الذي جاء به Edwards يشدد على آثار التغيرات في السعر التصديري للسلع الاساسية على خلق النقود والتضخم. وقد تم اختيار الاقتصاد الكولومبي كعينة للدراسة، حيث يؤكد المصدرون ان التقلبات في اسعار الصرف الحقيقية في كولومبيا يتم تحديدها عن طريق تحركات أسعار البن العالمية، مؤكدين عواقب تغير سعر القهوة على خلق النقود ومعدلات التضخم.

أما الفرضيات التي انطلق على اساسها Edwards لتوضيح نظريته فقد تمثلت أساسا في:

- ❑ اقتصاد صغير سائر في طريق النمو.
- ❑ عدم وجود اسواق مالية محلية، وفرض رقابة على حركة رؤوس الاموال.
- ❑ تكون الاقتصاد من جانبين نقدي وحقيقي.

فمن ناحية الجانب النقدي، يظهر النموذج أن الطفرة في صادرات السلع الأساسية سوف تولد عادة زيادة على المدى القصير في خلق النقود والتضخم وارتفاع حقيقي في سعر الصرف. في واقع الأمر من الممكن أن

---

[22] W.M. Corden & J.P. Neary, "Booming Sector and De-Industrialisation in a Small Open Economy ", **International Institute for Applied Systems Aalysis**, op cit, P27-28.

[23] Sebastian Edwards, « Commodity Export Boom and the Real Exchange Rate: the Money-Inflation Link », **National Bureau of Economic Research**, Cambridge, October 1985, P 22-23.

يكون التقدير الحقيقي ولدت من خلال تجاوز هذه القناة "توازن" التقدير الحقيقي الناجم عن الطفرة. وإذا ما نظر هذه الطفرة على أنها مؤقتة، فإن التقدير الحقيقي يكون أصغر حجما، ولكن يمكن أن يكون لا يزال ملحوظا.

وقد اوضحت النتائج ان ارتفاع (انخفاض) في سعر القهوة العالمي سيؤدي الى ارتفاع (تراجع) حقيقي في سعر الصرف. كما توصلت الدراسة ايضا ان التغير في اسعار القهوة العالمية ترتبط بشكل كبير بكل من خلق النقود ومعدلات التضخم. كما ان لهذه الاخيرة علاقة عكسية مع معدل تخفيض العملة. وعليه فهذه النتائج مجتمعة تبين ان في كولومبيا، الارتفاع الحقيقي في اسعار الصرف ناتج عن ارتفاع اسعار القهوة العالمية التي تم استيعابها، جزئيا من خلال خلق النقود والتضخم، أما جزء آخر بإجراء تعديل على سعر الصرف الاسمي.

أما من حيث الجانب الحقيقي فقد أوضح أن تأثير انتعاش القطاع المصدر يتنقل بواسطة أثري حركة الموارد والانفاق.

وقد توصل في الاخير الى أن الأثر النقدي (أثر السيولة) يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، مما يضعف تنافسية القطاع المصدر، وفي حالة نظام صرف ثابت فإن الارتفاع الحقيقي في سعر الصرف يصحبه انخفاض في المستوى العام لأسعار، أما في حالة نظام صرف مرن فيصحبه نمو في معدل التضخم. موضحا أن العلة الهولندية تساهم في زيادة الطلب على النقود من خلال تحسن الدخل الحقيقي، كما يؤثر على عرض النقود وهذا عن طريق تراكم احتياطات الصرف الرسمية هذا ما يمثل الأثر النقدي والذي يضاف إلى أثر حركة الموارد وأثر الانفاق والتي تؤدي مجتمعة إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي.

## ثالثا التفسير السياسي والمؤسساتي للعنة الموارد:

لعنة الثروة أو لعنة الموارد الطبيعية تعد من بين اهم المواضيع التي نوقشت ولا تزال، كونها من بين اهم ما تعايشه الدول الغنية بهذه الموارد فقد تعددت الآثار التي نخرت اقتصاد هذه الاقتصاديات، مما ادى الى البحث عن محاولة ايجاد تشخيص لهذا المرض والبحث الدائم عن مسببات هذه العلة لإيجاد الدواء الامثل له فهو كالسرطان الذي ينخر جسد المصاب، فمن اوائل الدراسات امثال كان التفكير ان السبب الاساسي لهذه العلة هو اقتصادي بحث، مفسرين ذلك بما تم تسميته "بالمرض الهولندي" متوصلين الى ان هذا الاخير يتسبب في ثلاث آثار اقتصادية تتمثل في أثر الانفاق وأثر حركة الموارد وأثر النقدي المباشر والغير مباشر. غير أن الباحثين لم يتوقفوا عن هذه الافكار بل تم تبني اتجاهات مغايرة حاولوا من خلالها تفسير هذه الآثار السلبية التي تخلقها الوفرة في الموارد الطبيعية والتي تسبب في تباطئ معدلات النمو. فالاقتصاد السياسي هو الآخر كان المحطة التالية للاستعانة به في تفسير ما يحدث لهذه الدول الغنية بالثروات الطبيعية حيث تم اصدار دراسة معنونة باسم "المرض الهولندي

السياسي"، حيث اعتبر ان السياسة المتبعة او المعتمدة لها الاثر الاكبر او من بين اهم مسببات وزيادة تفاقم العلة الهولندية في هذه الاقتصاديات، بالإضافة الى التوجه نحو الاداء المؤسسي لتفسير هذا الاخير، وعليه سيتم تخصيص هذا المطلب لتقديم توضيحات لكلا التوجهين السياسي والمؤسساتي.

## التفسير السياسي للعنة الموارد:

شجعت القفزة التي عرفتها اسعار السلع الاولية بدأ من فترة السبعينات بالاهتمام بشكل أكبر باقتصاديات الموارد الاولية، وبرز آنذاك التفسير الاقتصادي لهذه الظاهرة من خلال توضيح كيف يمكن لطفرة في الموارد الطبيعية، أن تدفع حركة الموارد من القطاع المنتعش في الدولة الى قطاعي الموارد الطبيعية والخدمات الشيء الذي يعمل على تدهور القطاع الانتاجي الحقيقي الذي يهدف لتحقيق التنمية تدريجيا في الاجل الطويل. ليظهر اقتراب اخر لتفسير العلاقة بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي في منتصف السبعينات، وذلك في اطار الاقتصاد السياسي كبديل لنظرية المرض الهولندي بدعوة عدم واقعية فروضها من جهة ومن جهة اخرى عدم تفسيرها للعنة الموارد بصورة كاملة، ومن بين اول الدراسات التي تبنت هذه المقاربة دراسة ( Ricky Lam and Leonard Wantchekon, 2002) [24] حيث قاما بتفسير وفرة الموارد لطبيعية وما ينجر عنها من ريع اقتصادي كبير تخلف عن ما سمياه بـ feeding freazy بحيث يسعى كل من الافراد والمؤسسات والحكام الى الحصول على نصيب اكبر من هذا الريع مما يؤدي الى انتشار الرشوة والفساد وتراجع الديمقراطية وانعدام الكفاءة المؤسسية لاستغلال وادارة هذه الموارد الطبيعية بطريقة تؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية وبهذا يكون السبب الجوهري للعنة الموارد هو عدم قدرة الدولة على التعامل مع هذه الطفرة وفشلها في ادارة واستغلال هذه الثروات. [25]

خلال السنوات القليلة الماضية، جولة جديدة من الكتب والدراسات قامت بتناول دور السياسة في المشكلة او التي يعاني منها الدول المصدرة للموارد الاولية. أغلبية هذه الدراسات دعت الى تكثيف او اتباع سياسة صحيحة لبناء سياسة اقتصادية ايجابية للتنمية والتي تفسر لماذا الاداء الاقتصادي للدول المتقدمة يسير بشكل متنامي. اما التوجهات او التفسيرات السياسية التي تساعد على تفسير ما يحدث لهذه الاقتصاديات حسب (Ross Michael L., 1999)[26] يمكن ارجاعها الى ثلاث نقاط أساسية هي النظرية الادراكية (Cognitive

---

[24] Ricky Lam and Leonard Wantchekon, « POLITICAL DUTCH DISEASE», **National Bureau of Economic Research**, Cambridge, November 16, 2002.

[25] بن رمضان انيسة وبلمقدم مصطفى، " **الموارد الطبيعية الناضبة واثها على النمو الاقتصادي (درسة حالة البترول في الجزائر**"، أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 15، جوان 2014، ص299-300.

[26] Ross Michael L. ," The Political Economy of the Resource Curse" **, World Politics** , 51 , Junuary 1997, P: 297-322, P308.

(Theories، والتي ترجع اللوم في فشل السياسات على قصر نظر الجهات الحكومية، والنظرية الاجتماعية (Societal Theories) التي تبين التأثير الضار من الطبقات الغنية والقطاعات وشبكات العميل أو جماعات المصالح، والنظرية السياسية (statist theories)، التي ترجع العيب في القوة المؤسسية في الدولة أو ضعف قدرتها على استخراج وتوزيع الموارد، فرض حقوق الملكية ومقاومة مطالب جماعات المصالح وطالبي الإيجار. ويمكن توضيح ذلك بشكل من التفضيل من خلال مايلي:

1. **النظرية الادراكية** :(***Cognitive Theories***)

هذه النظرية تعتبر أن ثروة المورد يؤدي إلى نوع من قصور في النظر بين الجهات العامة أو الخاصة. هذه الفكرة لديها تاريخ مميز، والتي تظهر في الأعمال الرئيسية لكل من آدم سميث وجون ستيورت ميل، وغيرهم.

على الرغم من الاستخدام واسع النطاق للنظرية الادراكية في تفسير لعنة الثروة، إلا انها تواجه العديد من الانتقادات والتي يمكن حصرها في ثلاث مهمة، فالاول والاقل أهمية هي كونها تتعدى او تخالف الافتراضات العقلانية التي سابعها معظم المحللون. أما المشكلة الثانية والاكثر جدية انها تتبنى طريقة طرح مخصصة بدلا من أن تكون جزءا من نظرية واضحة وقابلة للاختبار. وأخيرا هناك دلائل قليلة جدا على سقوط صانعي القرار بشكل جماعي في خطأ التقدير واتخاذ القرار.

غير أن ما يميز هذه النظرية كونها تقدم طريقة بسيطة لجذاب وشرح لماذا فشلت الحكومات في تنويع قواعد التصدير وتفشل في الحفاظ على الانضباط المالي في مواجهة عدم الاستقرار التصدير والمرض الهولندي.

2. **النظرية الاجتماعية**: (***Societal Theories***)

وتشير المقاربة الاجتماعية أن طفرة الموارد تعزز النفوذ السياسي للأشخاص المؤيدين للسياسات المعيقة للنمو. وعليه فالمقاربة الاجتماعية تؤكد فكرة أن وفرة الموارد وارتفاع عائداتها تقوي مجموعات المصالح التي تسعى الى عرقلة الاصلاحات الداعمة للانفتاح الاقتصادي مما يؤثر سلبا على النمو وعلى نوعية سياسات الدولة.

وقد استخدمت هذه الحجج في معظم الاحيان لشرح وتوضيح سبب سقوط دول امريكا اللاتينية الغنية بالموارد بعد دول شرق آسيا الفقيرة من حيث الموارد، في فترتي كل من السبعينات والثمانينات، من خلال تعدد الأبحاث التي حاولت توضيح وتتبع الاسباب.

غير ان هذه النظرية تبقى امكانية تعميمها امر مشكوك فيه وذلك لعدة اعتبارات اهمها، العينة موضوع الدراسة فقد اعتمد الباحثون على نفس عينة الدول محط الدراسة والمتمثلة في (كوريا الجنوبية، و تايوان، والمكسيك، وكولومبيا، والبرازيل)، من أجل توضيح براهينهم، كما لم يتم توضيح سبب اختيار هذه العينة رغم

الاختلاف في الثروات التي تزخر بها كل دولة من هذه الدول، بالإضافة الى ان اغلبية رواد هذه المقاربة يرجعون سبب اللعنة الظاهرة من خلال معدلات النمو المنخفضة، الناتجة عن حواجز التبادل، والتي تحمي الرابحين من الطفرة الحاصلة في المورد الطبيعي. وأخيرا البراهين الاجتماعية تعمل بشكل أفضل عندما تقوم الجهات الفاعلة غير الحكومية بالمطالبة بأي ريوع الموارد او الثروة. هذه الحالات تعد حالات خاصة. في اغلب الدول النامية فالمعادن والاخشاب هي ملك للدولة والتي تعد المطالب الاول والرئيسي لهذا الريع، كما تميل أيضا هذه الدول في استقطاب مكاسب من السلع الأساسية الزراعية من خلال الأجهزة التسويقية وصناديق تثبيت السلع الأساسية.

### 3. النظرية السياسية: (*Statist Theories*)

إذا كان اصحاب القرار عقلانيين وسلوك الفاعلين الاجتماعيين ثابت، فيصبح من الصعب تفسير كيف أن العائدات التصديرية تستجيب بشكل ضعيف.

وعليه فمعظم الدول ركزت في تفسيرها لعنة الموارد على مزيج من الحجج المعرفية والمجتمعية والمؤسسية لشرح كيف يمكن لريع المورد أن يضعف قدرة الدولة في تعزيز النمو الاقتصادي.

نظريات الدول الريعية توضح أنه في حالة ما إذا تحصلت الدولة على ارباح من عوائد الخارجية، كالريع المتحصل عليه من المساعدات الخارجية، تكون متخوفة من الحاجة الى فرض ضرائب محلية تصبح أقل مساءلة أمام المجتمعات التي يحكمونها.

أما الدراسات التي حاولت توضيح العلة الهولندية من خلال النظرية السياسية تجتمع حول ان الدول الريعية هي دول قنوعة او راضية وليست دول معظمة او طموحة ان صح القول، بالإضافة الى أنه عندما يقل طلب الدولة على العائدات، فهذا يعزز سلامة سياساتها الاقتصادية.

ليمكن القول في الاخير ومن خلال ما تم تقديمه من دراسات ناقشت هذا الموضوع أن العائدات الكبيرة من الموارد تضعف مؤسسات الدولة، والتي تنعكس على اضعاف دورها في دعم تنمية اقتصادية مستدامة، لذا نجد أن معظم الدول الريعية تمتلك مؤسسات ضعيفة تفتقر للقدرة على وضع مخططات واستراتيجيات تنموية قوية.

وفي الاخير يتضح أنه بالإضافة إلى التأثير على أسعار الصرف، تؤثر موارد الثروة أيضا في الاقتصاد السياسي للدول المصدرة له. ففي الكثير من هذه الدول، النضال من أجل الحصول على نصيب من ثروة المورد يصبح محور السياسة. أين يمكن أن تكون ضارة بعدة طرق يمكن تلخيصها في:

ثروة الموارد تخلق تربة خصبة لنمو الفساد السياسي. فأصحاب السلطة السياسية ليس باستطاعتهم فقط تحويل العائدات التصديرية لجهازهم الخاص، بل يستطيعون حتى مشاركة الغنائم مع اقاربهم، والمؤيدين لسياستهم واعضاء الجماعات العرقية المفضلة لهم.

برغم استقلالية الجهاز القضائي، وحرية الصحافة، والديمقراطية الانتخابية، غير أن الفساد والسعي وراء الريع، يعدان معيقان لسياسة التنمية واهمالها وحتى قمع النشاط الاقتصادي ان صح القول.

## التفسير المؤسساتي للعنة الموارد:

تعددت الابحاث التي تناولت في طرحها دور المؤسسة في البناء والتنمية الاقتصادية كونها تعد العمود الفقري او القاعدة الاساسية للاقتصاد ويتضح ذلك من خلال تعريفها فهي عبارة عن " اندماج عدة عوامل بهدف إنتاج أو تبادل سلع وخدمات مع أعوان اقتصاديين أخريين، في إطار قانوني ومالي اجتماعي معين، ضمن شروط تختلف تبعا لمكان وجود المؤسسة وحجم ونوع النشاط الذي تقوم به، ويتم هذا الاندماج لعوامل الإنتاج بواسطة تدفقات نقدية حقيقية وأخرى معنوية وكل منها يرتبط ارتباطا وثيقا بالأفراد، وتتمثل الأولى في الوسائل والمواد المستعملة في نشاط المؤسسة، أما الثانية فتتمثل في الطرق والكيفيات والمعلومات المستعملة في تسيير ومراقبة الأولى".[27]

مثبتته بذلك أهميتها البالغة في عملية التنمية والنمو الاقتصادي للبلدان، وقد وجد الاقتصاديون أن اختلاف نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام يرتبط بشكل وثيق بالاختلاف في نوعية المؤسسة، فالبلدان التي تمتلك مؤسسات جيدة تشجع على الاستثمار في الرأس المال المادي والبشري بالإضافة الى سعيها المستمر في مواكبة التكنولوجيات الحديثة المكتشفة بإمكانها أن تحسن من أداءها الاقتصادي. وقد تم تحديد ثلاثة خصائص تميز المؤسسات الجيدة عن غيرها: [28]

1. توفير حقوق الملكية بالنسبة لفئة كبيرة من المجتمع تمكنهم من الاستثمار والمشاركة في الحياة الاقتصادية.
2. وضع قيود على أعمال النخبة والسياسيين بحيث لا يستعطون استعمال سلطتهم في انتزاع مداخيل واستثمارات الآخرين.
3. توفير مناخ تتساوى فيه الفرص أمام كل قطاعات المجتمع بحيث يستطيع كل الأفراد الاستثمار والمساهمة في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المنتجة.

---

[27] ناصر دادي عدون ،**إقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة،الجزائر ،الطبعة الثانية، 1998 ، ص10.

[28] شكوري سيدي محمد، "**وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012، ص29-30.

أما عن أهم المحددات التي يمكن أن تفسر الفروق الواسعة في مستويات الدخل بين البلدان اعتبرت المؤسسات من بين أهمها، فوفقا لوجهة النظر هذه فإن البلدان التي تمتلك مؤسسات وخاصة تلك التي تحمي حقوق الملكية لجميع الأفراد وتكرس سيادة القانون وتفرض رقابة على المسؤولين تستطيع تحقيق الرفاه لسكانها. ويبدوا هذا واضحا لأن معظم البلدان الغنية في العالم هي بلدان تمتلك مؤسسات قوية، أين تجتمع التوليفة المكونة من مؤسسات جيدة وحماية أكبر لحقوق الملكية، وسيادة القانون، لتعطينا تعزيزا للاستثمار ورفعا في مستويات الدخل للأفراد. حيث تؤكد الأبحاث الأخيرة أن المؤسسات تفسر كل شيء تقريبا يتعلق بمستوى بلد من التنمية الاقتصادية، وفي هذا السياق يميز هؤلاء الاقتصاديين بين نوعين من المؤسسات في البلدان الغنية بالموارد هما: [29]

1. . **المؤسسات الصديقة المنتجة** (***Friendly Producer***) أين يكون التكامل بين كل من أنشطة سلوك لبحث عن الريع والأنشطة الإنتاجية، بحيث يمكن لهذه المؤسسات أن تعزيز النمو الاقتصادي عندما تجذب وفرة الموارد المشروعات نحو الانشطة الانتاجية.

. **المؤسسات الصديقة المهيمنة** (***Grabler Friendly Intitution***)

يكون التنافس بين أنشطة البحث عن الريع والنشاط المنتج، فهي تشجع على توسع الأنشطة غير المنتجة بسبب ضعف القانون في حماية الأشخاص والملكية وانتشار البيروقراطية والفساد مما يجعل لهذا النوع من المؤسسات تداعيات سيئة على النمو.

ومن جانب آخر فالتحدث عن التفسير المؤسساتي للعنة الموارد الطبيعية، يقودنا وبشكل مباشر الى فكرة الفساد، لما لهذا الاخير من تأثير مباشر وواضح على مدى اداء المؤسسات وفاعليتها.

وقد تم تعريف الفساد من قبل منظمة الشفافية العالمية، بأنه عبارة عن إساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة. ويمكن أن تصنف على أنها كبرى، أو تافهة أو السياسية، وهذا يتوقف على مبالغ المال المفقودة والقطاع الذي حدث فيه الاقتطاع. [30]

وعليه فالفساد هو شكل من أشكال السلوكيات غير الشريف أو غير أخلاقية، من قبل شخص عهدت له السلطة، في كثير من الأحيان للحصول على منفعة شخصية، كما يمكن أن يشمل الفساد العديد من الأنشطة بما في ذلك الرشوة والاختلاس، على الرغم من أنه قد ينطوي أيضا الممارسات القانونية في العديد من البلدان،

---

[29] شكوري سيدي محمد، **نفس المرجع**، ص32-34.

[30] http://www.transparency.org/what-is-corruption/

حتى في القطاع الحكومي أو سياسي، عند استخدام الموظف الحكومي سلطته بصفة رسمية لتحقيق مكاسب شخصية.[31]

تعد مشكلة الفساد المعضلة الكبرى لدى الدول النامية، فهي تعاني الكثير من جرائه. كون الحكومة في هذه الاقتصاديات هي المسؤول الاول على النمو الاقتصادي، ومحاولة التأثير على مسؤولياتها من خلال التضليل والابتزاز، غالبا ما تضر الكفاءة والتحديث. فالسياسيون لديهم مصلحة في القضاء على الفساد لأنها يمكن أن تؤدي إلى تآكل نفوذ الحزب السياسي المهيمن، وبخاصة في بلد يعاني من أقليات عرقية، رجال الأعمال يكرهون الفساد أيضا لأنه يميل إلى تفضيل المنتج الأكثر فعالية، ويقلل من الأرباح. ومع ذلك، فقد انقسمت الدراسات في معالجتها لهذا الفيروس الى قسمين فمنهم من يرى أن لهذا الاخير منافع قد تخدم الاقتصاد ومن بينهم (Leff,N athaniel, 1964 )[32] موضحا فكرته من خلال اعتباره أن البيروقراطيين الفاسدين يمكنهم اجبار الحكومة على الانخراط في تشجيع الأنشطة الاقتصادية، والرفع من معدلات الاستثمار الممكنة لأن المستثمرين بحاجة إلى ضمانات لعدم التدخل في شؤونهم. فالممارسات الفاسدة قد تسمح للابتكارات التي كانت تعارضها المصالح القائمة أن تبصر النور. العرض المحدود للتراخيص والتفضيلات الأخرى التي يمكن للبيروقراطيين أن يوفروها يمكن ان تضفي وضع من المنافسة الإنتاجية التي تشجع كفاءة الإنتاج. الفساد أيضا توفير ضمانات ضد الأخطاء السياسية الخطيرة. على سبيل المثال، عندما تخريب مقاولات سياسة السعر سيطرة الحكومة في البرازيل، وزيادة إنتاج الأغذية والتضخم تباطأ قليلا. الذين يجادلون ضد الفساد وخاصة التهرب الضريبي، تفترض خطأ أن هذه العائدات ستستخدم للتنمية الاقتصادية. وعليه فمن وجهة نظر( Leff,N athaniel, 1964) فبالرغم ما يسببه الفساد من اعاقة للتنمية واحباط نفسي للجمهور غير أنه ولسخرية الاقدار يعد محفزا حقيقيا للأنشطة التي المنتجة للثروة.

أما في الجهة المقابلة فقد أوضح (Shleifer; Robert, 1993)[33] أن الفساد المالي يعد عائقا للنمو الاقتصادي للدول النامية، من خلال ضعف المركز الحكومي والتي ستتبعه تأثيرات على العوائد والاستثمارات بالنسبة للدولة المصابة بهذا الفيروس.

---

[31] https://en.wikipedia.org/wiki/Corruption

[32] Leff, N Athaniel," Economic Development through Bureaucratic Corruption", **A merican Behavioral Scientist**, Volume8, United States of America, 1964, 8-14.

[33] Shleifer, Andrei, and Robert Vishny, "Corruption"**, Quarterly Journal of Econom-ics,** Vol. 110, No. 3 (August 1993, P 616.

**رابعا دورية السياسة المالية من نواتج اللعنة:**

أغلبية الموارد الاساسية ينسب اليها تقلب الاسعار، غير أن النفط والغاز ولكونها الاكثر تقلبا على الاطلاق، فهي بذلك تشكل العنصر الأكثر تأثيرا على الدول النامية بالأخص، وبشكل ادق الدول الغنية بها، كون التغير الدوري الواضحة في هذه البلدان الغنية بالموارد، يرجع إلى حجم التقلبات في أسعار السلع الاساسية وبالاخص النفط.

فعلى مدار العشرون سنة الماضية، كان السلوك الدوري للسياسة المالية محط انظار العديد من المنظرين والباحثين، مجتمعين على وجود اختلاف جذري بين أداء السياسة المالية في الدول النامية وأدائها في الدول الصناعية. في حين السياسة المالية المتداولة في الدول الصناعية تكون إما محايدة (acyclical) أو عكسية(countercyclical)، فالسياسة المالية في الدول النامية وبدون اي تفكير فهي دورية (procyclical).[34] يبدو أن السياسة المالية الدورية، هي القاعدة المعتمدة في كل دول العالم النامية. في الواقع، أن هناك عدد كبير من الباحثين قد توصلوا إلى استنتاجات مماثلة، لدرجة أن دورية السياسة المالية للبلدان النامية أصبح جزءا من الحكمة السائدة، والامثلة على ذلك تتعدد نذكر من بينها (Braun, 2001)[35], (Kaminsky, Reinhart and Végh, 2004)[36], (Alesina and Tabellini, 2005)[37], (Manasse, 2006)[38], (Ilzetski, 2008)[39].

وقد توصلت العديد من الدراسات التجريبية ان السياسة المالية تميل الى ان تكون عكسية في مختلف دول العالم، على عكس المطبقة في الدول النامية والتي كانت بمثابة نقطة استفهام شغلت افكار الخبراء الاقتصاديين الكليين، كونها لا تتجانس مع الحكمة المعروفة بلجوء الحكومات الى الاقتراض في الاوقات العصيبة عند تقلص العائدات، ورفع الانفاق وسداد الديون في الاوقات الجيدة.

---

[34] Gavin, M., Perotti, R., «Fiscal Policy in Latin America», **NBER Macroeconomics Annual**, eds. Bernanke, B., Rotemberg, J., MIT Press, Cambridge, 2007.

[35] Braun, M., «Why is Fiscal Policy Procyclical in Developing Countries?», manuscript, **Harvard University**, 2001.

[36] Kaminski, G., Reinhart, C., Vegh, C., «When it Rains it Pours: Procyclical Capital Flows and Macroeconomic Policies», **NBER Working Paper**, no. 10780, 2004.

[37] Alisina A, Tabellini G, «Why is Fiscal Policy often Procyclical?». **NBER Working Papers**, 2005.

[38]- Manasse, P., «Procyclical Fiscal Policy: Shocks, Rules, and Institutions-A View From MARS», *IMF* **Working Paper**, 2006.

[39] Ethan Ilzetzki and Carlos A. Végh, «Procyclical Fiscal Policy in Developing Countries: Truth or Fiction?» , **NBERWorking Paper No**.*14191*, May, 2008.

وبشكل أدق، السياسة المالية الدورية، تتعارض مع كل من الأفكار المدرسة الكلاسيكية الجديدة التي تعتبر أن السياسة المالية المثلى هي أن تكون محايدة (acyclical) حيث يجب استخدام السياسة الضريبية لتسهيل الاختلالات الضريبية والنفقات خلال دورة الأعمال التجارية من خلال طلب معدلات ضرائب ثابتة تقريبا، وفكر المدرسة الكينزية حيث تعد أفضل سياسة مالية يجب اتباعها هي السياسة المالية المعاكسة (countercyclical)، حيث الضرائب والنفقات يجب ان تحاول الكبح، بدلا من زيادة تقلبات دورة الأعمال التجارية.

أما عن السياسة المالية الدورية (procyclical) وكيفية ترشيدها فيكون من خلال:

- اللجوء إلى الاختلالات السياسية. (Tornell and Lane, 1998)[40], (Talvi and Végh, 2005)[41],
- القيود المفروضة الاقتراض. (Riascos and Végh (2003)[42],(Mendoza and Oviedo, 2006)[43],
- الأسواق غير مكتملة..[44](Riascos and Vegh, 2003)

وتعرف السياسة المالية الدورية على انها علاقة متعاكسة بين كل من معدل سياسة البنك المركزي وفجوة العائدات[45](Duncan, 2012)، حيث أنها تشمل أعلى (اقل) إنفاق حكومي وأقل (أعلى) معدلات ضريبية في الاوقات الجيدة (السيئة). أما تسمية دورية السياسة المالية فقد تم اعتمادها كونها تميل إلى تعزيز دورة الأعمال التجارية (ويقصد بذلك، اتباع سياسة مالية توسعية في حالة الانكماش، وسياسة مالية انكماشية في حالة التوسع). وبشكل عام، فهو يعتبر هدر واتلاف الرفاهية، حيث ترفع تقلبات الكلية للاقتصاد، بينما تعمل على خفض الاستثمار في رأس المال الحقيقي والبشري، بالإضافة الى اعاقة النمو، وإلحاق الضرر بالفقراء. إذا لم تتمكن السياسة المالية التوسعية ان تغطي الضرر في الاوقات العصيبة، يمكن ان ينتج عن ذلك عجز كبير، وبالتالي الى عدم القدرة تحمل العجز واللجوء في نهاية المطاف الى الاستدانة.

---

[40] Tornell, A., Lane, P.R.. «Are windfalls a curse? A non-representative agent model of the current account», **Journal of International Economics**, no. 44, pp. 83-112, 1998.

[41] Talvi E., Vegh, C. «Tax Base Variability and Procyclicality of Fiscal Policy», **Journal of Development Economics**, forthcoming, 2005.

[42] Riascos, A. and C. A. V_egh., «Procyclical Government Spending in Developing Countries: the Role of Capital Market Imperfections», **manuscript, UCLA**, October, 2003.

[43] Mendoza, Enrique G, and Marcelo Oviedo «Fiscal Policy and Macroeconomic Uncertainty in Developing Countries: The Tale of the Tormented Insurer..Mimeo», 2006.

[44] Riascos, Alvaro and Carlos A. Végh, «Procyclical Government Spending in Developing Countries: The Role of Capital Market Imper fections», 2003.

[45] Duncan, R., «Institutional Quality, the Cyclicality of Monetary Policy and Macroeconomic Volatility», **manuscript, Ohio University**, (2012).

أما (Kaminsky, Reinhart and Végh, 2005)[46] فقد عرف السياسة المالية المسايرة للاتجاهات الدورية (Procyclical Fiscal Policy) من حيث أدواتها (الإنفاق الحكومي ومعدلات الضريبة) وكانت حجتهم أن هذا الوضع ينطوي على أعلى (أدنى) إنفاق حكومي وأدنى (أعلى) معدلات ضريبية في الاوقات الجيدة (السيئة)، بمعنى أن السياسة المالية تكون توسعية في أوقات الرخاء، وانكماشية في أوقات الركود العصيبة. وفقا له، فالسياسة هي مسايرة للاتجاهات الدورية لأنها تميل إلى تعزيز دورة الأعمال التجارية.

وعليه يمكن القول أن السياسة المالية المسايرة للاتجاهات الدورية مرتبطة ارتباطا ايجابيا بالحالة العامة للاقتصاد، أي أنها الكمية التي تميل الى الارتفاع في حالة التوسعية بينما تميل الى انخفاض في حالات الركود، والناتج المحلي الاجمالي هو من بين أهم المؤشرات الاقتصادية الدالة على دورية السياسة المالية.[47]

أما عن مسببات الاختلاف في دورة السياسة المالية بين الدول، وبشكل أدق بين الدول النامية والمتقدمة الصناعية منها، فقد تم طرح وتقديم العديد من الفرضيات، ملخصة في ثلاثة إتجاهات تفسيرية تتمثل أساسا في:

1. التفسرات الاقتصادية والتي تبنت فكرة القيود المفروضة على الدخل المحلي، أو أسواق الائتمان الدولية.[48] ووفقا لهذه الفرضية فالبلدان النامية لكونها تتمتع بقدرة أقل قدرة لضمان سلاسة دورة الأعمال التجارية، بسبب محدودية الوصول إلى أسواق الائتمان الدولية، يمنعها من الاقتراض خلال الأوقات العصيبة. مفسرين هذه النتائج باعتبارها اشارة إلى أن المستثمرين يقومون بتقييد الائتمان بالنسبة للبلدان التي يخشون من أن ارتفاع العجز المالي فيها قد يصبح خارج عن السيطرة. هذه النتائج متسقة مع ملاحظة أن "التوقف المفاجئ" في تدفقات رؤوس الأموال إلى الأسواق الناشئة مرتبطة مع انخفاض حقيقي في قيمة العملة، وقطع الاستثمار والضغط المالي الحاد باعتبارها بلدان بعيدة عن الأسواق المالية الدولية. ومن أمثلة الدراسات المتوصلة الى هذا نجد (Lane, Philip R., 2003)[1] و(Kaminsky, Graciela L., Carmen, Carlos. Végh, 2004).[49]
2. التفسيرات المؤسسية والسياسية، والتي أوضحت أن المؤسسات والهياكل السياسية تعد من بين أهم الأسباب الرئيسية الداعية لعدم استقرار الاقتصاد الكلي والأزمات. فحسب كل من (Tornell and

---

[46] Kaminsky G, Reinhart and Végh, « When it rains, it poors », **National Bureau of Economic Research**, April 2005, P17.

[47] https://en.wikipedia.org/wiki/Procyclical_and_countercyclical

[48] Caballero, R. and Krishnamurthy, A. (2004). "Fiscal Policy and Financial Depth". NBER Working Paper 10532, May.

[49] Kaminsky, Graciela L., Carmen M. Reinhart, Carlos A. Végh. "When it Rains, it Pours: Procyclical Capital Flows and Macroeconomic Policies", **NBER Working Paper**, 2004.

(Lane ,1999 فقد تم اختصار الفكرة في كلميتين " تأثير الشره"، وفي مضمون حجتهم قد أوضحوا أن المنافسة بين جماعات المصالح على الموارد التي تسيطر عليها علنا يؤدي إلى أكثر من تأثير إعادة التوزيع النسبي عندما يزيد الانتاج. على الرغم من عدم تناول هذه المسألة من التقلبات الدورية السياسة المالية مباشرة في نموذجهم، ويترتب على ذلك مع الموارد المتاحة التي تتزايد خلال الطفرات الاقتصادية وبالتالي فإن الإنفاق الحكومي سوف يكون عرضة لتقلبات الدورة الاقتصادية.[50] وهذا ما أثبت في دراسة كل من

(Michael and Perotti, 1997)[51] مثبتين أن تأثير الشراهة يعد المسبب الرئيسي الثاني المحتمل لتقلبات الدورة الاقتصادية المالية في أمريكا اللاتينية، جنبا إلى جنب مع قيود الائتمان.

3. استقطاب التفضيلات المرتبطة باللامساواة الاجتماعية، ووفقا لهذا النوع فقد تم اعتبار أن البيرقراطية واللامساوات الاجتماعية يعدان من بين أهم مسببات دورية السياسة المالية، وهذا ما ناقشه (Jaejoon Woo, 2008)[52] في دراسته مقدما دلائل أن الاستقطاب الاجتماعي، أو الارتفاع في اللامساوات والمقاس من خلال الدخل الغير العادل والتعليم الغير عادل، مرتبط بشكل ايجابي مع السياسة المالية المسايرة للاتجاه الدورية، حتى بعد مراقبة المتغيرات الأخرى المعتمدة من الدراسات المثبتة، وقد أوضح ذلك من خلال الشكل التالي:

**الشكل رقم (5): دورة السياسة المالية والدخل الغير عادل**

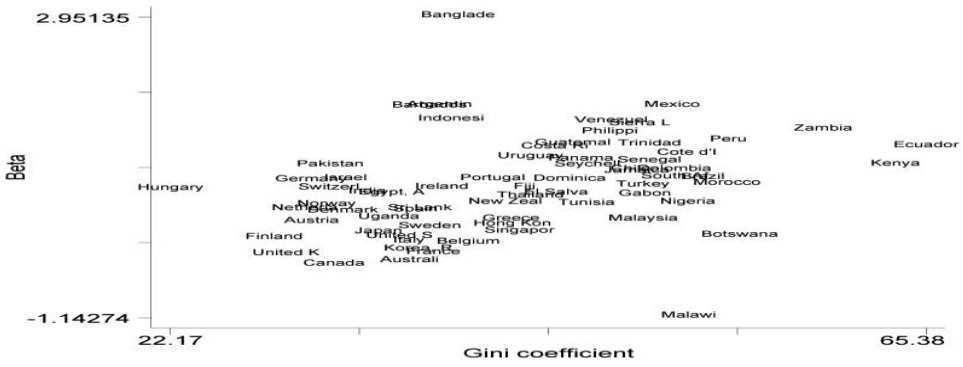


المصدر: (**Jaejoon Woo, 2008, P51**)

[50] Aaron Tornell and Philip R. Lane, "The Voracity Effect". **American Economic Review**, Vol. 89, No. 1, **M**arch 1999**,** PP 22-46.

[51] Gavin, Michael and Roberto Perotti, "Fiscal Policy in Latin America". **NBER Macroeconomics Annual 1997**, edited by Ben Bernanke and Julio Rotemberg. Volume 12, January 1997, MIT Press.

[52] Jaejoon Woo, "Why Do More Polarized Countries Run More Procyclical Fiscal Policy?" **The Review of Economics and Statistics**, Vol. 91, No. 4, January 2008, PP 850-870.

**خامسا الآثار الاقتصادية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط:**

إن تزامن الحديث عن كل من النفط والتقلبات يمكن أن يرجع تاريخيا إلى السبعينات، مع الزيادة الكبيرة في أسعار النفط الخام عام 1973، ومنذ تلك الفترة وأسعار النفط عرفت تحولات جوهرية تزايدت اهميتها وتاثيرها في الحياة الاقتصادية بتزايد الاهمية التي احتلها هذا الاخير ولا يزال في الاقتصاد العالمي والحياة البشرية جمعاء، والنابعة من مدى ما يوفره هذا العنصر الحيوي من مواد طاقوية مستخدمة في بناء قاعدة صناعية قوية وجد متقدمة، فقد كان ولا يزال يعتبر وقودا للتقدم التكنولوجي، الذي يغذي هذا النمو الاقتصادي المذهل، ليكون بمثابة علاج للحرمان، ما جعل عملية التنمية ترتبط ارتباطا مباشرا وواضحا باستهلاك الطاقة.

أين يعبر تقلب الأسعار عن الضبابية التي تمس أسواق النفط باعتبارها أكثر أسواق السلع الأساسية تقلبا، ويعزى ذلك بشكل رئيسي الى انخفاض مرونة الطلب السعرية للنفط، كونه سلعة ضرورية غير متاحة للاحلال على المدى القصير في أغلب أوجه استخدامها، وهذه التقلبات قد تكون شديدة مما اما بالارتفاع او الانخفاض.

وقد صنف التقلب السعري باعتباره بوابة او قناة جديدة لتفسير اللعنة الهولندية، او نقمة الموارد كما يطلق عليها، ومن خلال هذا المبحث سيتم توضيح طرق تأثير هذه الاخيرة على الاداء الاقتصادي للدول الريعية والتي تعتمد على هذا الاخير بشكل يوصف بالكلي.

**1. التقلبات السعرية للنفط تفسير جديد لمجريات اللعنة:**

تعتبر معظم الدول التي تتمتع بوفرة في الموارد الطبيعية والتي تمثل صادرتها من هاته الموارد الجزء الأكبر، كونها اقتصاديات وحيدة الجانب معتمدة بذلك على ما تدره تلك الموارد الناضبة من عوائد مالية ضخمة والتي من المفترض الاستفادة منها للدفع بعجله النمو وبناء هيكل اقتصادي متنوع، غير أن أغلب التجارب التي مرت بها هذه الدول، أثبتت عكس ذلك وهذا راجع لأدائها الاقتصادي الهزيل، إضافة إلى زيادة اعتمادها على هذه الموارد الناضبة سيما النفط، حيث أنه وفي ما مضى كان يعتقد أن الذهب الأسود سوف يجلب الغنى والتنمية، لكنها بقيت مجرد اعتقادات بين الواقع عدم جدواها.

ضف إلى ذلك كل ما تشهده هذه الأسعار من عوامل عملت ولا تزال على جعلها غير مستقرة سريعة التقلبات، أهم ما يميزها عدم امكانية التنبؤ بها على المدى المتوسط والطويل نتيجة وجود عدة عوامل جيوسياسية منها وبيئية وغيرها كما تم ذكرها في الفصل الذي سبق بنوع من التفصيل، فعلى قدر الاهمية والدور الكبيرين الذي

يلعبه هذا الذهب الاسود على قدر صعوبة التحكم في أسعاره، هذا ما يجعل تلك الدول رهينة لما يحدث في هذه السوق.

فقد لقي هذا الموضوع اهتمام الجميع أين نجد أعدادا لا تحصى من الدراسات والابحاث والتي عملت على تبيين العلاقة التي تربط بين كل من الثروات الطبيعية والاداء الاقتصادي. وقد اعتبر مجموعة منها ان اللعنة سببها التقلب السعري كونه المسبب الاساسي في لعنة هذه الموارد، بل ارتقت الدراسات المتبنيين لهذه الفكرة لتتوصل الى ان التقلبات السعرية للموارد الطبيعية تعد بمثابة قناة جديدة يمكن من خلالها توضيح وشرح ضعف الأداء الاقتصادي، تقلب النمو الاقتصادي في الدول الغنية بها.

اذ تقود هذه الاخيرة الى تحديات في المديين القصير والطويل، ففي المدى القصير الدول المعنية او الغنية بهذا المورد الطبيعي ستجد نوعا من الصعوبات او التحديات في اداء سياساتها الاقتصادية. مما سيجعلها تعايش نوعا من معدلات النمو المنخفضة في المدى الطويل.

وقد تم الاعتراف من قبل العديد من الاقتصاديين (Ploeg & Poelhekke,2009) [53] و (2012, Arezki& Nabli) [54](Ploeg & Poelhekke,2009) [55](Elva, Paulo, and ,2016 Tigran)[56] أن الصدمات وعدم اليقين التي تواجه أسعار السلع الأساسية مهمة حقا، كونها يمكن أن تخلق تقلبات كبيرة في الاقتصادات المعتمدة على هذه الموارد، والتي يطلق عليه اسم تقلبات الاقتصادية الكلية والمتمثلة في كل من السياسة المالية وتقلب سعر الصرف الحقيقي والضغوط التضخمية من خلال تقلبات معدلات التبادل التجاري.

## 2. قنوات انتقال التقلب السعري للنفط لربوع الاقتصاد الكلي:

53 Fredirick Van Der Ploeg, Steven Poelhekke, "The Volatility Curse: Revisiting the Paradox of Plenty", **DNB Working Paper**, N0206, March 2008.

54 Rabah Arezki and Mustapha K. Nabli, "Natural Resources, Volatility, and Inclusive Growth: Perspectives from the Middle East and North Africa", **International Monetary Fund**, April 2012.

55 Fredirick Van Der Ploeg, Steven Poelhekke, "**Volatility, Financial Devlopment and the Natural Resource Curse**", **Centre for Economic Policy Research**, No. 6513, October 2007.

56 Elva Bova, Paulo Medas, and Tigran Poghosyan, "**Macroeconomic Stability in Resource-Rich Countries: The Role of Fiscal Policy**", **International Monetary Fund Working Paper**, February 2016.

ان التقلبات التي تلاحق الاسعار النفطية بسبب التغيرات المستمرة والمتعددة التي تمس محيط الاقتصاد العالمي، لها الاثر الكبير على المتغيرات الاقتصادية الكلية التي يمكن تشل او ترفع من ادائه والمتمثلة في معدلات النمو، والموازنة العمومية، واسعار الصرف، ومعدلات التضخم، والدين الخارجي.

وذلك لوجود قنوات ناقلة لتلك التقلبات والتي تجعلها تصب في قنوات الاقتصاد من خلال التاثير في المتغيرات الكلية، ومن بين هذه الدراسات نجد (Francois & Valérie,2009)[57] و (H.Günsel Dğrul, Ugur Soytas, 2010)[58] ودراسة (Chuku, Effiong and Ndifreke, 2010)[59] بالاضافة الى دراسة (Weiqi Tang, Libo Wu, ZhongXiang Zhang, 2010)[60] أين حاول دراسة اثر الصدمات النفطية على الاداء الاقتصادي وأخد الصين كعينة دراسة، فقد جاءت هذه الدراسة لملأ الفجوة اهمال دراسة الدول النامية ومدى تاثرها بالصدمة النفطية برغم الأدبيات الاقتصادية الكثيرة التي عالجت الآثار الاقتصادية السلبية للصدمات أسعار النفط على الاقتصادات المتقدمة، مركزا على آليات انتقال الأسعار النفطية وكيفية انتقالها الى الاقتصاد الحقيقي. والتي تمكن تلخصيها في الشكل التالي:

الشكل رقم (06): قنوات انتقال الصدمات السعرية للنفط

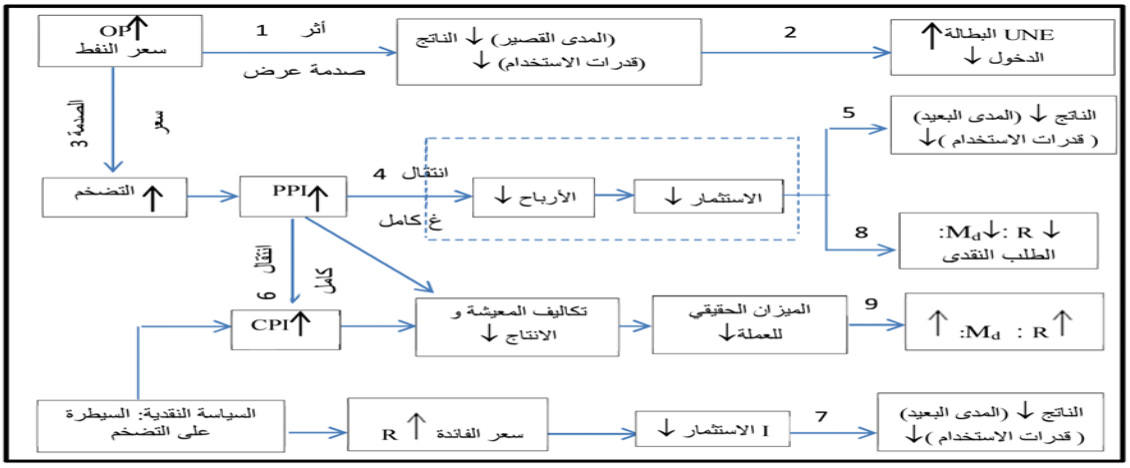


حيث أن : PPI: مؤشر أسعار الانتاج و CPI: تعبر عن مؤشر أسعار المستهلك.

[57] Francois Lescaroux, Valérie Mignon, "On the Influence of Oil Prices on Economic Activity and Other Macroeconomic and financial Variables", **CEPPI: Centre D`etudes Prospective et d`Information Internationa Working Paper**, N02008-05, P 11.

[58] H.Günsel Dğrul, Ugur Soytas, "Relation Between Oil Price, Interest Rate, and Unemployment: Evidence from Emerging Market ", **ELSEVIER: Energy Economy**, Vol 32, 2010, P 1523-1528.

[59] Chuk.A.Chuk, Ekpeno L.Effiong, Ndifreke R.Sam, "Oil Price distortion and their Short and Long- Run Impact on Nigerian Economy", **MPRA:Munich Personal RePEc A rchive**, No 2443, 15 August 2010.

[60] Weiqi Tang, Libo Wu, ZhongXiang Zhang, "Oil price shocks and their short- and long-term effects on the Chinese economy", **Energy Economics**, N02008-05, P 11.

المصدر:**Weiqi Tang, Libo Wu, ZhongXiang Zhang, 2010, P3**) (

فمن الناحية النظرية بالاعتماد على دراسة (Brown& Yücel, 2002) [61] ، التغيرات في أسعار النفط تؤثر على أداء متغيرات الاقتصاد الكلي من خلال قنوات ستة أساسية هي: ويمكن توضيح هذه الآليات أو القنوات الستة بشكل من التفصيل في النقاط التالية:

❖ **أثر الصدمة من جانب العرض وأثر التضخم:**

- أثر الصدمة من جانب العرض: من خلال التركيز على التأثير المباشر على الناتج نتيجة التغير في تكاليف الانتاج الحدي والناتجة عن صدمة في الاسعار النفطية.
- تأثير التضخم: تحليل العلاقة بين معدلات التضخم وأسعار النفط.

يمكن لارتفاع اسعار النفط ان تكون بمثابة مؤشر لصدمة كلاسيكية من جانب العرض، والتي تعمل على تقليل الانتاج المحتمل. فارتفاع أسعار النفط اشارة دالة على زيادة ندرة الطاقة التي تعد مدخلا أساسيا للإنتاج. والتي ينتج عنها تباطؤ في كل من معدلي نمو الإنتاج والإنتاجية. التراجع في معدل نمو الإنتاجية سيتسبب في تقليل نمو الأجور الحقيقية، وبالتالي زيادة معدلات البطالة والتي بدورها تعمل على تسريع التضخم. إذا توقع المستهلكون ارتفاع أسعار النفط لفترات مؤقتة، أو إذا كانوا يتوقعون أن تكون الأثار الانتاجية على المدى القريب أكبر من الآثار الطويلة الأجل، يعملون على التخفيف من معدلات استهلاكهم عن طريق توفير أقل أو اقتراض أكثر، مما يعزز التوازن في سعر الفائدة الحقيقية. مع تباطؤ نمو الإنتاج وزيادة معدلات الفائدة الحقيقية، فإن الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية ستعرف انخفاضا واضحا، وحسب معدل نمو معطى من العرض النقدي، فأن معدلات التضخم سترتفع. وعلى هذا الاساس، فارتفاع أسعار النفط ستكون سببا في تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالاضافة الى تعزز أو رفع كل من معدلات الفائدة الحقيقية ومعدل قياس التضخم.

الانخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي، سيؤدي إلى زيادة معدلات البطالة، كون الانخفاض في نمو حجم الناتج المحلي الإجمالي يترافق مع انخفاض في إنتاجية العمل. والتي ستؤدي بأصحاب الشركات تسريح عمالهم مما يتولد عنه زيادة البطالة والمزيد من الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي.

❖ **أثر نقل الثروة:**

[61] Stephen P. A. Brown and Mine K. Yücel, "Energy Prices and Aggregate Economic Activity: An Interpretative Survey". **Federal Reserve Bank of Dallas, Quarterly Review of Economics and Finance**, 42, 02/2002.

ويتم ذلك من خلال التركيز على معدل الاستهلاك الحدي لمختلف الدولارات النفطية والناتجة عن الفوائض العادية من المبادلات التجارية.

حيث أن انتقال القوة الشرائية من الدول المستوردة للنفط إلى الدول المصدرة للنفط التي تنتج عن ارتفاع أسعار النفط، تعد وسيلة أخرى يمكن من خلالها لصدمات أسعار النفط أن تؤثر على النشاط الاقتصادي. فانتقال القوة الشرائية يقلل من الطلب على السلع الاستهلاكية في الدول المستوردة للنفط، ويزيد الطلب على السلع الاستهلاكية في الدول المصدرة للنفط، ولكن الزيادة الأخيرة أقل من الانخفاض في الطلب على السلع الاستهلاكية في الدول المستوردة للنفط. وبشكل من الوضوح، الطلب العالمي على السلع الاستهلاكية في الدول المستوردة للنفط سينخفض، وبالمقابل فالعرض العالمي للمدخرات سيرتفع، والذي سيتسبب في احداث ضغوطات على أسعار الفائدة الحقيقية التي يمكن أن تعوض جزئيا من ضغوطات التصاعدية على أسعار الفائدة الحقيقية التي تأتي من المستهلكين في الدول المستوردة للنفط محاولة للتخفيف من استهلاكهم. الضغط التنازلي على أسعار الفائدة العالمية يجب أن يحفز الاستثمار الذي يعوض الانخفاض في الاستهلاك ويترك الطلب الكلي دون تغيير في البلدان المستوردة للنفط.

إذا كانت الأسعار تتجه نحو الانخفاض، فإن الانخفاض في الإنفاق الاستهلاكي للسلع المنتجة في البلدان المستوردة للنفط سيزيد من الحد من نمو الناتج المحلي الإجمالي. التخفيض في الإنفاق الاستهلاكي يتطلب انخفاض مستوى الأسعار لتسفر عن توازن جديد. إذا لم يكن بإمكان لمستوى الاسعار ان ينخفض، فالإنفاق الاستهلاكي سينخفض بنسبة أكثر من الزيادة المسجلة في الاستثمار. وبالتالي، فإن الطلب الكلي سينخفض، مما يخلق مزيدا من التباطؤ في النمو الاقتصادي لجميع دول العالم. السياسة النقدية المالية يمكن استخدامها لتحفيز الطلب بما فيه الكفاية في البلدان المستوردة للنفط غير أن خفض الأسعار غير ضروري لاستعادة التوازن.

❖ **أثر التوازن الحقيقي:**

وذلك من خلال التحقيق في التغير في الطلب على النقود والسياسة النقدية.

حسب ما تم مناقشته في العديد من الدراسات فاثر التوازن الحقيقي يعد أول التفسيرات المقدمة لكيفية تأثير الصدمة السعرية في النفط في الأداء الكلي للاقتصاد. فالارتفاع الحاصل في اسعار النفط يمكن ان يقود الى ارتفاع في الطلب النقدي. فشل السلطات النقدية في العمل على لقاء ذلك الطلب النقدي المتزايد بالعرض المتزايد، سيتسبب في ارتفاع معدلات الفائدة وتأخير معدلات النمو الاقتصادية.

❖ **أثر التكييف القطاعي:**

من خلال تقدير تكلفة تعديل الهيكل الصناعي، والذي يستخدم أساسا لتفسير التفاوت في أثر صدمة أسعار النفط.

❖ **أثر غير متوقع:**

من خلال التركيز على حالة عدم اليقين بشأن أسعار النفط وتأثيرها. بعد ان تم تقديم ستة قنوات يتم من خلالها تسرب انعكاسات الصدمة النفطية على الاقتصاد، بينت دراسة (عبد الرزاق فارس الفارس، 2009) نقلا عن دراسة (بوالشعور شريفة، 2012) [62] أن الاحداث الحاصلة بعد سنة 2000، تعد مغايرة تماما عما حدث سابقا لذا قام بتوضيح ان تلك القنوات قد تقلصت الى ثلاث وهي:

**جانب العرض:** اذ يؤدي ارتفاع اسعار النفط الى زيادة ايرادات الدولة، والتي تنعكس في صورة زيادة في الاستثمارات العامة والانفاق الجاري، والذي بدوه يقوم بتحفيز القطاع الخاص على زيادة استثماراته وحصته، وكل هذا مجتمعا سيؤدي الى زيادة العرض في الاقتصاد.

**جانب الطلب:** الطفرة النفطية منطقيا ستؤدي الى زيادة حجم السيولة (نتيجة انتقال الثروة) لدى الحكومة والقطاع الخاص والافراد، ومن ثم فالطلب على السلع والخدمات سيرتفع هو الآخر، مما تؤدي الى بروز ظاهرة التضخم، والذي ينتج عنه انخفاض في المداخيل الحقيقية للأفراد والدخل المتاح المتصرف فيه من طرف العائلات والافراد.

**جانب وضع التجارة:** تقترح النظرية الاقتصادية ان صدمات العرض والطلب المختلفة، تختلف في أثرها على الميزان التجاري النفطي والميزان التجاري الغير نفطي، في كل من الدول المصدرة والمستوردة للنفط. حيث يؤدي ارتفاع اسعار النفط الى تحسن في الوضع التجاري للبلدان المنتجة والمصدرة له دون شك، فهذا الارتفاع يؤدي الى رفع قيمة الصادرات، ومن ثم الى تحسين الميزان التجاري وموازين المدفوعات.

---

[62] بوالشعور شريفة، " **تقلبات أسعار النفط و أثرها على الاقتصاد الكلي الجزائري: نموذج متجهات تصحيح الخطأ**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المال والاعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2012، ص36.

# أسس ومفاهيم التنويع الاقتصادي: مدخل نظري

من يضع كل بيضه في سلة واحدة، يخاطر بأن يخسر كل شيء عند أول اهتزاز

# الباب الثاني
# - أسس ومفاهيم التنويع الاقتصادي: مدخل نظري ــ

يعد التنويع الاقتصادي أحد الركائز الأساسية لضمان استدامة النمو وتحقيق التنمية الشاملة في أي دولة، خاصة في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه الاقتصادات المعتمدة على الموارد الطبيعية. فالاقتصاديات التي تعتمد بشكل مفرط على قطاع واحد، مثل النفط أو الغاز، تصبح عرضة للتقلبات الحادة في الأسواق العالمية، مما يجعلها في مواجهة مباشرة مع أزمات مالية قد تعصف باستقرارها. وهنا يبرز التنويع الاقتصادي كحل استراتيجي، يهدف إلى خلق اقتصاد أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية العالمية، من خلال تطوير قطاعات إنتاجية متنوعة، مثل الصناعة، الزراعة، السياحة، والتكنولوجيا.

إن التجارب العالمية أثبتت أن الدول التي تبنّت سياسات اقتصادية قائمة على التنوع، استطاعت تحقيق معدلات نمو أكثر استقرارًا، وتقليل الاعتماد على مصدر دخل واحد، مما ساهم في خلق فرص عمل، وتعزيز الابتكار، وتحقيق تنمية مستدامة. وعلى الرغم من التحديات التي تواجه هذا التحول، مثل الحاجة إلى استثمارات ضخمة في البنية التحتية والتعليم والتكنولوجيا، إلا أن الفوائد طويلة الأمد تجعل منه خيارًا استراتيجيًا لا غنى عنه.

في ظل العولمة المتسارعة، أصبح التنويع الاقتصادي ضرورة حتمية وليس مجرد خيار، إذ يتيح للدول بناء اقتصادات أكثر تنافسية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتقليل المخاطر المرتبطة بالتقلبات الاقتصادية العالمية. ومن هنا، فإن نجاح أي دولة في هذا المسار يعتمد على التخطيط الاستراتيجي، والاستثمار في رأس المال البشري، وتحفيز بيئة الابتكار والإنتاج، لضمان مستقبل اقتصادي أكثر استدامة وازدهارًا. ولهذا يستوجب على الحكومات صياغة استراتيجيات وسياسات تنموية هادفة إلى بناء اقتصاد متنوع ومتماسك، والانفكاك على الاعتماد الشبه الكلي على المداخيل الريعية، وذلك بالاهتمام أكثر على القطاعات الاستراتيجية الواعدة كقطاع الصناعة والفلاحة والخدمات لما لها دور كبير وبارز في إحداث مناصب شغل، وزيادة الإنتاج والتصدير وفي تخفيض العجز في كل من الميزان التجاري وميزان المدفوعات مع خلق قيمة مضافة أكبر باجمالي الناتج المحلي، وبالتالي تتمكن الدولة بذلك تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية المستدامة.

## أولا مدخل للتنويع الاقتصادي

غالبا الدول التي تعتمد على مورد واحد، خاصة إذا كان ذلك المورد هو مورد ريعي كالنفط مثلا، يجعل اقتصاد هذه الدول غير متسم بصفة الاستقرار أي انه مُعرَض للتقلبات التي تحدث سواء في داخل اقتصاد ذلك

البلد أو بخارجه. في حين الاقتصاد المتنوع يتميز بخاصية الاستقرار لأنه يحتوي على عدد من مصادر الدخل المختلفة وغياب التركيز على مورد معين أو نوع واحد محدد من الإيرادات.

## 1 ماهية التنويع الاقتصادي

يعتبر الاقتصاد الأكثر تنوعا أكثر قدرة على خلق موارد مالية وفرص وظيفية، وأقل تأثرا بالظروف والصدمات والدورات الاقتصادية، وأكبر قدرة على توليد وزيادة القيمة المضافة. وفيما يلي سنعرض أهم التعاريف التي ترتبط بالتنويع الاقتصادي.

### تعريف التنويع الاقتصادي

على مدى عقود، احتل موضوع التنويع الاقتصادي صدارة في جدول أعمال الحكومات بجميع اقتصادات الدول الغنية بالموارد الطبيعية. وفي العقدين الماضيين، قامت حكومات هذه الدول باستثمارات كبيرة في تنويع الأنشطة الاقتصادية الجديدة. وشملت كل من قطاعات التكنولوجيا العالية والطاقة المتجددة والصناعات الإبداعية.[63] فالتنويع يكون على نطاق واسع وذلك بوجود شركات كبيرة وصغيرة فضلا عن مؤسسات القطاع العام ووجود أيضا أعمال تجارية متنوعة[64].

فالتنويع الاقتصادي يشير إلى تقليل الاعتماد على مورد وحيد، والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع[65].

ينظر إلى التنويع الاقتصادي بأنه العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج، والتنويع يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة أو تنويع الأسواق وهذا باستهداف أسواق داخلية أو أسواق الصادرات.[66] كما أن زيادة التنويع يحسن من أداء الاقتصاد الكلي بالبلدان منخفضة الدخل، وتشمل هذه التحسينات زيادة النمو وتخفيض التقلبات[67].

---

[63] Sami Mahroum, Yasser Al-Saleh,Economic, **"Diversification Policies in Natural Resource Rich Economies"** , Routledge Taylor & Francis Group publications, USA, 2017, p :01.

[64] Graham Kenny, "**Diversification Srategy How to grow a business by diversifying successfully**", Kogan Page Limited publications, UK , 2009, p :194.

[65] عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، **"التنويع الاقتصادي: مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق"**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 08، العدد 31، جامعة الكوفة، العراق، 2014، ص:57.

[66] United Nations, **"UFCCC Work Shop on Economic Diversifications?"**, France Work Convention on Climate Change, Tahran , 18-19 October 2003, P :6 .

[67] Chris Papageorgiou , Nikola Spatafora, "**Economic Diversification in LICs: Stylized Facts and Macroeconomic Implications"**, IMF Publications, 2012, p :19.

ومنه يمكن إعطاء تعريف شامل للتنويع الاقتصادي على أنه الرغبة في تحقيق عدد أكبر من مصادر الدخل للبلد، عن طريق تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولِدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، وذلك للحد من التعرض للتقلبات والصدمات الخارجية، وتوليد المزيد من فرص العمل، وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

**ثانيا أشكال التنويع الاقتصادي**

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص عدة أشكال للتنويع الاقتصادي من بينها:

- تنويع الإنتاج: أي تنويع هيكل الإنتاج، ويمكن تحقيقه من خلال التنويع الأفقي الذي ينطوي على طرح منتجات جديدة لكن بنفس الاستثمار، أو عن طريق التنويع الرأسي الذي يكون بطرح منتجات لكن بالاستثمار مختلفة؛
- تنويع القطاعات: خلق قطاعات جديدة مولدة للدخل، ويمكن استنتاج أهمية القطاع من خلال نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للبلد؛
- تنويع الصادرات: ويعنى بها إضافة منتجات أو خدمات جديدة لسلة صادرات البلاد مما تساهم في جلب العملة الصعبة وتصبح مصدر دخل فعال؛
- تنويع الاستثمار الأجنبي المباشر: تلقي الاستثمارات الأجنبية المباشرة من بلدان جديدة، أو توجيها لاستثمار الأجنبي المباشر في المزيد من القطاعات؛
- التنويع المالي: استثمار مدخرات الحكومة في محفظة متنوعة من الأصول لتمويل الاستهلاك الحكومي فيا لمستقبل .يمكن أن يساعد في توليد تدفقات الدخل التي تخفف من آثار التقلبات الاقتصادية؛
- التنويع الجبائي:التنويع في الإيرادات الحكومية (الضرائب) القادمة من القطاع غير الاستخراجية، يعزز التنويع الاقتصادي ويقلل الاعتماد على العوائد النفطية في تمويل الإنفاق العام؛
- تنويع الأسواق: أي اقتحام أسواق جديدة لتصدير المنتجات أو الخدمات نفسها ولكن إلى بلدان أخرى، لأن البلد الذي يتركز سوق صادراته في بلد أو بلدين يفتقر إلى التنويع؛
- تنويع العمل: فتوزع العمالة عبر عدة قطاعات هو مؤشر على وجود التنويع الاقتصادي بالبلد، فعندما يكون الاقتصاد أقل تنوعا تميل العمالة إلى القطاع السائد الذي يساهم بشكل كبير في اجمالي الناتج المحلي وبشكل عام يدل على وجود توظيف أقل بباقي القطاعات.

ومنه يكون التنويع الاقتصادي عندما يتميز الاقتصاد بمجموعة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية، والمنتجات، ومصادر الدخل أو الأسواق. فهو على عكس التخصص، حيث يقوم الاقتصاد على قطاع واحد مهيمن، ومجموعة ضيقة من المنتجات أو من أسواق التصدير. فبالتالي تحقيق التنويع الاقتصادي ينطوي على بناء اقتصاد حوله عدد كبير من مختلف القطاعات، وسلة واسعة من الصادرات التي تستهدف الكثيرين أسواق التصدير.

## ثالثا مقومات التنويع الاقتصادي

إن للتنويع الاقتصادي مجموعة من المقومات لنجاحه وتتمثل في:[68]

- أن تكون استراتيجية التنويع الاقتصادي واقعية أي تتطابق مع الخصائص الاقتصادية للبلد، ومصممة بشكل جيد؛
- أن تلتزم الدولة بالاستراتيجية التي وضعتها على المدى الطويل؛
- أن يكون هناك تعاون وتفاعل بين الحكومة والقطاع الخاص؛
- يجب أن يتم الاستثمار العام في البنية التحتية، التعليم ورأس المال البشري.

فوجود تنويع اقتصادي يعتمد على قطاعات إنتاجية سلعية أو خدمية متنوعة وغير متركزة من شأنه أن ينوع مصادر الدخل ويسهم في تحقيق أكبر قدر ممكن من عوائد الإنتاج، مما ينتج عنها ارتفاع في الإيرادات واستيعاب نسبة أكبر من اليد العاملة وتحسن مستوى معيشة الأفراد.لهذا يجب تحديد القطاعات الجيدة وبتاء استراتيجية واضحة من أجل المضي في اقتصاد متنوع، وتوفير بيئة مناسبة تدعم النشاط التجاري والاقتصادي بشكل عام[69].

## رابعا شروط التنويع الاقتصادي

من أجل إنجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي يتطلب العديد من الشروط التي يجب أن تتوفر في البلدان المراد تنويع أنشطتها الاقتصادية من بينها [70]

- التنويع الاقتصادي يتطلب سياسة سليمة في إدارة المالية العامة وتسيير فعال للسيولة، وتبني سياسة نقدية حكيمة تدعم القطاع المالي؛

[68]Xavier forneris, "**The Challenge of Economic Diversification : The Role of Policy and the Investment Climate"**, the Economic Developers Alberta (EDA) Conference Alberta, Canada, April 6-8, 2016, p :15

[69] Paul G. Hare , "**Institutions and Diversification of the Economies in Transition: Policy Challenges"** , Centre for economic reforme and transformation, School of Management and Languages, Heriot-Watt University ,UK, July 2008, p: 28.

[70] Report annual Meeting of Arab Ministers of Finance **," Economic Diversification in Oil-Exporting Arab Countries"** , Manama, Bahrain, April 2016, p :3.

- تعزيز الحوكمة الاقتصادية والشفافية، والحد من العوائق التنظيمية أمام المنافسة، من أجل نمو القطاع الخاص وتحسين فرص الوصول للتمويل، وينبغي للقطاع العام أن يمكِّن القطاع الخاص من دعم الاقتصاد وليس التنافس معه؛
- يجب أن تكون سياسات التوظيف والعمالة العامة مصممة خصيصا على زيادة إمدادات العمالة ذات المهارات العالية للقطاع الخاص؛
- يتعين التركيز على الإنفاق العام والاستثمار في البنية التحتية ورأس المال البشري لتحسين القدرة التنافسية؛
- ومن المسلم به أن التنويع الاقتصادي لن يحدث بدون أمن، فالبلدان تتأثر بالحروب التي تعطل النشاط الاقتصادي بشدة مما يضعف ثقة المستثمرين، لذلك يعد الاستقرار السياسي والأمن شرط مسبق ضروري للتنويع الاقتصادي.

## خامسا عراقيل التنويع الاقتصادي

كإستراتيجية للتنمية الاقتصادية، يختلف التنويع عن التخصص، فاقتصاد متخصص غالبا ما يعمل على مستوى الميزة النسبية للبلد، وبالتالي انتاج والتصدير السلع والخدمات إما يكون من الهبات الطبيعية أو المهارات المتخصصة، كما أن زيادة سلة السلع والخدمات التي ينتجها ويصدرها بلد ما لا تعد بالضرورة ضمانا للنجاح الاقتصادي، كما قد تكون استراتيجية محفوفة بالمخاطر إذا لم تنفذ بشكل صحيح وممكن أن تؤدي إلى تفاقم الحالة الاقتصادية للبلد بدلا من تحسينها. وهناك عدد من الأسباب وراء ذلك، بما فيها:

- **فقدان السوق لمنتج تقليدي**: قد يؤدي إدخال منتج جديد إلى المنافسة إلى فقدان السوق لمنتج تقليدي ذي قيمة عالية. مما قد يؤدي ذلك إلى انخفاض إيرادات التصدير للبلد. أي احتمال أن المنتج الجديد قد يخفف من قيمة المنتج التقليدي.[71]
- **زيادة المعروض من المنتج الجديد**: إذا أدى التنويع الأفقي إلى ارتفاع المعروض من المنتج الجديد، فإنه سيخفض في السعر بالسوق ليس فقط للمنتج الجديد، ويمكن حتى أن يشمل سلع ومنتجات غيره مما قد يتسبب في احداث أزمات بالسوق.[72]
- **استثمارات إضافية**: يتطلب التنويع الرأسي على وجه الخصوص، أن يستثمر البلد في البحث والتطوير للقيام بعمليات التصنيع جديدة. وقد لا تكون هناك موارد متاحة لدعم ذلك الاستثمار مما قد يوفر

[71] Economic Report on Southern Africa 2011, "**Status and prospects for economic diversification in Southern Africa"**, Publications: Economic Commission for Africa, Addis Ababa, Ethiopia,2012, p : 32.
[72] Report South Centre, "**Problems and Policy challenges faced by the commodity Dependent Developing Countries "**, Agenda Development Equity (TRADE) Analysis, Geneva, Switzerland, November 2005, p : 21.

فرصة إنتاج منتجات جديدة دون المستوى الأمثل. أي بمعنى إطلاق منتج جديد تحت هذه الشروط يمكن أن يؤدي بسهولة إلى فشل المنتج.[73]

❖ **الدخول إلى سوق جديدة يمكن أن يكون مكلفا:** إن الدخول إلى سوق أجنبية جديدة أمر محفوف بالمخاطر فهي غير مألوفة وقد تتطلب استثمارا في التنمية البشرية وبناء القدرات المؤسسية و البنية التحتية. وممكن أن يكون هناك قصور آخر هو فشل البلد وفهم السوق الجديدة وكيف التعامل معه.[74]

كما رأينا فإن الزيادة في عدد منتجات التصدير أو أسواق التصدير تؤدي إلى انخفاض بدلا من زيادة أرباح التصدير لبلد ما، لذلك يمكن أن يكون التنويع استراتيجية صعبة لتنفيذها بنجاح، فلهذا من الضروري توفير الرعاية والالتزام من أجل تحقيق التحول الإيجابي في الاقتصاد بدل من التحول السلبي. ويجب مراعاة العديد من العوامل عند تصميم وتنفيذ هذه الاستراتيجية، كما ينبغي على الحكومات والمؤسسات تحديد المنتجات والأسواق والسياسات والإجراءات المناسبة من أجل دخول هذه الأسواق بنجاح. ومن اللازم أن تنطوي هذه الإجراءات والسياسات على حوافز للإنتاج وفتح أسواق جديدة، وإزالة الحواجز المتعلقة بدخولها فهي مسألة بالغة الأهمية لتعزيزها فرص التنويع الرأسي.

## سادسا محددات التنويع الاقتصادي

التنويع الاقتصادي يحمل امكانيات كبيرة لزيادة درجة الصمود التي من شأنها المساهمة في تحقيق استدامة النمو الاقتصادي على المدى الطويل وتوفير التنمية المستدامة لهذه الدول فالاقتصاديات القائمة على نطاق واسع من الأنشطة في مجموعة واسعة من القطاعات هي أكثر قدرة على توليد نمو اقتصادي قوي ومستدام، و في هذا القسم سنتعرف على محددات التنويع الاقتصادي.

✓ **الحكم الراشد:** هو شرط مسبق لبناء بيئة تتلائم مع التنويع الاقتصادي، وهذا ينطوي على تصميم وتنفيذ السياسات الرامية إلى تدعيم وتعزيز القطاعات الناشئة، والتأكد من أن يمكن تطويرها في بيئة تسمح لهم بالازدهار والمساهمة أكثر في الاقتصاد الوطني وعلى الصعيد الإقليمي. لهذا هناك حاجة إلى التنسيق الفعال بين صناع القرار والجهات المعنية المختلفة في البيئة الاقتصادية الإقليمية والعالمية. فتلك القيادات الوطنية والإقليمية، العامة والخاصة، من الأفراد والمؤسسات تشكل القيادة التنفيذية التي ترسم إطارا محكما

[73] Ibid, p : 21.
[74] Economic Report on Southern Africa 2011, **op. cit,** p : 33.

للتنويع[75]، ووجودها هام في إنشاء الإطار التنظيمي الذي يدعم النشاط الاقتصادي لضمان مناخ عمل صحي. حيث غالبا ما يكون القطاع الخاص بالبلدان النامية ضعيف مما يجعله أكثر اعتمادا على التدخلات الحكومية ليزدهر وأحد الأمثلة على ذلك هو القيام بإصلاحات في الأعمال التجارية كإصلاح إجراءات الجمارك لتخفيف الأعباء الإدارية للتجارة بحيث يكون أسهل للمصنعين لتصدير منتجاتهم واستيراد البضائع. لأن التأخير والإجراءات الإدارية المعقدة تجعل من الصعب على الشركات في زيادة حجم التجارة وتوسيع قاعدة منتجاتها في المقام الأول.

كما أن للحكومة دور بارز في تعزيز التنويع والنمو المستدام، عن طريق الإصلاح. على سبيل المثال، الحكومة قادرة على إدارة فاتورة الأجور للقطاع العام، وإذا كانت هذه الفاتورة مرتفعة جدا، فسيكون من الصعب جدا جذب العمال إلى القطاع الخاص واجتذاب المستثمرين الأجانب للقيام بالصناعات لأن أغلب الناس يفضلون الذهاب إلى القطاع العام[76].

- ✓ **القطاع الخاص**: يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دورا مهما في دفع عجلة التنويع الاقتصادي، من خلال القيادة والابتكار في النشاط الاقتصادي وبالقطاعات غير المستغلة. على سبيل المثال، يقوم بالاستثمار في البحث والتطوير أنشطة جديدة. لذلك يجب على الحكومة إيجاد سبل تعزيز ريادة الأعمال من خلال انشاء السياسات الصناعية والتجارية المواتية، وإزالة العقبات البيروقراطية للشركات الابتدائية[77]. كما ينبغي أن تراعي الحكومات احتياجات القطاع الخاص مثل تحسين مناخ الأعمال، من خلال "التواصل" لإقامة شراكات بناءة مع القطاع الخاص. وبالمثل القطاع الخاص يجب ان يتجاوب من خلال الانخراط مع المبادرات الحكومية، ويأخذ زمام المبادرة في قيادة الأجندة لتنويع الاقتصاد.

إن سبب الارتباط بين التنويع وإشراك القطاع الخاص في الاقتصاد يتكون من شقين:

- السبب الأول يتمثل في أن الاعتماد على التركيز المتخصص في النفط والغاز سيجعل هناك جزء صغير من السكان المحليين يساهمون في النشاط الاقتصادي بسبب أن استخراج النفط يتطلب رأس مال كثيف، ولا يوفر العديد من فرص العمل، وبالتالي ينظر إلى تنمية القطاع الخاص كوسيلة لخلق فرص عمل، اذ يجعل قسم كبير من الناس يساهمون في الإنتاج.

[75] Marè, John HE, **"Economic diversification in Africa: a review of selected countries"**, OECD Publications, 2011, p: 15.
[76] Reda Cherif et al, **"Breaking the Oil Spell: The gulf falcons path to diversification",** IMF Publications, USA, 2016, p :174.
[77] Marè, John HE, **op. cit**,p :16.

- والسبب الثاني للدعوة إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص كجزء من التنويع يتعلق بمسألة الاستثمار الأجنبي، اذ يجلب الاستثمار الأجنبي الوظائف والتكنولوجيا الجديدة وطرق الإدارة الجديدة وكل الأمور التي يكون الاقتصاد في حاجة ماسة إليها لبناء وتوسيع وتحويل المجتمعات الى مجتمعات المعرفة [78].

✓ **الموارد الطبيعية:** من بين محددات عملية التنويع الاقتصادي هي وجود الموارد الطبيعية في البلاد هي بغاية الأهمية، اذ أن استغلال هذه الموارد ترفع من نطاق الصادرات والسلع من المنتجات الوطنية، بحيث يتحقق بذلك قيمة إضافية من هذه الموارد المستخرجة. فيمكن استغلال الأرباح المحصلة من خلال عملية تصديرها في استخدامها لتطوير الصناعات التحويلية والسياحية والخدمات، وبالتالي تتسع القاعدة الاقتصادية للبلاد، وعليه يمكن أن تكون الموارد الطبيعية القطاع الرئيسي لتحقيق التنمية الاقتصادية [79].

✓ **العوامل الإقليمية:** التكامل الاقتصادي الإقليمي هو استراتيجية هامة لتسهيل التبادل التجاري، وهذا يشمل اصلاح أنظمة الجمارك وجعلها سهلة لرواد الأعمال لنقل بضائعهم بحرية. وهذه التدابير تعزز مناخ الأعمال من خلال خلق أسواق مشتركة وتوفير اطار لتنسيق الإدارة الإقليمية للبني التحتية كممرات النقل الطاقة والموارد الطبيعية، كما أنها تساعد على تعزيز القدرات المتعلقة بالموارد البشرية والصحة والأمن والبيئة. كما تهدف هذه المبادرات إلى تعزيز النمو وتحفيز النشاط الاقتصادي عبر الحدود، فيصبح بذلك التكامل الاقتصادي الإقليمي يعمل جنبا إلى جنب مع التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية[80].

✓ **الإطار الدولي:** هناك علاقة ايجابية بين الانفتاح التجاري الدولي والتنويع الاقتصادي. فمن المفترض أن يزيد الانفتاح الدولي من عدد المصدرين مما يحسن ربحية القطاعات التي يكون البلد متخصصاً فيها بالفعل[81]، فالإطار الدولي يلعب دورا هاما بالنسبة للدول التي ترغب في تنويع اقتصادياتها، فاقتصاديات الصين، الهند، اليابان، الاتحاد الأوربي إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن يحفز التنويع الاقتصادي الوطني بلعب دور الشركاء الرئيسيين في اقتصاديات الدول النامية.

فتتخذ هذه الشراكات عدة أشكال بما في ذلك المشاريع التجارية المشتركة، الاستثمار والاتفاقات التجارية، نقل التكنولوجيا وبناء القدرات لتحسين مناخ الأعمال وخلق أسواق موسعة للمنتجات الجديدة يأخذ أهمية خاصة لتحسين التنويع بالنسبة لهذه الدول [82].

---

[78] Marten Hvidt, **"Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends",** Governance and Globalization in Gulf States,Number 27, the London School of Economics and Political, UK , 2013, p:7.

[79] Marè John HE, **op. cit**, p :18.

[80] Ibid, p :19.

[81] Nicolas Péridy, Nizar Jouini, "**Diversification and sophistication as alever for the structural transformation of North African economies"**, United Nations Economic Commission for Africa publications, Rabat, Morocco, 2013, p :17.

[82] Marè, John HE, **op. cit**, p :20.

- **القدرات المؤسسية والموارد البشرية:** الموارد البشرية والقدرات المؤسسية لها أهمية بالغة في عملية التنويع الاقتصادي. حيث تمثل القدرات البشرية والمؤسسية من بين أهم العوامل التي تساعد على فتح إمكانات التنويع في القطاعات على المستوى الإقليمي، حيث أن التنسيق في القدرات المؤسسية هو المفتاح لوضع الأطر التنظيمية للبني التحتية العابرة للحدود الوطنية. أما الموارد البشرية فهي مهمة لتعزيز الابتكار في أي اقتصاد، على سبيل المثال من خلال البحث والتطوير والمهارات الإدارية يمكن أن تؤدي إلى أفضل المنتجات والعمليات الاقتصادية،[83] أي أن دعم كل من الحكومة والمجتمع المدني يمكن لهم إطلاق طاقات الموارد البشرية تساهم بشكل إيجابي في التنويع الاقتصادي. لهذا نجد الحكومات حاليا تقوم بتبني مزيجا مناسبا من السياسات الهامة لتنمية التقنيات لتعليم والاستثمار في الرأس المال البشري وتدريبه مهنيا،[84] وهذا يشمل دعم التعليم العالي ودعم البحث والتطوير في القطاعات ذات النمو المرتفع.
- **التنويع في الاستثمارات:** يعتبر من المحددات الحاسمة لعملية التنويع الاقتصادي، فهو يساهم بدرجة كبيرة في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وهذا ما بينته العديد من التجارب الدولية، بحيث أن ارتفاع نسبة الاستثمارات تترجم دائما إلى زيادة تنويع القدرة الإنتاجية مما يؤدي إلى تنويع اقتصاد البلد ككل[85]. كما أنه يساعد الدول التي تعتمد خاصة على قطاع المحروقات للخروج من دائرة الريع وخلق قطاعات اقتصادية جديدة قوية قادرة على المنافسة، وذلك عبر تشجيع الاستثمارات خارج المحروقات، وتحسين مناخ أعمالها وإصلاح قطاعها المالي لجعله ممولا حقيقيا للاقتصاد. لهذا لابد من الاستثمار أن يكون في صميم استراتيجيات التنويع الاقتصادي، لما له من مزايا متعددة من بينها امتصاص البطالة وخلق فرص عمل جديدة.
- **الدعم وتحفيز الابتكار:** إن الإعانات المقدمة للقطاع العام على حساب القطاع الخاص تعرقل القوى العاملة الإبداعية، فوفقا لصندوق النقد الدولي، "إن استمرار توفير وظائف بالقطاع العام يخفض من سعي المواطنين وراء ريادة الأعمال في القطاع الخاص "[86]. لذلك على الحكومة أن تسعى جاهدة في منح التحفيزات لجذب الاستثمار في القطاع الخاص، بالإضافة إلى الاستثمار في نظام التعليم بتكوين وتأهيل المورد البشري وإيلاء أهمية للبحث والتطوير لأن ذلك يضمن لها تحقيق منافع اقتصادية واجتماعية وحتى الاستقرار السياسي.

[83] Ibid, p :23.
[84] Omotunde E. G. Johnson, **"Economic diversification and growth in africa critical policy makin issues"**, Springer International Publications, Switzerland, 2016, p :19.
[85] Ben Hammouda et al, **"Diversication: towards a new paradigm for Africa's development",** United Nations Economic Commission for Africa, No: 35 , Addis Ababa, Ethiopia, 2006, p: 23.
[86] Doreen Horschig, **"Economic Diversification in Saudi Arabia The Challenges of a Rentier State"**, Journal of Political Inquiry, University Pl. New York, USA , 2016, p :19.

ومن خلال ماسبق يتضح لنا أن على الحكومات أن توفر المناخ الملائم لممارسة النشاط الاقتصادي، بما في ذلك وضع إطار تنظيمي داعم ومحفز للتجارة الخارجية، مع تقديم المساعدات إلى المراكز الاقتصادية التي تسهم في التنويع، وذلك نظرا لصغر حجمها وافتقارها إلى الوصول إلى رأس المال. بالإضافة إلى دعم القطاع الخاص لاقتناص الفرص المحلية، ومن ثم دفع الابتكار به وتوسيع أنشطته ليمتد للخارج. كما يجب تعزيز القدرات المؤسسية والموارد البشرية بتطوير الكادر البشري والقيام بعلاقات دبلوماسية من أجل التعاون الدولي وتطوير أسواق التصدير للمنتجات وتنويعها من خلال اتفاقيات التجارة مواتية والاستثمار في البنية التحتية الاقتصادية

**سابعا: أهمية التنويع الاقتصادي**

إن اقتصادات الدول الريعية تعتمد بدرجة كبيرة على صادرات الموارد الطبيعية، التي تساهم بدرجة كبيرة في تكوين ناتجها المحلي الإجمالي، وتمثل حصة الأسد من إيراداتها التي تمول بها نفقاتها العامة بشقيها الجارية والاستثمارية، لكن أسعار هذه الموارد في الغالب تتحدد في أسواق خارجية كبرى وفقاً لعوامل اقتصادية وسياسية وطبيعية، ولذلك فإن استقرار توازن الموازنة العامة في الدول الريعية يكون مرتبطاً بالأسعار، وهذا ما يجعل الموازنة شديدة الحساسية للصدمات الخارجية المتولدة عن تقلبات الأسعار، مما تعيق تنفيذ الخطط المستقبلية لتلك الدول.

وعليه فإن أهمية وضرورة التنويع الاقتصادي تكمن في تحقيق الاستقرار للموازنة العامة ومن ثم تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى على الأقل بنسبة مساهمة لكل قطاع تساوي نسبة مساهمة القطاع الرائد في الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي والصادرات. وفيما يلي سنتطرق إلى أهمية التنويع الاقتصادي للدول التي تعاني من التركز الاقتصادي:

- **حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات المفاجئة:** أسعار الموارد متقلبة للغاية وغير متوقعة في الأسواق العالمية، خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد على مورد واحد مثل النفط كمصدر دخل أساسي، مما ينعكس ذلك على البطئ النمو. وهذا ما يعني تنويع أقل تقلبات أكثر.[87] فمن فوائد الاقتصاد المتنوع أنه مرن وغير ثابت. أي لا يرتبط النشاط الاقتصادي بقطاع واحد أو سوق واحدة. وهذا يعني أنه إذا انخفض سعر النفط أو الغاز أو أسعار الحبوب، فإن اقتصاد الدولة سيبقى معزولا عن التقلبات المفاجئة التي حدثت. وهذا يساعد على منع التسريح الجماعي للعمال والتراجع الحاد في معدلات النمو الاقتصادي. كما أن التنويع الاقتصادي يضمن عدم تأثر الدولة ككل تأثرا شديدا بالعوامل التي من شأنها أن تؤدي إلى انهيار السوق. وكما ذكر آنفا، فإن التقلبات والتذبذبات لا مفر منها عندما يتخصص النشاط

[87] Alan Gelb," **Economic Diversification in Resource Rich Countries",** Center for Global Development, World Bank Publications, Washington, USA, 2015, p :06.

الاقتصادي بقطاع واحد، حيث شهدنا مؤخرا انخفاض أسعار النفط أدى إلى ظهور مصاعب اقتصادية في العديد من الدول. فعندما تعتمد البلدان اعتمادا مفرطا على النفط والغاز، يكون لها تأثير حاد على الأوضاع الاقتصادية هذا ما يؤدي مما إلى فقدان الآلاف من الوظائف وزيادة معدل البطالة على الصعيد العالمي. أما البلدان المتنوعة اقتصاديا نفذت من الأزمة، و عملت على تفعيل قطاعات أخرى التي تساعدها على تحقيق مكاسب اقتصادية.

- **تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي:** تهدف الكثير من بلدان العالم إلى إتاحة الفرصة لزيادة فاعلية القطاع الخاص، كونه يساهم في توظيف المزيد من العمالة الوطنية كما أنه له القدرة على خلق قاعدة اقتصادية عريضة تساهم في تنويع مصادر الثروة الوطنية.[88] كما أدركت هذه الدول الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، وباتت تعمل جاهدة في إزالة القيود عنه ومنحه تحفيزات.
- **تنمية القطاعات غير النفطية:** إن التركز الاقتصادي بقطاع واحد يهمش باقي القطاعات وبالتالي عزوفها في المساهمة تكوين اجمالي الناتج المحلي، وهذا هو الحال بالنسبة للدول النفطية التي تعتمد على النفط كمصدر دخل رئيسي، قلل من نسبة مساهمة باقي القطاعات الحيوية كالصناعة والسياحة والزراعة. ولكن إذا انخفضت أسعار النفط سينعكس ذلك إيجاباً على القطاعات غير النفطية بزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لتراجع أسعار النقل، والمواد الخام، ما يؤدي لخفض كلفة الإنتاج. بالإضافة إلى أن تراجع أسعار النفط يؤدي إلى تعزيز التوجه نحو التنوع الاقتصادي ويرفع الاهتمام بالمصادر غير النفطية والطاقة البديلة.
- **تقليل المخاطر الاستثمارية:** جوهر فكرة التنويع الاقتصادي هو عدم وضع البيض في سلة واحدة، أي أنه كلما ارتفع الاستثمار في عدة قطاعات كلما انخفضت المخاطر الاستثمارية. حيث يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية. فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية، يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها. فالظروف الطبيعية (الزلازل و الجفاف والفيضانات والحرائق)، والدولية ( الحروب والنزاعات المسلحة والاحتكارات والخدمات المالية) قد تلحق

[88] غالب فاتح واخرون، "**السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي حالة (ماليزيا واندونيسيا والمكسيك)**"، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، العدد 01، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف – ميلة –، الجزائر، 2017، ص: 84.

أضرارا فادحة في إنتاج وتسويق واستهلاك بعض المنتجات، مما ينعكس سلبا على العوائد الاستثمارية.[89]

- ✓ **تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة:** يشجع التنويع الاقتصادي على تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة لضمان مساهمة أوسع في تحقيق التنمية الاقتصادية. ومن أجل تنويع الهيكل الإنتاجي وزيادة إجمالي الناتج المحلي، يجب إشراك عدد كبير من القطاعات الاقتصادية كالصناعة، الزراعة السياحة، التجارة والخدمات وغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تساهم في رفع وتنويع الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على مصدر دخل واحد. وينبغي أن نشير هنا إلى أن غالبية الدول النامية متوفرة فيها موارد متنوعة، وبالتالي فهي مهيأة لانتقالها إلى تنمية وتطوير الهيكل الإنتاجي لمختلف القطاعات، لأن توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويعها يحقق عوائد متصاعدة ويعمل على حماية الاقتصاد ويدعم الاتجاه نحو التنمية المتوازنة المستدامة ويبعد الاقتصاد عن التركز، كما يساهم في تطوير القوى البشرية ويجعل الاقتصاد والمجتمع يعمل بكفاءة.[90]
- ✓ **تقليص البطالة:** يسمح التنويع الاقتصادي بإيجاد فرص عمل واستحداث وظائف بجودة عالية والتي تدفع رواتب جيدة وتوفر ظروف عمل مريحة[91]. فاستراتيجية التنويع الاقتصادي تخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص، مما يُقلص من حجم البطالة خصوصاً في ظل الارتفاع المتنامي لأعداد الوافدين إلى سوق العمل. ولا يمكن الاستمرار في الاعتماد على القطاع العام، لذلك يجب إشراك القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الخارجية لتخفيف من معدلات البطالة المرتفعة. كما يؤدي التنويع إلى زيادة القيمة المضافة المحلية، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال إقامة مشاريع جديدة وعبر مساهمة المزيد من الأيدي العاملة الوطنية في إنتاج السلع والخدمات .

ومنه نستخلص أن للتنويع الاقتصادي أهمية كبرى تتجلى في العديد من النقاط، وعلى هذا الأساس ينبغي على كل دولة ريعية التي تعتمد على مصدر واحد للدخل سواء كان النفط أو الغاز أو على الموارد أخرى، أن تعمل على تفعيل باقي القطاعات وإشراكهم في النشاط الاقتصادي كالقطاع الصناعي التحويلي والقطاع الزراعي مع

---

[89] ممدوح عوض الخطيب، **"التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي"**، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول المجلس التعاون لدول الخليج العربية، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 2010، ص :06.

[90] حالوب كاظم معلة، علي محمد، **"الاقتصاد العراقي بين الهيمنة الريعية وإمكانية التنويع الاقتصادي المستقبلية"**، مجلة المنصور، العدد 24، جامعة المنصور الأهلية، العراق، 2015 ، ص: 46.

[91] Manu Bhaskaran, **"Economic Diversification in Negara Brunei Darussalam"**, The Centennial Group for The Centre for Strategic and Policy Studies, Brunei Darussalam, August 2007, p :03.

الاهتمام بالقطاع السياحي، وذلك لتجنب المشاكل والمخاطر التي تصيب الاقتصاد في ظل اعتماده على مورد واحد ولضمان أيضا استمرار تدفق الإيرادات. ويمكن الاسترشاد بالتجارب الدولية في مجال تنويع الاقتصاد كما هو الحال بالنسبة للتجربة النرويجية التي اتبعت سياسة الصناديق السيادية وتجنبت المشاكل التي تعرض لها الاقتصاد النرويجي في سبعينيات القرن الماضي.

**ثامنا: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي**

هناك عدة مؤشرات إحصائية التي تقوم بقياس التنويع الاقتصادي، وتختلف فيما بينها حسب أغراض القياس، إما لغرض معرفة التشتت أو الانحراف عن التوزيع المثالي كمقاييس عدم التجانس أو لمعرفة درجة التركز كمقاييس التخصص. وفيما يلي سنعرض أهم المؤشرات.

**1 مقاييس التخصص**: تستخدم هذه المقاييس لدراسة الظواهر الاقتصادية على المستوى الكلي، ويقصد بها إلى أي مدى يتحكم عدد صغير من المؤسسات في الإنتاج الإجمالي للدولة، أو أحد القطاعات الكبيرة كالقطاع المالي أو القطاع الصناعي أو غيرها من القطاعات في إيرادات الدولة، وهذا ما يدل على وجود تركز الاقتصادي وغياب التنويع الاقتصادي. وهناك العديد من المقاييس تمكننا من معرفة الوضع الاقتصادي للدول من وجود تخصص أو تنويع اقتصادي وهي كالتالي:

- ✓ **مؤشر أوجيف Ogive Index**: هو واحد من المؤشرات الأكثر استخداما للتنويع الصناعي، ويقيس هذا المؤشر الانحراف عن التوزيع المتساوي للعمالة في جميع القطاعات، وهذا هو متوسط التوزيع. ويمكن استخدام هذا المؤشر أيضا كمقياس لمعرفة تنويع الصادرات أو تركزها.

ويحسب بالعلاقة التالية[92]:

$$OGV = \sum_{i=1}^{n} \left(\mathrm{Pi} - \frac{1}{\mathrm{N}}\right) 2$$

أو

$$OGV = \sum_{i=1}^{N} \frac{\left(\mathrm{Pi} - \frac{1}{\mathrm{N}}\right) 2}{1/N}$$

[92]Ben Hammouda et al, **op. cit**, p: 28.

حيث تمثل: $P_i=(x_i/X)$

- ✓ $x_i$: هو الحصة الفعلية من السلع في إجمالي الصادرات ( $X = \Sigma x_i$)؛
- ✓ N: يمثل إجمالي عدد سلع التصدير في حافظة الصادرات؛
- ✓ 1/N: يفترض أن تكون الحصة المثالية من حصيلة الصادرات لكل سلعة.

الحد الأدنى لقيمة ogive هي الصفر (0)، وتتحقق هذه القيمة عندما توزع حصة الصادرات بالتساوي بين السلع الأساسية. أي بمعنى عندما يقترب هذا المؤشر من الصفر يعني أن الاقتصاد متنوع للغاية، بحالة ابتعاده عن الصفر يدل عكس ذلك أي أن الاقتصاد أقل تنوعا نسبيا وهذا ما يفسر وجود عدد قليل فقط من السلع الأساسية في حافظة صادراتها.

- ✓ **مؤشر غروبيل– لويد Grubel–Lloyd index**[93]: عرض هيرب غروبيل وبيتر لويد في عام 1971 هذا المؤشر، لقياس نسبة الاستيراد والتصدير من الصناعات لأي بلد التي تمثل جزء كبير من حجم التجارة الخارجية، هذا باعتبار أن الصناعة تساهم بنسبة كبيرة من حجم التجارة الدولية. ويأخذ هذا المقياس الصيغة التالية:

$$IIT_{hjk} = \frac{2\min(X_{hjK}, X_{jhk})}{X_{hjK} + X_{jhk}}$$

بحيث:

- ✓ $X_{hjk}$هي قيمة صادرات الصناعة (أو المنتج)( k)، للدولة (h) الى الدولة (j)؛
- ✓ $X_{jhk}$هي قيمة واردات الصناعة (أو المنتج)( k)، للدولة (h) من الدولة (j).

ومن خلال تجميع هذا المؤشر على كامل الصناعات K، نحصل على مؤشر IIT بين البلد h و jكالتالي:

$$IIT_{hj} = \frac{\sum_{k=1}^{k} 2\min(X_{hjK}, X_{jhk})}{\sum_{k=1}^{k}(X_{hjK} + X_{jhk})}$$

تتراوح قيمة هذا المؤشر بين 0 و 1 حيث:

$$1<IIT<0$$

[93] Yushi Yoshida, **"Intra-industry trade, fragmentation and export margins: An empirical examination of sub-regional international trade"**, North American Journal of Economics and Finance, Elsevier, N°24, 2013,p : 127.

اذا كان هذا المؤشر يساوي الواحد فإن صادرات البلد وارداته للصناعة متساوية؛ أما اذا أخذ قيمة الصفر أو اقترب منها فهذا يدل على أن صادراته أو وارداته جيدة.

✓ **مؤشر جيني Gini index**: هو من بين المؤشرات المهمة والمعتمدة في قياس التفاوت في توزيع وأكثرها انتشارا نظرا لوضوح فكرته وسهولة حسابه، قد وضعه الإحصائي الايطالي كورادو جيني سنة 1912[94].

وتقوم فكرته على حساب المساحة المحصورة بين منحنى لورنز والخط الافتراضي للمساواة المطلقة، ومن ثم ضرب هذه المساحة في 2، وذلك لأن مساحة المثلث المحصورة بين خط التساوي والإحداثيين الأفقي والعمودي تساوي 0.5، لذا فإن قيمة معامل جيني تتراوح بين 0 إلى 1، حيث إذا أخذ قيمة 0 يعني المساواة الكاملة ويكون ذلك عندما ينطبق منحنى لورنز على خط التساوي، وإذا أخذ قيمة 1 يعني عدم المساواة مثالية، وهذا عندما ينطبق منحنى لورنز على الخط الافقي والخط العمودي.

ويعبر عنه هندسيا بالمعادلة الآتية[95]:

| معامل جيني = المساحة بين منحنى لورنز والخط المرشد / المساحة الإجمالية تحت الخط المرشد |
|---|

**الشكل رقم (07)**: يمثل منحنى لورنز

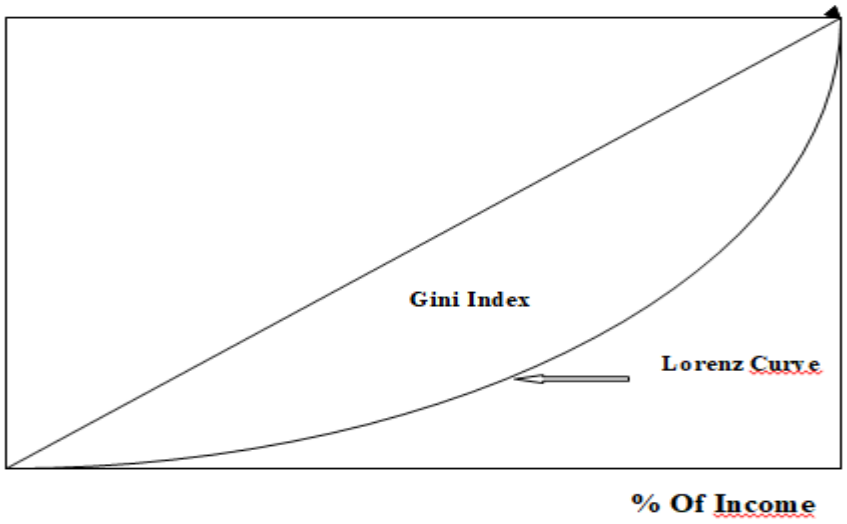


**المصدر:( Kui-Wai Li, 2003, p 60)**

[94] سعد طه محمّد، "**قياس وتحليل التفاوت في الانفاق على أساس التوزيع الجغرافي في العراق لعام 2011**"، المؤتمر العلمي الدولي جيوتونس، الدورة السابعة، تونس، 2013، ص: 05.

[95] يونس علي أحمد، "**تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة2009** "، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 83، جامعة بغداد، العراق، 2010، ص: 289.

كما يسمح لنا هذا معامل إلى قياس درجة التركز السلعي والجغرافي لتجارة الصادرات، وهو الجذر التربيعي لمجموع النسب المربعة للصادرات المخصصة لكل شريك تجاري أو لمجموعة من السلع مضروبا في مئة (100)، وكلما زادت قيمته زادت درجة التركز، أو بمعنى أخر كلما انخفضت درجة التنوع السلعي[96].

$$Gi = 100 \sqrt{\sum \left(\frac{xih}{xi}\right) 2}$$

بحيث:

- Gi يمثل معامل جين لقياس درجة التركز السلعي؛
- Xih تمثل حجم صادرات الدولة i من السلعة h؛
- Xi تمثل حجم الصادرات الكلية للدولة.

✓ **مؤشر هيرشمان Hirschman Index**: هو المؤشر الأكثر استخداما في قياس التجارة وتركيز السلع.

هذا المؤشر يسمح بمعرفة ما اذا قسمت عائدات التصدير في البلد بالتساوي بين مختلف السلع.

وتعطى صيغته على النحو التالي[97]:

$$HI1 = \sqrt{\sum_{i=1}^{N} (\frac{x_i}{X})^2}$$

حيث:

- Xi: هي قيمة الصادرات من السلعة i؛
- X: هي مجموع الصادرات.

ارتفاع قيمة المؤشر يدل على وجود تركيز الصادرات في عدد قليل من السلع وانخفاض قيمته يدل على وجود تنويع في الصادرات.

✓ **مؤشر هيرفيندال Herfindahl Index** : يستخدم عادة لدراسة مستوى تركيز في الصناعة كما يسمح بمعرفة درجة الاحتكار من قبل أكبر الشركات بالإضافة إلى مراقبة السوق، يتم احتسابه من خلال تربيع حصة السوق من كل شركة تتنافس فيه وتعطى صيغته على النحو التالي[98]:

---

[96] أمال عبد الرحمن زيدان، "**مشاكل الطلب على الصادرات الصناعية المصرية في ضوء المتغيرات الدولية والمحلية المستجدة**"، دار الكتب القانونية، مصر، 2008، ص: 60.

[97] Salomon Samen, "**a primer on export diversification"**, Growth and Crisis Unit, World Bank Publications, 2010, p :17

$$HI2 = \sum_{i=1}^{N} (si)^2$$

بحيث:

- Si هي الحصة السوقية لكل شركة موجودة في السوق i.

تتراوح قيمته بين الصفر والواحد، إذ يشير الصفر إلى وجود منافسة كاملة، والواحد يشير الى وجود الاحتكار.

- ✓ **مؤشر هيرفندال– هيرشمان Herfindahl-Hirschman Index** : يقدم هذا المؤشر الرياضي الكثير من الخصائص المفيدة في نموذج اقتصادي، ويربط بين هياكل الصناعة والربحية فهو يقوم بدمج كلا المؤشرين معا. كما أصبح ذو شعبية متزايدة بين المهتمين باقتصاديات الصناعة في السنوات الأخيرة[99]. وغالبا ما يستخدم لمعرفة درجة التنوع الاقتصادي ويعبر هذا المؤشر عن مدى اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع، وتعطى صيغته على النحو التالي[100]:

$$HHI = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N} (\frac{x_i}{X})^2} - \sqrt{\frac{1}{I}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{I}}}$$

حيث:

- Xi: قيمة الصادرات من السلعةi ؛
- X: اجمالي الصادرات؛
- I: اجمالي عدد السلع الممكن تصديرها.

اذا كانت قيمة هذا المؤشر صفر (0) يدل على وجود تنوع كبير، أما اذا تراوحت قيمته إلى الواحد (1) يدل على وجود تركز كبير.

- ✓ **مؤشر الانتروبي Entropy Inde**: يعتبر من بين أكثر المقاييس شعبية من طرف العلماء، فوفقا لهذا المؤشر يرى أن العمالة في عدد كبير من الصناعات تعني وجود مستوى جيد من التنويع الاقتصادي، في

---

[98] Enna Hirata, **"Contestability of Container Liner Shipping Market in Alliance Era"**, The Asian Journal of Shipping and Logistics, Elsevier, 2017, p : 29.

[99] هشام حريز، **"دور انتاج الطاقات المتجددة في اعادة هيكلة سوق الطاقة، مكتبة الوفاء القانونية"**، الطبعة الأولى، مصر،2014، ص: 36.

[100] أحمد كواز، **"التنمية الصناعية: التمويل والتنويع والانتاجية تجارب دولية"**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2013، ص: 23.

حين تركيز العمالة هذا يدل على وجود التخصص أي تتركز جميع فرص العمل في مجال العمل في قطاع واحد. يأخذ الصيغة التالية[101]:

$$\text{Entropy Index} = \sum_{i=1}^{N} X_i \ln X_i$$

حيث:

- N هي عدد القطاعات؛
- xi هي حصة النشاط الاقتصادي؛
- Ln: تمثل اللوغاريتم.

تشير قيم الانتروبي العالية إلى وجود تنوع نسبي كبير، في حين القيم الأدنى تشير إلى وجود تخصص.

✓ **مؤشر التخصص الكلي Aggregate Specialization Index**: هو مؤشر لقياس تنويع الصادرات بين المنتجات. هذا قياس يشبه إلى حد بعيد مؤشر هيرفيندال للتركيز الصناعي ومؤشر هيريشمان من تركيز التجارة. ويعبر عن هذا المؤشر على النحو التالي[102] :

$$SPE = \sum_{i=1}^{N} \left(\frac{x_i}{x}\right)^2$$

بحيث:

- Xi: تعبر عن الصادرات الدولة من السلع i؛
- X: هو إجمالي صادرات البلاد؛
- N: هو عدد السلع المصدرة.

تتراوح قيمته بين : 1>SPE>0 حيث الصفر يعبر عن وجود درجة عالية من التنويع في الصادرات، أما الواحد يدل عكس ذلك وجود درجة عالية من التخصص في الصادرات. عندما تكون حصة الصادرات موزعة بالتساوي بين السلع المختلفة، تكون قيمة SPE هي 1/N.

**2 مقاييس عدم التجانس**: هي مقاييس تستمد أصولها من النظرية الإحصائية، كما تستخدم لقياس التشتت أو الانحراف عن التوزيع المثالي، بالإضافة تسمح بمقارنة هذا الانحراف مع المجموعة المرجعية، ومن بين هذه المقاييس نجد:

[101] Paul B. siegel et al, **"Regional and Economic Diversity Diversification"**, Center for Business and Economic Research, University of Kentucky,USA, 1995, p: 264.
[102] Ben Hammouda et al, **op.cit**, P: 31

✓ **مؤشر كروغمان التخصصي Krugman Specialization Index:** يقيس درجة الاختلاف في التخصص بالإنتاج أو التنويع في بلد ما بالمقارنة مع البلدان الأخرى، ويحسب بالشكل التالي[103]:

$$K = \sum_{i=1}^{I} |b_{i-\bar{b}i}|$$

حيث:

- bi: تمثل القيمة المضافة للقطاع i للدولة k؛
- $\bar{b}_i$: تمثل القيمة المضافة للقطاع i لبلد اخر أو متوسط مجموعة من البلدان.

تتراوح قيمته بين 0 و 2، بحيث إذ أخذ قيمة الصفر يدل على أن الهيكل الاقتصادي للبلد يشبه الهيكل الاقتصادي للمستوى المرجعي. وكلما ارتفع المؤشر انحرف عن المجموعة المرجعية، واعتبر البلد أكثر تخصصا.

✓ **مؤشر عدم المساواة في الهيكل الإنتاجي Index of Inequality in Productive Structure:**

أدخل مؤشر عدم المساواة في الهيكل الإنتاجي بواسطة كوادرادو- رورا وآخرون سنة (1999)، وهو مشابه للمؤشر كروغمان التخصصي إلا أنه يضيف المزيد من الانحرافات المربعة الموجودة ب i. ويعطى بالصيغة التالية:[104]

$$IP = \sum_{i=1}^{I} (b_i - \bar{b}_i)^2$$

✓ **مؤشر ثيل Theil Index:** اقترح من قبل الاقتصادي هنري ثيل في جامعة ايراسموس روتردام، سنة 1967، وهو معامل التركيز المناسب لقياس نقص التنوع ومقارنة عدم المساواة الاقتصادية وغيرها من الظواهر الاقتصادية بين الأقاليم المختلفة حسب الدراسة[105]،

ويحسب باستخدام الصيغة التالية[106]:

$$T_T = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^{N} \frac{y_i}{\bar{y}} \ln\left(\frac{y_i}{\bar{y}}\right)$$

---

[103] Nicole Palan, **"Measurement of Specialization : The Choice of Indices"**, Research Centre International Economics, N° 62 , Vienna , 2010, p :20.
[104] Ibid, p : 21.
[105] Mohammad Abdul Mohit,**" Structural changes of the malaysian economy and its spatial incidence on regional economic growth**", Journal of the Malaysian Institute of Planners, N°25, Malaysia, 2009, p : 32.
[106] Eva Militaru, Larisa Stanil, **"Income variability in Romania: Decomposing income inequality by household characteristics",** Procedia Economics and Finance, N°26 , Elsevier, 2015, p:321.

حيث إذا أخذنا مثال حول ظاهرة توزيع الدخل نجد أن:

- Yi: تمثل دخل الأسرة القابل للتصرف المعادل؛
- $\bar{y}$: هو متوسط الدخل و N هو عدد المشاهدات.

تتراوح قيم مؤشر **Theil** بين صفر و ln N، حيث إذا أخذ قيمة الصفر يدل على أنه لكل شخص نفس الدخل.

# تجارب دولية رائدة في التنويع الاقتصادي

"الدول التي تبني اقتصادها على عدة أعمدة،
لا تهزها عواصف الأسواق."

# الباب الثالث
# - تجارب دولية رائدة في التنويع الاقتصادي ــ

يُعد التنويع الاقتصادي من أهم الاستراتيجيات التي تبنّتها الدول الطامحة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي واحد. وقد برزت دول شرق آسيا، المعروفة بـ"نمور آسيا" (كوريا الجنوبية، ماليزيا، تايوان، وسنغافورة)، كنماذج رائدة في هذا المجال، حيث استطاعت خلال عقود قليلة أن تتحول من اقتصادات نامية تعتمد على الموارد الأولية والصناعات البسيطة إلى اقتصادات متقدمة ومبتكرة تنافس على الصعيد العالمي.

لقد اعتمدت هذه الدول على سياسات اقتصادية قائمة على التصنيع عالي التقنية، والاستثمار في البحث والتطوير، وتنمية رأس المال البشري، مما مكّنها من تحقيق معدلات نمو مرتفعة وتحول هيكلي في اقتصاداتها. ففي كوريا الجنوبية، كان دعم الدولة للصناعات التكنولوجية عاملًا حاسمًا في نجاحها الاقتصادي. أما ماليزيا، فقد تبنّت سياسة تنويع تعتمد على تطوير الصناعات التحويلية والبنية التحتية الحديثة، إلى جانب تعزيز قطاع الخدمات والسياحة. وفي تايوان، لعبت الصناعات الإلكترونية والرقائق الدقيقة دورًا محوريًا في النهضة الاقتصادية، بينما استطاعت سنغافورة، رغم صغر مساحتها، أن تصبح مركزًا ماليًا عالميًا بفضل سياسات اقتصادية مرنة وتشجيع الاستثمار الأجنبي.

إن التجربة التنموية التي خاضتها هذه الدول تقدم دروسًا قيّمة للدول الراغبة في تحقيق تحول اقتصادي ناجح، حيث تؤكد على أهمية التخطيط الاستراتيجي، ودعم الابتكار، وخلق بيئة استثمارية جاذبة، فضلاً عن ضرورة الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز الصادرات وتنويع مصادر الدخل. وبذلك، تظل تجارب نمور شرق آسيا نموذجًا ملهمًا يمكن الاستفادة منه في بناء اقتصادات قوية ومتنوعة قادرة على مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية.

## أولا: تجربة كوريا الجنوبية

كانت كوريا الجنوبية بلد فقير في 1950 تتخبط بالمشاكل السياسية، ولكن على غرار البلدان النامية حققت نمو سريع، حيث بدأت كدولة متخلفة اقتصاديا تستند على المواد الخام، ثم قفزت للاستثمار في الصناعة ورفعت بشكل كبير الدخل القومي. وأصبحت تمتلك أكبر الشركات لبناء السفن وأهم المصانع في الحديد والصلب[107].

### 1. مراحل تطور الاقتصاد الكوري

بعد 1961 حدث انقلاب عسكري بزعامة السياسي بارك تشونغ فتولى رئاسة البلاد ووعد بأنه سيعيد السلطة للشعب، وكان هذا الانقلاب بمثابة بداية المعجزة الاقتصادية لكوريا الجنوبية، فطوال فترة حكمه وجه الاقتصاد بدقة وعمل للقضاء على الفقر فشرع في خطة التنمية الاقتصادية الخماسية الأولى (1962-1966) وكان أساسها هو احلال الواردات، كما أصدر قانون لتشجيع رأس المال الأجنبي من أجل استقطاب تدفقات الاستثمارات الأجنبية[108]، فبأواخر سنة 1960 إلى 1970، كانت صادرات المنسوجات، الخشب، والأحذية أحد خصائص الاقتصاد الكوري. ثم أطلق بعدها الخطة الخماسية الثانية (1967-1971) تحت شعار بناء الأمة من خلال الصادرات، ووضعت اتفاقيات التصدير بين الحكومة والشركات فارتفعت بذلك نسبة الصادرات من أقل 10% من الناتج القومي الإجمالي قبل عام 1960، إلى أكثر من 25% بأوائل 1970 وبلغت نسبة الصادرات أكثر من 30% بحلول أواخر 1970. ومن مزايا النمو الذي تقوده الصادرات الكورية يمكن تلخيصه فيما يلي[109]:

- ✓ إنشاء مناطق صناعية؛
- ✓ التحسينات التي أدخلتها في التكنولوجيا والمهارات؛
- ✓ الأدوات السياسية التي استخدمتها لتحسين وتحفيز عمليات التصدير من خلال الدعم الإداري.

وبعد ذلك انتقل الرئيس بارك قُدُمًا في مشروع طموح آخر لبناء الصناعات التي يمكن أن تدعم كل من النمو الاقتصادي والعسكري فقرر الاستثمار في الصناعات الثقيلة. كأولوية في الخطة الخماسية الثالثة للتنمية الاقتصادية (1972-1976)، وبسنة 1973 انطلقت هذه الاستراتيجية للتحول من الصناعات الخفيفة إلى الصناعات الثقيلة الكيمياوية (الحديد والصلب، بناء السفن، الآلات، السيارات والالكترونيات والبيتروكمياويات...)، وقد تم

[107] Jennifer A. Miller**," south korea"**, Lerner Company Publications, USA, 2010, p:42 .
[108] PRAN TIKU, "**Six Sizzling Markets**" John Wiley& Sons publications, USA, 2008, P :213.
[109] Kui-Wai Li,**op cit,** P :47.

الترويج لهذه القطاعات من قبل مجموعة واسعة من السياسات والأدوات بما في ذلك منح قروض مميزة، تقديم الإعانات والتخفيض الضرائب والإعفاء في بعض الحالات[110]. كما شجعت كوريا الجنوبية على الاستثمار والتجارة حيث استثمروا في قطاع التعليم مما ساعد على تحقيق معدلات عالية من التعلم والدراسة في مراحل مختلفة وسرعان ما استفادت الشركات من السكان الذين حصلوا على مستويات تعليمية مختلفة بشكل نسبي، وكذلك من السياسات التي تشجع على الاستثمار والتصنيع، والصادرات، ونقل التكنولوجيا. وسرعان ما أصبحت واحدة من الاقتصادات المعجزة من بين دول شرق اسيا وواحدة من أسرع الدول نمواً في العالم[111]، فهي حققت تقدما غير مسبوق في بناء اقتصاد قوي وتعتبر نموذجًا تحتذى به البلدان النامية، واستطاعت أن تضرب المثل الأعلى في التنويع الاقتصادي، فهي اهتمت بجميع القطاعات وأدركت مدى أهمية البحث والتطوير فأصبحت من كبار المصدرين في تكنولوجيا المعلومات، فبسنة1998 كانت صادراتها أقل من 20 مليار دولار لتفوق 100 مليار دولار سنة 2008 هذا ما أكسبها سمعة عالية الجودة[112]، فهذا القطاع يستثمر قدرا كبيرا من الوقت والطاقة في البحث والتحليل، مما يجعلها من بين الاقتصادات التكنولوجية الأكثر كفاءة في العالم. وبالسنوات التي أعقبت الأزمة المالية الآسيوية نفذت عدد من الإصلاحات الاقتصادية لاستعادة الاستقرار في أسواقها، كما كثفت جهودها لجذب رأسا لمال الأجنبي وقدمت الأموال لهذه الشركات فاستثمر معظمها في التصنيع، قطاعات الخدمات المصرفية والتمويل لتصبح عاشر أكبر اقتصاد في العالم.

## 2. العوامل المساعدة على تحقيق التنويع الاقتصادي الكوري

ومن خلال ما سبق نستعرض أهم العوامل التي ساعدت على تحقيق التنويع في كوريا الجنوبية والتي شملت الإجراءات الحكومية التالية :

- ✓ الاهتمام بتمويل النشاط الصناعي منذ عام 1970؛ وكانت المدخرات المحلية الكورية منخفضة في ذلك الوقت، ولكن تم تعزيزها بسبب حصولها على المنح الخارجية والاقتراض والتحويلات المالية؛
- ✓ مكن التنويع السريع من تعزيز قدرة البلاد على زيادة تنافسيتها الدولية من خلال تفعيل مفهوم اقتصاد المعرفة، وقد تحقق ذلك من خلال تعميم التعليم وتحسين نوعيته بالإضافة غرس الرغبة في التعلم. وكانت القدرة والاستعداد للقيام بالعمل الشاق والالتزام والانضباط أيضا مفاتيح تحقيق هذا النجاح؛

---

[110]Jong-Chan Rhee,"**The state and industry in South Korea"**, Taylor & Francis Library publications, UK, 2002,p :1.

[111]دران اسيموجلو، جيمس روبنسون، "**لماذا تفشل الأمم**"، ترجمة بدران حامد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، الطبعة الأولى، مصر، 2015، ص :113.

[112]Myung Oak Kim ,Sam Jaffe, **"The New Korea An Inside Look At South orea's Economic Rise",** Library of Congress Cataloging publications,. USA,.2010, p :58.

- ✓ دفع الشركات إلى الاستفادة من الحوافز المقدمة لهم خاصة في التصدير، وإزالة العقبات، مما أدى إلى اعتماد تكنولوجيات جديدة وتحقيق مستويات عالية من الإنتاجية؛
- ✓ تشجيع البحث وتطوير عمليات التصنيع وتعزيز حقوق الملكية الفكرية؛
- ✓ وضع نظام التقييم المستمر للشركات الصغيرة والمتوسطة القائمة والتي أنشئت حديثا؛
- ✓ الاستفادة من برامج تحسين الأداء؛
- ✓ إعطاء برامج تعليمية وتدريبية لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ إعداد وتجهيز وحدة استشارية الذي يقوم بإجراء الزيارات الميدانية لمشروع في محاولة لتحسين الإنتاجية.

## ثانيا: التجربة الماليزية

حصلت ماليزيا على استقلالها في عام 1957، وفي ذلك الوقت اعتمدت على الزراعة، والتعدين حيث كانت تمثل أكثر من 45 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وتوظف 66 في المائة. وأكثر من ثلاثة أرباع من عائدات التصدير مستمدة من المطاط والقصدير. وبعد عقد من الزمان، شرعت ماليزيا على استراتيجية لتوسيع حصة الصناعات التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وإضافتها في سلة الصادرات بغية الرفع من معدلات النمو الاقتصادي[113]. فالتجربة الماليزية في التنويع الاقتصادي أحد أهم التجارب الرائدة من بين كل الدول النامية، حيث ينفرد هذا البلد بوضعية جغرافية متميزة وبموارد طبيعية متنوعة كالمطاط والمنتجات الغابوية، ولكنها تمكنت من التحول من اقتصاد قائم بشكل أساس على الزراعة والتصدير المواد الأولية الطبيعية إلى بلد مصدر للسلع الصناعية والتقنية خاصة في مجال الصناعات الكهربائية والالكترونية بمنطقة جنوب شرق أسيا.

### 1. مراحل تطور الاقتصاد الماليزي

اعتمدت ماليزيا على السياسات الصناعية سنة 1960 بمنح حوافز موجهة نحو الصناعات لإحلال الواردات، لكن تغيرت هذه النظرة بأواخر الستينات بعدما اعتمدت البلاد أكثر على استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير بمنح حوافز جديدة للاستثمارات ولإنشاء المنشآت الصناعية لمزيد من عملية المنتجة لخلق القيمة المحلية المضافة[114]. إن التزام الدولة الماليزية في التصنيع والاستثمار ودعم البنية التحتية، وجذب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، كلها عززت مكانة ماليزيا نحو مسار نمو أعلى. وبحلول نهاية سنة 1970، أصبحت أحد أهم المصدرين في المواد الخام، المنسوجات، وغيرهم. كما ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وتحسن مستويات الدخل مما أدى

[113] Shahid Yusuf, Kaoru Nabeshima,"**Tiger Economies Under Threat : A Comparative Analysis of Malaysia'sIndustrial Prospects and Policy Options**", The World Bank publications,2009, p :32.
[114] Jomo K.S et alIndustrial "**Technology Devlopment In Malaysia"**, Taylor & Francis e-Library publications, UK, 2001.p :364.

إلى سحب المدخرات للمساعدة في تمويل الاستثمار بالقطاعين العام والخاص. كما عمدت الحكومة الماليزية على تطوير وسائل النقل والصناعات الهندسية والمعدنية، والبتروكيماويات كلها أدى إلى تنويع قاعدة التصنيع. وكان تحسبن أداء الصادرات أحد الأهداف المهمة لسياسة التنويع التي انتهجتها ماليزيا. بنوفمبر 1980 وأعلن رئيس الوزراء" مُحَمَّد مهاتير" على ضرورة القيام بمبادرة سياسية اقتصادية هادفة لتطوير القدرة التكنولوجية بالقطاع الصناعة التحويلية، والقيام بالصناعات لإحلال الواردات والعمل على تشجيع نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكان محور هذه السياسة هو على الشركات الصناعة الثقيلة المملوكة للدولة الماليزية القيام بمجموعة من المشاريع المشتركة مع الشركات الأجانب في مجال الحديد والصلب. حيث صرفت الدولة على تحقيق التنمية الاقتصادية بالسنوات الخمسة الممتدة من 1981 إلى 1985 حوالي 6 و8 بليون دولار.[115]

سعت الدولة الماليزية جاهدة إلى الانتقال نحو اقتصاد متنوع تتعدد فيه مصادر دخلها لهذا كثفت جهودها من أجل تحقيق أهدافها، فلم تهمل أي مجال، حيث اهتمت أيضا بالتكنولوجيا فأطلقت مجموعة من المبادرات لتشجيعها والعمل بمعايير مراقبة الجودة والتدريب التقني من أجل دعم عمليات الانتاج وبناء قدرات في الصناعة التحويلية، فقامت باستثمار في الرأس المال البشري لتعزيز المهارات الفتية للقوى العاملة واهتمت بالمجال البحث والتطوير بتحسين الجامعات وبرامج التعليم العالي ومعاهد التدريب المهني والتقني. .[116]

**2. العوامل المساعدة على تحقيق التنويع الاقتصادي الماليزي**

ولعل أهم النقاط التي ساعدت ماليزيا في تحقيق استراتيجيتها بالتنويع الاقتصادي تبرز فيما يلي :

- ✓ الاستفادة من استراتيجية كوريا الجنوبية، خاصة فيما يتعلق بالسياسة الصناعية المتكاملة عموديا، الذي اعتمدت في عام 1980؛
- ✓ تطوير الانتاج الصناعي المتعلق بالأجهزة، السيارات، الحديد والصلب، الاسمنت والبتروكيماويات؛
- ✓ إزالة الحواجز الجمركية ووضع ضوابط لاستيراد الآلات والمعدات لدعم القدرة التنافسية للصناعات المحلية؛
- ✓ وضع الخطط الصناعية (على سبيل المثال الخطة الرئيسية الصناعية الثانية التي 1996-2005) لمزيد من تعزيز التكنولوجيا؛
- ✓ توفير قنوات متعددة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجيهها إلى أنشطة ذات التقنية العالية وتوفير التمويل اللازم لها؛

[115] Alasdiar Bowin, Danny Unger, "**The Politics Of Open Economies: Indonesia, Malaysia, the Philippines, and Thailand"**, the press syndicate of the University of combridge publications, UK, 2002, p:95.
[116] Jomo K.S, and Greg Felker, "**Technology, competitiveness and the state: Malaysia'sindustrial technology policies"**, Taylor & Francis e-Library publications,UK, 2002.p:0 9.

✓ دعم البرامج التي أعطت مهارات عالية للقوة العاملة، والإنفاق على البحث والتطوير، وتشجيع دخول صناعات جديدة إلى البلاد، مما أدى إلى زيادة في مستوى الإنتاجية.

**ثالثا التجربة التايوانية**

قفزت تايوان إلى المراتب الأولى بسياسة اقتصادية محنكة، وتغلبت على افتقارها إلى المعرفة التكنولوجية والإدارية والتسويقية عبر الجمع بين القدرة المحلية والخبرة الأجنبية. ليصنفها البنك الدولي من البلدان "ذات الدخل المرتفع" فأصبحت تعرف بالمعجزة الاقتصادية الفردية. وأهم ما يميزها هو التزامها بسياساتها الاقتصادية والسهر على تنفيذها.

**1. مراحل تطور الاقتصاد التايواني**

تبنت تايوان استراتيجية إحلال الواردات سنة1950 ولكن صغر حجم السوق المحلية والحاجة إلى عائدات النقد الأجنبي قادها إلى الاعتماد على استراتيجية تشجيع الصادرات في عام 1959 مع إعلان برنامج إصلاح اقتصادي والمالي، تضمن هذا البرنامج خمس اتجاهات رئيسية:

- تحرير تدابير الرقابة المختلفة؛
- إعطاء المعاملة التفضيلية للشركات الخاصة؛
- تعزيز تكوين رأس المال من خلال الإصلاح الضريبي؛
- تحرير التجارة وأسعار الصرف موحدة؛
- تشجيع الصادرات وزيادة الاتصالات التجارية الأجنبية.

كما قدمت حزمة من الإصلاحات (1961-1964) تتألف من مجموعة واسعة من التدابير الرامية إلى تحرير القيود على التجارة والصناعة، وتشجيع الصادرات وإنشاء مناخ ملائم للأعمال لتحفيز القطاع الخاص المحلي والاستثمارات الأجنبية، فخفضت من قيمة عملتها الدولار التايواني، واتخذت تدابير أخرى كالإعفاءات من الضريبة، التأمينات على الصادرات، ودعم عمليات التسويق [117]. فساهم بذلك الاستثمار الأجنبي المباشر في الأداء الاقتصادي القوي لتايوان، حيث شغل منصب قناة هامة لنقل التكنولوجيا بإدخال منتجات وتقنيات جديدة في صناعة السيارات وقطع غيار السيارات، الأدوات الكهربائية والالكترونيات، المواد البلاستيكية والمنتجات البلاستيكية[118] . فأخذ تنويع الصادرات السمة الغالبة بين عامي 1963 و1973. كما وضعت

[117] Roger van Hoesel," **New Multinational Enterprises From Korea and Taiwan**", in the Taylor & Francis e-Library publications,UK, 2001, p: 54.

[118] Yu Zheng, "**Governance and Foreign Investment in China, India, and Taiwan**", University of Michigan publications,USA, 2014, p:160.

برنامج للإصلاح الزراعي الذي زاد من الصادرات الزراعية لدفع ثمن الواردات من الآلات والمعدات. واستثمرت بكثافة في البنية التحتية وببعض الصناعات الخفيفة، والسلع الاستهلاكية .

وبسنة 1974، قامت تايوان بانتهاج خطة صناعية طموحة بتطوير الصناعات الثقيلة والصناعات الكيميائية مثل الصلب والنحاس، والألمنيوم، وتطوير صناعات النقل مثل صناعة السيارات وبناء السفن، فأنشئ معهد بحوث تكنولوجيا للصناعة. من أجل انتاج صناعات بالتكنولوجيا عالية وقيمة مضافة عالية. وهذا النوع من الشركات التي تهتم بهذه الصناعات كان لها معاملة خاصة من قبل الحكومة، بما في ذلك منح القروض منخفضة الفائدة وإعفاءات ضريبية لمدة تصل إلى خمسة سنوات. حيث في سنة 1980 كانت صناعات الهندسة الميكانيكية وأجهزة الكمبيوتر والالكترونيات، الطاقة، المعادن، تكنولوجيا المعلومات والتشغيل الآلي من أبرز الصناعات التايوانية والتي أظهرت نتائج إيجابية بوقت مبكر أثناء الطلب على المواد التي تم إنتاجها سنة 1982[119] . وبسنة 1990 وضعت سلطات تايوان أيضا العلوم التكنولوجية كمشروع الذي يهدف إلى تعزيز التكنولوجيا العالية ورفع مستوى الصناعات التقليدية، لتأسيس البنية التحتية للتنمية الصناعية، لزيادة الكفاءة، ولحل المشاكل التي تواجه الصناعات. وإن أهم ما ميز الاقتصاد التايواني سنة 1992 هو كثرة الشركات الصغيرة والمتوسطة حيث ساهمت في توفير مناصب شغل بأزيد من 76%، وخلق قيمة مضافة في الاقتصاد ب 53.2% والمشاركة في عملية التصدير ب57.3 %[120]

**2. العوامل المساعدة على تحقيق التنويع الاقتصادي التايواني**

ومنه يمكن تلخيص أهم العوامل التي ساهمت في تحقيق التنويع الاقتصادي والتقدم في النمو الاقتصادي بتايوان بفترة وجيزة ما يلي:

- ✓ سياسة خصخصة البنوك والمؤسسات الصناعية المملوكة للدولة؛
- ✓ تحرير التجارة الخارجية؛
- ✓ القيام بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية لتشجيع الصادرات واستقطاب الاستثمارات الأجنبية؛
- ✓ تقديم تحفيزات للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل العمود الفقري للاقتصادها اليوم؛
- ✓ تسهيل الحصول على السلع الرأسمالية المستوردة والتمويل الاستثماري ومنح تسهيلات للمصدرين؛
- ✓ عدم التمييز بين الاستثمارات المحلية والأجنبية؛

[119] Kui-Wai Li, **op.cit**, p : 93.
[120] Robert Feenstra, Gary Hamilton, "**Emergent Economies: Divergent Paths**", Cambridge University publications, USA, 2006, p:60.

- ✓ اعتمدت على سياسة تنويع الأسواق من أجل رفع من صادراتها وتجنب سياسة التركيز؛
- ✓ احترام الاتقان والاجتهاد بالعمل أكسبهم الدافعية، والنظام، والمهارة؛
- ✓ الاهتمام بالتعليم والبحث والتطوير.

**رابعا: التجربة السنغافورية**

سنغافورة هي جزيرة صغيرة حوالي 718 كيلو متر مربع، ويبلغ مجموع عدد سكانها حوالي 5 ملايين نسمة، منها75 في المائة من الصينيين، مع 13 في المائة الأقلية المسلمة "الملايو" و9 في المائة هنود. تحيط بها دولتين إسلاميتين ماليزيا وإندونيسيا. تكاد تخلوا من الموارد الطبيعية باستثناء موقعها الجغرافي الممتاز، متعددة الأعراق والأجناس والديانات، حصلت على استقلالها سنة 1965، كانت تتخبط في المشاكل من البطالة، أزمة السكن، الفساد الإداري والركود الاقتصادي، إلا أنها استطاعت أن تنتقل من دول العالم الثالث إلى دول العالم الأول بزعامة قائدها رئيس الوزراء "لي كوان يو" الذي أدرك أن النهوض لن يأتي إلا بالاعتماد على الذات والعمل الجاد.

**1. مراحل تطور الاقتصاد السنغافوري**

بالبداية اهتمت بالتجارة كثيرا فقامت بإلغاء القيود والرسوم الجمركية عن الواردات من أجل تدفق التجارة بشكل حر مما يمكنها من استيراد المواد الخام بالحرية وتصدير بالحرية أيضا، ومن ثم اهتمت بالصناعة وجذب الاستثمارات الأجنبية، فبدأت بالتنمية الصناعية سنة 1967 عندما تم الترويج للتصدير كاستراتيجية للنهوض بالاقتصاد. وكان هناك ثلاثة عوامل رئيسية ساهمت في النمو الصناعي بسنغافورة[121] :

- ✓ اتبعت نظام الاقتصاد المفتوح؛
- ✓ خلق بيئة مواتية لنمو مؤسسات القطاع الخاص من خلال انتهاج سياسات مستقرة بالاقتصاد الكلي؛
- ✓ الاستثمار بالبنية التحتية والموارد البشرية.

حيث اتخذت تدابير من أجل إقامة مصانع في البلاد، فسنت قوانين لتحفيز التوسع الاقتصادي، والقيام بإجراءات لتشجيع التصدير. في نوفمبر 1969بدأت الحكومة في انشاء مراكز الاستثمار سنغافورة في مختلف البلدان بما في ذلك الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وبريطانيا الهدف منها تشجيع الشركات المتعددة الجنسيات لجعل استثماراتها بسنغافورة، وتمكينهم استيراد المواد الخام بتكاليف منخفضة، فقدمت قروض طويلة الأجل بمعدل فائدة منخفض[122] . وبحلول عام 1981، كانت أكبر صادراتها تتكون من المنتجات البترولية، أجهزة التلفزيون،

[121] Kui-Wai Li, **op.cit**, p :40.
[122] Shimizu Hiroshi, Hirakawa Hitoshi, "**Japan and Singapore In The World Economy"**, Taylor & Francis e-Library publications, UK, 2002.p :207.

أجهزة الراديو والالكترونيات، السفن والزوارق، والملابس. أصبحت بذلك سنغافورة واحدة من أسرع وأكثر الاقتصاديات المتقدمة بشرق جنوب آسيا.

تتدخل الحكومة السنغافورية في توجيه الاقتصاد بشكل كبير، فدخول شركات متعددة الجنسيات إليها كان من جراء السياسات التي اتخذتها بمنح حوافز ضريبية، حيث بلغت نسبة مساهمة هذه الشركات في خلق القيمة المضافة حوالي 73%، وتساهم ب 44% في التوظيف[123] . وواقع النجاح هذا البلد هو نتيجة ليس لليد الخفية للسوق الحرة، وإنما اليد المرئية للغاية بالسنوات الأولى، والسياسة الصناعية بها. فسنغافورة هدفت إلى إيجاد وسائل فعالة لمساعدة القطاع الخاص من خلال توفير البنية التحتية المادية والصناعية، القوى العاملة، ووضع إطار قانوني لتعزيز الصناعية، ومنح حوافز مالية للصناعات الموجهة التصدير .

ومنه يمكن تقسيم مراحل الصناعة إلى خمسة مراحل أساسية وهي:[124]

- المرحلة الأولى: مرحلة إحلال الواردات كثيفة العمالة 1959-1963؛
- المرحلة الثانية: الصناعة التحويلية الموجهة نحو التصدير وامتصاص البطالة، 1966-1973؛
- المرحلة الثالثة: أول محاولة لترقية الصناعة 1973-1978؛
- المرحلة الخامسة: التقشف والمزيد من التنويع الاقتصادي 1985-1990.

في سنغافورة، كما هو الحال في معظم البلدان، التعليم هو أداة رئيسية لتكوين الدولة. وكان الهدف الأساسي من المناهج الدراسية هو تعليم المواطنة والتعليم من أجل الديمقراطية و"الحكم الرشيد"، لبناء الأمة، فضلا عن دوره في صنع تنمية الدولة، وتوفير العمالة الماهرة للاقتصاد[125] .حيث سطرت سنغافورة أكبر قصة نجاح بالعالم من بلد يفتقر للأراضي والموارد الطبيعية إلى عملاق اقتصادي، وهذا بإرادة حقيقية في الإصلاح والتغيير فعلا وليس قولا، وبصلاح حكامها ومساندة شعبها، لتصبح واحدة من أهم المراكز التجارية الرائدة بالعالم وأكبر سوق صرف أجنبي، كما أصبح الدخل الفردي السنغافوري أحد أغلى الدخول بالعالم حتى أنه أعلى بكثير من دخل الفرد البريطاني، وتعتبر المركز المالي ممتاز حيث يوجد أكثر من 700 مؤسسة مالية أجنبية تتخذ سنغافورة مقرا لها. وتتوزع أنشطة هذه المؤسسات على مجموعة واسعة من الخدمات والمنتوجات المالية، كالتجارة المالية والعملات

---

[123] Tilak Abeysinghe and ،Keen Meng Choy, "**The Singapore Economy :An econometric perspective**", Taylor & Francis e-Library publications, UK, 2007, p:02.

[124] Kui-Wai Li**, op.cit**, p :91.

[125] Yeow-Tong Chia, Education, **"Culture and the Singapore Developmental State"**, Palgrave Macmillan publications, USA, 2015,P :179.

وأنشطة رأس المال والقروض والأمن التجاري وخدمات التأمينات المتخصصة وغيرها. وتمتلك ما يفوق 3 ألاف من الشركات متعددة الجنسيات .

**2. العوامل المساعدة على تحقيق التنويع الاقتصادي السنغافوري**

ولعل أهم ما يميز معجزة سنغافورة الاقتصادية ما يلي:

- ✓ زرع معاني الوحدة الوطنية وإلغاء الفوارق بين الأعراق والأجناس والديانات داخل سنغافورة؛
- ✓ سن قوانين صارمة وضمان سيادتها بتطبيقها الفعلي وعدم التساهل في ذلك؛
- ✓ القضاء على الفساد؛
- ✓ الاهتمام بالتعليم والبحث والتطوير؛
- ✓ تأسيس بنية تحتية تجارية قوية للغاية استغلتها لتعزيز قدرتها التنافسية؛
- ✓ إتباع إستراتيجية النظر إلى الخارج والتصدير من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية.

# -و اقع الاقتصادات العربية: بين الريع والتنوع-

"بين اقتصاد الريع واقتصاد الإنتاج، تُرسم ملامح مستقبل الشعوب. فإما أن نبقى رهائن للموارد الزائلة، أو نصنع ازدهارًا قائمًا على التنوع والابتكار.."

# الباب الرابع
# -واقع الاقتصادات العربية: بين الريع والتنوع-

تُدرك الدول العربية النفطية أن استخراج النفط ليس مجرد نشاط اقتصادي يُضاف إلى بقية الموارد الإنتاجية في الاقتصاد، كما هو الحال في دول مثل هولندا أو كندا أو أستراليا أو الولايات المتحدة. بل يُعدّ القطاع النفطي المحرك الرئيسي والمصدر الأساسي لخلق الثروة في هذه الدول.

وتعكس اقتصادات هذه الدول نموذجًا واضحًا لحالة التركز الاقتصادي، حيث تعاني من ضعف كبير في تنويع أصولها الإنتاجية نتيجة الاعتماد المفرط على تصدير المواد الهيدروكربونية تحت إشراف الدولة. وهذا يؤدي إلى إخفاق في تحقيق دخل مستدام وفشل في خلق فرص عمل كافية.

من هنا تبرز الحاجة الملحة إلى تفعيل وإشراك قطاعات اقتصادية متنوعة قادرة على خلق الثروة بعيدًا عن النفط، باعتبار ذلك خيارًا استراتيجيًا وأداة أساسية لتعزيز مرونة الاقتصاد وتقليل تعرضه للصدمات الخارجية.

فالانتقال نحو التنويع الاقتصادي من شأنه تقليص الاعتماد على العائدات النفطية المتقلبة، مما يسهم في الحد من تذبذب معدلات النمو الاقتصادي. كما يشجع ذلك على جذب المزيد من الاستثمارات نحو قطاعات إنتاجية متعددة، وهو ما سيخلق فرص عمل متنوعة، خاصة في ظل النمو المتزايد لأعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل.

## اولا: مكانة النفط في الاقتصادات العربية: بين الهيمنة المطلقة وخيار التنويع الاستراتيجي

ارتبط التاريخ الاقتصادي والسياسي للمنطقة العربية بالنفط، إذ كان للنفط أكبر أثر في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية والسياسية للمنطقة العربية، وربط مشكلات التنمية العربية ربطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية العالمية. وقد بدأت العلاقة ببين النفط والاقتصاد العربي عندما اكتشف النفط في العراق ومن ثم توالت الاكتشافات النفطية الكبرى غداة الحرب العالمية الثانية في الكويت والسعودية وقطر والجزائر وليبيا والإمارات العربية وغيرها من الأقطار العربية الأخرى، حتى ارتفع عدد الأقطار العربية المنتجة والمصدرة للنفط من خمسة إلى أثنى عشر قطرا خلال الفترة 1950 -1970[126].

[126] محمود عبد الفضيل، "**النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية**"، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون الاداب، الكويت، 1979، ص: 63.

**الجدول رقم (01)**: تاريخ اكتشاف النفط بالدول العربية

| الدولة | تاريخ اكتشاف النفط | تاريخ بدء إنتاج النفط |
|---|---|---|
| العراق | 1909 | 1934 |
| البحرين | 1932 | 1932 |
| المملكة العربية السعودية | 1938 | 1938 |
| الكويت | 1938 | 1946 |
| قطر | 1940 | 1940 |
| الإمارات العربية المتحدة | 1953 | 1965 |
| الجزائر | 1956 | 1956 |
| ليبيا | 1958 | 1961 |

**المصدر**: التقرير الإحصائي السنوي 2017، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، الكويت،2017، ص: 03.

لاشك أن النفط يمثل أهمية عظمى لكل دول العالم بلا استثناء، وذلك لما له من أهمية في جوانب الحياة المختلفة، إذ إنه المصدر الأول للطاقة في العالم، وتعتمد عليه الدول في مجالات حياتها المختلفة الصناعية والتجارية والحربية والزراعية وسائر المجالات الأخرى، وأصبح يطلق على النفط بالذهب الأسود لما يدره من أرباح على مالكيه.[127] إلا أن النفط ساهم بشكل كبير في التخصص الاقتصادي لأكبر سبعة دول عربية منتجة له حيث تحظى حصة الأسد ب 94% من التقسيم الجغرافي لمناطق النفط بالوطن العربي وهي: العراق، السعودية، الكويت، قطر، الإمارات العربية وتمثل حوض الخليج العربي بالإضافة إلى الجزائر وليبيا المتواجدة بالشمال الأوسط الإفريقي.

### 1- مكانة دول العربية في احتياطات النفط العالمية

كما هو معروف أن النفط يحتل مكان الصدارة في اقتصادات الطاقة، حيث يلعب دور حيوي في العالم المعاصر كما يتزايد دوره باستمرار بسبب كثرته وتعدد استعمالاته[128]. وتكمن أيضا الأهمية الاقتصادية للنفط بدول العربية المصدرة له في الإحتياطات الكبيرة ونسب الإستهلاك المحلية المنخفضة للنفط والمعدلات العالية لمتوسط إنتاجية بئر النفط الواحد والتكلفة القليلة لإنتاج البرميل الواحد مع وجود العديد من الحقول العملاقة، كما أن المناطق الشاسعة غير المستكشفة في تلك الدول تمثل المصدر الواعد لتغطية الطلب العالمي المستقبلي من

[127] عبد الحليم مُحَمَّد منصور علي، **"زكاة البترول والمستحقون لها: دراسة فقهية مقارنة"**، المكتب الجامعي الحديث للنشر، مصر، 2013، ص:19.

[128] أحمد فريد مصطفى، **"الموارد الاقتصادية"**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، مصر، 2006، ص: 76.

النفط، مضافا إليها مشاريع التطوير التي تجرى في الوقت الحاضر على الحقول الحالية، لرفع كفائتها الإنتاجية من النفط.[129]

**الشكل رقم (8):** حصة الدول العربية من احتياطيات النفط الخام العالمية لعام 2023

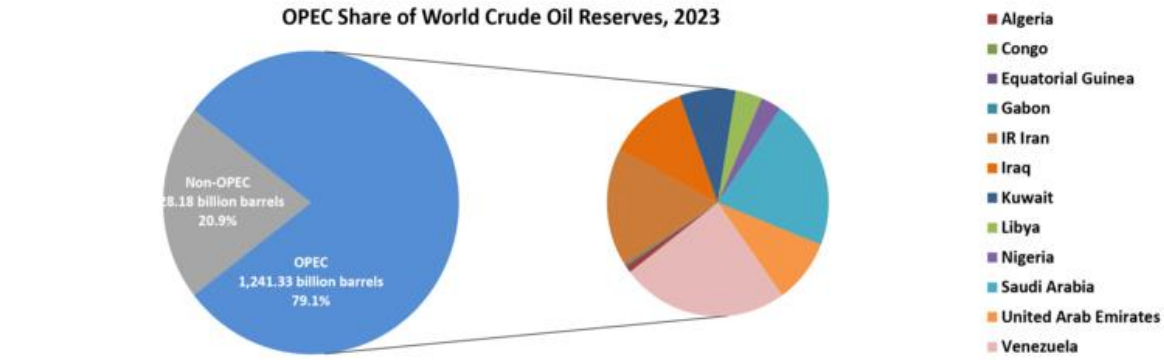


OPEC proven crude oil reserves, at end 2023 (billion barrels, OPEC share)

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Venezuela | 303.01 | 24.4% | United Arab Emirates | 113.00 | 9.1% | Algeria | 12.20 | 1.0% |
| Saudi Arabia | 267.23 | 21.5% | Kuwait | 101.50 | 8.2% | Gabon | 2.00 | 0.2% |
| IR Iran | 208.60 | 16.8% | Libya | 48.36 | 3.9% | Congo | 1.81 | 0.1% |
| Iraq | 145.02 | 11.7% | Nigeria | 37.50 | 3.0% | Equatorial Guinea | 1.10 | 0.1% |

Source: OPEC Annual Statistical Bulletin 2024

يوضح الشكل اعلاه توزيع احتياطيات النفط المؤكدة في دول منظمة أوبك حتى نهاية عام 2023، حيث تمتلك دول المنظمة 79.1% من الاحتياطات العالمية، بينما تمتلك الدول غير الأعضاء في أوبك 20.9% فقط.

تُظهر البيانات أن دول العربية، وخاصة السعودية، العراق، الكويت، والإمارات، تمتلك حصة كبيرة من الاحتياطات النفطية العالمية، مما يعكس دورها المحوري في أسواق الطاقة العالمية:

- السعودية تمتلك 267.23 مليار برميل (21.5% من احتياطات أوبك)، مما يجعلها في المرتبة الثانية بعد فنزويلا.
- إيران لديها 208.60 مليار برميل (16.8%)، مما يؤكد دورها كمورد رئيسي للطاقة.
- العراق يمتلك 145.02 مليار برميل (11.7%)، وهو لاعب أساسي في سوق النفط العالمي.
- الإمارات تمتلك 113 مليار برميل (9.1%)، مما يعزز قوتها الاقتصادية.
- الكويت لديها 101.50 مليار برميل (8.2%)، وهي من بين الدول الأعلى في نصيب الفرد من الاحتياطات النفطية.
- ليبيا: تمتلك 48.36 مليار برميل، ما يمثل 3.9% من إجمالي احتياطيات أوبك.
- الجزائر: تمتلك 12.20 مليار برميل، ما يمثل 1.0% من إجمالي احتياطيات أوبك.

[129] سعيد خليفة الحموي، "**أساسيات إنتاج الطاقة (البترول، الكهرباء، الغاز)**"، الأكاديميون للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2016، ص: 114.

تهيمن الدول العربية على سوق النفط العالمي حيث تشكل الكتلة الأكبر من الاحتياطات في أوبك ، مما يمنحها قدرة كبيرة على التحكم في السياسات الإنتاجية والأسعار عبر قرارات أوبك، خاصة السعودية التي تُعتبر القائد الفعلي للمنظمة. لكن التحدي يكمن في تحقيق التوازن بين استغلال هذه الموارد وتنويع الاقتصاد لضمان الاستدامة المالية على المدى الطويل.

## 2- انتاج النفط لعينة من الدول العربية

تعتبر تكاليف انتاج النفط العربي أرخص بكثير من تكاليف انتاجه بالمناطق الأخرى في العالم، اذ يتصف نفط الكويت والسعودية بأنه الأرخص بين كل النفط في العالم حيث تبلغ كلفة الإنفاق الرأسمالي للبرميل المنتج أقل من دولار واحد في مقابل 15 دولار كلفة انتاج البرميل بالولايات المتحدة الأمريكية[130].

**الجدول رقم (02)**: تطور كمية انتاج النفط الخام لعينة من الدول العربية النفطية خلال الفترة (2000-2023) (الوحدة: 1000 برميل / اليوم)

| السنوات | الجزائر | العراق | السعودية | قطر | الكويت | الامارات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 796.0 | 2,810.0 | 8,094.5 | 648.2 | 1,996.1 | 8,094.5 |
| 2001 | 776.6 | 2,593.7 | 7,888.9 | 632.9 | 1,947.0 | 2,174.7 |
| 2002 | 729.9 | 2,126.5 1 | 7,093.1 | 568.9 | 1,745.9 | 2,115.2 |
| 2003 | 942.4 | 1,377.8 | 8,410.3 | 676.0 | 2,107.6 | 1,900.3 |
| 2004 | 1,311.4 | 2,107.1 | 8,897.0 | 755.3 | 2,288.7 | 2,248.0 |
| 2005 | 1,352.0 | 1,912.7 | 9,353.3 | 765.9 | 2,573.4 | 2,343.6 |
| 2006 | 1,368.8 | 1,957.2 | 9,207.9 | 802.9 | 2,664.5 | 2,568.0 |
| 2007 | 1,371.6 | 2,035.2 | 8,816.0 | 845.3 | 2,574.5 | 2,529.0 |
| 2008 | 1,356.0 | 2,280.5 | 9,198.0 | 842.8 | 2,676.0 | 2,572.2 |
| 2009 | 1,216.0 | 2,336.2 | 8,184.0 | 733.0 | 2,261.6 | 2,241.6 |
| 2010 | 1,189.8 | 2,358.1 | 8,165.6 | 733.4 | 2,312.1 | 2,323.8 |
| 2011 | 1,161.6 | 2,652.6 | 9,311.0 | 733.5 | 2,658.7 | 2,564.2 |
| 2012 | 1,199.8 | 2,942.4 | 9,763.0 | 733.6 | 2,977.6 | 2,653.0 |
| 2013 | 1,202.6 | 2,979.6 | 9,763.0 | 723.9 | 2,924.7 | 2,796.5 |
| 2014 | 1,192.8 | 3,110.5 | 9,712.7 | 709.2 | 2,866.8 | 2,794.0 |
| 2015 | 1,157.1 | 3,504.1 | 10,192.6 | 656.0 | 2,858.7 | 2,988.9 |
| 2016 | 1,146.3 | 4,647.8 | 10,460.2 | 651.5 | 2,954.3 | 3,088.3 |

[130] بلقلة براهيم، "**مكانة الدول العربية ضمن خارطة سوق النفط العالمية (الحاضر، المستقبل والتحديات)**"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 10، جامعة جسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2013، ص70.

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2017 | 1,061 | 5,990 | 9,949 | 599 | 2,705 | 2,968 |
| 2018 | 1.068 | 4.458 | 10.317 | 608 | 2.736 | 3.201 |
| 2019 | 954 | 4.576 | 9.808 | 580 | 2.678 | 3.058 |
| 2020 | 839 | 3.998 | 9.213 | 554 | 2.439 | 2.780 |
| 2021 | 849 | 3.971 | 9.125 | 551 | 2.414 | 2.718 |
| 2022 | 1.020 | 4.453 | 10.591 | 620 | 2.707 | 3.064 |
| 2023 | 972.8 | 4.117 | 9.606 | 636 | 2.590 | 2.944 |

**المصدر**: تقارير احصائية سنوية صادرة عن منظمة الدول المصدرة للنفط، وتقارير صندوق النقد العربي.

يظهر الجدول اعلاه تطور إنتاج النفط الخام في عينة من الدول العربية النفطية (الجزائر، العراق، السعودية، قطر، الكويت، الإمارات) خلال الفترة 2000–2023، حيث سنستعرض التغيرات الزمنية ومقارنة الأداء بين الدول.

1- تحليل الاتجاهات الزمنية لإنتاج النفط

**أ. الجزائر** شهد إنتاج الجزائر من النفط الخام تذبذبًا خلال الفترة المدروسة، حيث بدأ عند 796 ألف برميل يوميًا في عام 2000، ليصل إلى ذروته في عام 2007 عند 1.371 مليون برميل يوميًا، ثم انخفض تدريجيًا ليصل إلى 972.8 ألف برميل يوميًا في 2023.

**ب. العراق** اتسم إنتاج العراق بتقلبات حادة بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية، إذ انخفض الإنتاج من 2.8 مليون برميل يوميًا في 2000 إلى 1.37 مليون برميل يوميًا في 2003 نتيجة الغزو الأمريكي، لكنه شهد بعد ذلك نموًا مستمرًا ليصل إلى ذروته عند 5.99 مليون برميل يوميًا في 2017. بعد ذلك، شهد الإنتاج تراجعًا ليبلغ 4.117 مليون برميل يوميًا في 2023، وهو ما قد يرتبط بتغيرات السياسات النفطية وقيود أوبك.+

**ج. السعودية** باعتبارها أكبر منتج للنفط في العالم، شهدت السعودية نمطًا مستقرًا نسبيًا مع بعض التذبذبات وفقًا لسياسات الإنتاج العالمية. تراوح الإنتاج بين 7.09 مليون برميل يوميًا في 2002 و10.59 مليون برميل يوميًا في 2022، مما يعكس التزامها بإدارة الإنتاج وفقًا للطلب العالمي والتوازنات في أسواق النفط.

**د. قطر** حافظت قطر على مستوى إنتاج مستقر نسبيًا مع تذبذبات طفيفة بين 648 ألف برميل يوميًا في 2000 و636 ألف برميل يوميًا في 2023. يرجع هذا الاستقرار إلى تركيز الدولة على تطوير قطاع الغاز الطبيعي المسال كأولوية استراتيجية.

**هـ. الكويت** سجل إنتاج الكويت نموًا ملحوظًا من 1.99 مليون برميل يوميًا في 2000 إلى 2.95 مليون برميل يوميًا في 2016، ثم شهد بعض الانخفاضات ليصل إلى 2.59 مليون برميل يوميًا في 2023. يعكس هذا الاتجاه تأثير العوامل الجيوسياسية وتقييد الإنتاج ضمن التزامات أوبك.+

**و. الإمارات** شهد إنتاج الإمارات نموًا مطردًا من 2.17 مليون برميل يوميًا في 2001 إلى 3.2 مليون برميل يوميًا في 2018، مما يعكس استثماراتها القوية في التوسع الإنتاجي. بعد 2018، شهد الإنتاج بعض التقلبات لكنه بقي ضمن نطاق 2.7-3.2 مليون برميل يوميًا.

2- المقارنة بين الدول

- **السعودية والعراق** :يتصدران الإنتاج بين الدول الست، حيث تتمتع السعودية بأكبر إنتاج مستقر، بينما يظهر العراق تقلبات كبيرة بسبب الأوضاع السياسية.
- **الإمارات والكويت** :يحتلان مراتب متوسطة من حيث الإنتاج، مع ميل الإمارات إلى التوسع التدريجي والكويت إلى الاستقرار النسبي.
- **الجزائر وقطر** :تمتلكان أدنى مستويات الإنتاج في العينة، حيث يعتمد الاقتصاد القطري بشكل أكبر على الغاز الطبيعي.

**3-** العوامل المؤثرة في إنتاج النفط

- العوامل الجيوسياسية :**تأثرت العراق بالنزاعات الداخلية وعدم الاستقرار**.
- التطورات التكنولوجية والاستثمارية :**ساعدت الاستثمارات في الإمارات والسعودية على استقرار وزيادة الإنتاج**.
- سياسات أوبك :فرضت قيودًا على مستويات الإنتاج خاصة بعد 2016.

وكخلاصة القول يُظهر تحليل تطور إنتاج النفط في الدول العربية النفطية أن العوامل الجيوسياسية، والاستثمارات، وسياسات أوبك تؤثر بشكل كبير على الإنتاج. يتوقع أن يستمر تأثير هذه العوامل مستقبلاً، ما يجعل التخطيط الاستراتيجي ضروريًا للحفاظ على استقرار الإنتاج وتنمية القطاع النفطي في المنطقة.

**4- مساهمة الصادرات النفطية في الاقتصاد للدول العربية النفطية**

بات يعتمد على الصادرات النفطية بأكبر الدول العربية المنتجة للمحروقات، كمورد رئيسي في توفير العوائد المالية لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والداعم الأساسي لاحتياطات بنوكها المركزية من العملة الصعبة، والمعزز للفوائض في ميزانياتها، والمحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي بهذه الدول، هذا باعتباره يشكل النسبة العظمى من الناتج المحلي الاجمالي.

**الجدول رقم (03)**:تطور قيمة الصادرات النفطية لعينة من الدول العربية النفطية من سنة 2000 إلى 2023.

(الوحدة: مليون دولار)

| السنوات | الجزائر | العراق | السعودية | قطر | الكويت | الامارات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 14,204 | 19,771 | 70,866 | 7,834 | 18,185 | 26,148 |
| 2001 | 11,736 | 15,685 | 59,788 | 6,964 | 14,98 | 22,414 |

| 2002 | 12,37 | 12,593 | 63,815 | 6,885 | 14,06 | 21,768 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2003 | 16,476 | 7,519 | 82,271 | 8,814 | 19,005 | 25,153 |
| 2004 | 23,05 | 17,751 | 82,271 | 11,694 | 26,675 | 38,099 |
| 2005 | 32,882 | 23,4 | 164,71 | 18,634 | 42,583 | 49,7 |
| 2006 | 38,293 | 30,465 | 190,468 | 18,704 | 53,16 | 70,1 |
| 2007 | 44,25 | 39,433 | 205,452 | 22,817 | 59,016 | 73,816 |
| 2008 | 53,607 | 61,111 | 280,998 | 28,156 | 82,656 | 102,073 |
| 2009 | 30,592 | 41,668 | 157,407 | 19,134 | 46,618 | 57,531 |
| 2010 | 38,3 | 51,147 | 196,193 | 29,278 | 61,667 | 74,027 |
| 2011 | 51,409 | 83,006 | 317,614 | 62,68 | 96,721 | 79,573 |
| 2012 | 48,271 | 94,103 | 337,48 | 65,065 | 112,933 | 86,016 |
| 2013 | 44,462 | 89,402 | 321,888 | 62,519 | 108,548 | 85,64 |
| 2014 | 40,628 | 83,561 | 342,324 | 56,406 | 97,554 | 97,165 |
| 2015 | 21,751 | 54,394 | 157,962 | 28,303 | 48,782 | 52,369 |
| 2016 | 18,638 | 43,753 | 134,373 | 65,065 | 41,461 | 45,559 |
| 2017 | 22,353 | 730.,59 | 159,742 | 6,658 | 43,946 | 48,987 |
| 2018 | 16.272 | 72.924 | 170.241 | 8.510 | 59.091 | 64.512 |
| 2019 | 13.638 | 78.527 | 178.617 | 9.665 | 53.648 | 64.937 |
| 2020 | 5.503 | 41.756 | 106.367 | 6.325 | 30.965 | 38.967 |
| 2021 | 12.423 | 75.651 | 178.741 | 10.984 | 52.472 | 62.006 |
| 2022 | 21.324 | 95.846 | 304.244 | 15.468 | 85.041 | 99.109 |
| 2023 | 225.081 | 87.984 | 225.081 | 12.344 | 67.426 | 79.627 |

**المصدر**: تقارير احصائية سنوية صادرة عن منظمة الدول المصدرة، وتقارير صندوق النقد العربي.

يعكس الجدول تطور قيمة الصادرات النفطية لعينة من الدول العربية النفطية (2000-2023)

1- التحليل العام عبر المنحنى الزمني

يُظهر الجدول تذبذبًا واضحًا في قيمة الصادرات النفطية للدول الست خلال الفترة 2000-2023، حيث تأثرت هذه القيم بشكل مباشر بتقلبات أسعار النفط العالمية، الأوضاع السياسية، وحجم الإنتاج النفطي.

- فترة الصعود (2000-2008) :شهدت جميع الدول ارتفاعًا كبيرًا في عائدات النفط، مدفوعة بزيادة الطلب العالمي، وارتفاع الأسعار حتى بلغت ذروتها في 2008.

- الأزمة المالية العالمية (2009) :شهدت الصادرات النفطية انخفاضًا ملحوظًا بسبب انهيار أسعار النفط بعد الأزمة المالية العالمية.
- الانتعاش التدريجي (2010–2014) :عادت الصادرات إلى النمو، حيث وصلت السعودية إلى 342.3مليار دولار في 2014.
- انخفاض الأسعار (2015–2016) :أدت وفرة المعروض وانخفاض الأسعار إلى هبوط حاد في الصادرات، حيث انخفضت صادرات الجزائر مثلًا من 40.6مليار دولار في 2014 إلى 18.6 مليار دولار في 2016.
- جائحة كوفيد-19 (2020) :كان عام 2020 من أسوأ الفترات، حيث تراجعت الصادرات النفطية بشكل حاد بسبب انخفاض الطلب العالمي، حيث سجلت السعودية 106.3مليار دولار فقط، وهو أدنى مستوى منذ 2003.
- التعافي (2021–2022) :ساهم ارتفاع الطلب بعد الجائحة في استعادة جزء من العائدات النفطية، حيث ارتفعت صادرات العراق إلى 95.8مليار دولار في 2022.
- التراجع النسبي في 2023 :شهد العام الأخير انخفاضًا ملحوظًا للصادرات النفطية، حيث انخفضت صادرات السعودية من 304.2مليار دولار في 2022 إلى 225.08 مليار دولار في 2023.

2- التحليل حسب كل دولة

❖ السعودية

- تحتل المركز الأول في قيمة الصادرات النفطية على مدار الأعوام، حيث بلغت ذروتها في 2014 ( 342.3مليار دولار).
- تأثرت بالتقلبات العالمية، لكنها استفادت من سياسة ضبط الإنتاج والتسعير التي تنتهجها أوبك.
- شهدت انخفاضًا حادًا في 2020 بسبب الجائحة (106.3 مليار دولار)، لكنها استعادت قوتها في 2022 (304.2 مليار دولار)
- رغم الانخفاض في 2023 (225 مليار دولار)، لا تزال الأكبر في المنطقة.

❖ العراق

- سجل نموًا تدريجيًا في الصادرات منذ 2000، حيث قفزت من 19.7مليار دولار في 2000 إلى 94.1 مليار دولار في 2012.
- الحرب وعدم الاستقرار السياسي أثرا على صادراته في بعض الفترات، مثل 2003حيث تراجعت إلى 7.5مليار دولار.

- تعافى بشكل قوي في 2022 وحقق 95.8مليار دولار، لكنه تراجع إلى 87.9مليار دولار في 2023.

❖ الإمارات

- تمتلك قطاعًا نفطيًا قويًا، حيث بلغت صادراتها النفطية 102مليار دولار في 2008.
- اتبعت الإمارات سياسة تنويع اقتصادي، مما جعلها أقل تأثرًا بتقلبات الأسعار مقارنة بدول أخرى مثل الجزائر والعراق.
- رغم انخفاضها في 2016 إلى 45.5مليار دولار، استعادت النمو في 2022 (99.1 مليار دولار) ثم تراجعت إلى 79.6مليار دولار في 2023.

❖ الكويت

- شهدت اتجاهًا مشابهًا للإمارات، حيث ارتفعت صادراتها من 18.1مليار دولار في 2000 إلى 112.9 مليار دولار في 2012.
- تأثرت بانخفاض الأسعار بعد 2014، حيث هبطت إلى 41.4مليار دولار في 2016.
- تعافت في 2022 إلى 85مليار دولار لكنها تراجعت مجددًا إلى 67.4مليار دولار في 2023.

❖ .قطر

- رغم صغر حجمها، إلا انها تعد لاعبًا رئيسيًا في سوق الطاقة.
- شهدت نموًا كبيرًا بين 2000 و2014، حيث بلغت صادراتها النفطية 65مليار دولار في 2012.
- تأثرت بجائحة كورونا، حيث انخفضت صادراتها إلى 6.3مليار دولار في 2020، لكنها استعادت بعض العافية في 2022 (15.4 مليار دولار)
- لا تزال صادراتها في 2023 ضعيفة نسبيًا عند 12.3مليار دولار.

❖ الجزائر

- رغم امتلاكها احتياطيات نفطية متوسطة، إلا أن صادراتها محدودة مقارنة بدول الخليج.
- ارتفعت من 14.2مليار دولار في 2000 إلى 53.6 مليار دولار في 2008، لكنها لم تصل لمستويات السعودية أو العراق.
- تضررت بشدة في 2015-2016 مع انهيار الأسعار، حيث انخفضت إلى 18.6مليار دولار في 2016.
- تراجعت أكثر في 2020 إلى 5.5مليار دولار، وهو أدنى مستوى منذ 2000.
- استعادت بعض العافية في 2022 (21.3 مليار دولار) لكنها لا تزال ضعيفة مقارنة بباقي الدول.

3- الاستنتاجات الاقتصادية

➢ هيمنة الدول الخليجية على الصادرات النفطية

- تتصدر السعودية، العراق، الإمارات، والكويت قائمة الدول الأكثر تصديرًا، بينما الجزائر وقطر أقل حجمًا نسبيًا.
- تعتمد الدول الخليجية على استراتيجيات إنتاج مرنة للتحكم في الأسعار.

➢ تأثير الأزمات العالمية

- تأثرت جميع الدول بانهيار أسعار النفط في 2009، 2016-2015، و2020 بسبب الأزمات المالية وجائحة كورونا.
- الدول التي لديها اقتصادات أكثر تنوعًا (مثل الإمارات وقطر) تمكنت من تقليل التأثيرات السلبية.

➢ الاعتماد على النفط لا يزال قويًا

- رغم سياسات التنويع الاقتصادي، لا تزال الدول النفطية تعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط، مما يجعلها عرضة لأي تقلبات مستقبلية.

## ثانيا: صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير الفوائض النفطية

تشكل صناديق الثروة السيادية صمام أمان لحقبة ما بعد النفط، حيث تواجه غالبية الدول المصدرة للنفط صدمات دورية في اقتصاداتها نتيجة لتقلبات أسعار هذا المورد بالأسواق العالمية. ومن هذا المنطلق يبرز لنا أهمية انشاء هذا النوع من الصناديق لما له القدرة على حماية وتحقيق الاستقرار في الميزانية والاقتصاد من التقلبات المفرطة في الإيرادات النفطية من جهة. ومن جهة أخرى توفير موارد مالية خارجية مستدامة يمكن استخدامها لتمويل برامج تهدف للتنويع الاقتصادي.

فالصناديق السيادية ظاهرة ليست بالجديدة على الساحة المالية العالمية، حتى وإن عرفت نموا سريعا في بداية القرن العشرين وبدايات الألفية الثالثة. حيث تعود هذه الصناديق إلى خمسينيات القرن العشرين عند ما أنشأت دولة الكويت الهيئة العامة للاستثمار سنة 1953 [131] ، ليتوالى إثر ذلك في السبعينيات ظهور صناديق أخرى بما في ذلك صندوق تيماسك السنغافوري سنة ب1974، و الإمارات العربية المتحدة بصندوق هيئة أبو ظبي العامة للاستثمار سنة 1976، كما شهد عقد الثمانينيات والتسعينيات إنشاء صناديق ثروة سيادية، مثل شركة الاستثمارات البترولية الدولية في أبو ظبي التي تأسست في 1984، وفي سنة 1990 أنشأت النرويج

[131] قدي عبد المجيد، **"الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة"**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر،2009، ص: 02.

صندوق المعاشات الحكومي، وليزداد عدد صناديق الثروة السيادية بشكل كبير مطلع القرن الحالي على غرار صندوق ضبط الإيرادات بالجزائر الذي تأسس سنة 2000، وصندوق مبادلة لإمارة أبو ظبي سنة 2002[132].

ويُعرف هذا النوع من الصناديق حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية على أنها " عبارة عن مجموعة من الاصول المالية المملوكة والمدارة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف الحكومة لتحقيق أهداف وطنية والممولة إما باحتياطات الصرف الأجنبي أو صادرات الموارد الطبيعية أو الايرادات العامة للدولة أو أي مداخيل أخرى".[133] وحسب صندوق النقد الدولي فتعرف على أنها عبارة عن ترتيبات استثمار عامة ذات غرض محدد، مملوكة من الحكومة ومراقبة من قبلها، معمتها الاحتفاظ بالأصول وادارتها، تتولى توظيفها لتحقيق أهداف اقتصادية كلية متوسطة أو طويلة الأجل، وتلك الصناديق يتم بناءها من عمليات الصرف الأجنبي، أو عوائد عمليات الخوصصة، أو الفوائض المالية العامة أو عوائد الصادرات السلعية، مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الاصول المالية الأجنبية، أو كل هذه الموارد مجتمعة.[134]

أما حسب المعهد الدولي للصناديق الثروة السيادية فيعرفها على أنها صناديق استثمارية حكومية تتكون من موجودات مالية متنوعة كالأسهم والسندات والأصول المالية الأخرى وتمول عن طريق الفائض المتحقق في القطاع الخاص أو الموازنة العامة أو ميزان المدفوعات أو من فائض الايراد المتأتي من تصدير السلع وتختلف عن بقية مؤسسات الدولة كالبنك المركزي الذي يدير احتياطات اجنبية لتحقيق اهداف السياسة النقدية وتختلف عن صناديق التقاعد والشركات الاقتصادية.[135]

**الجدول رقم (04)**: صناديق الثروة السيادية لعينة من الدول العربية النفطية

| تاريخ الانشاء | الدولة | اسم الصندوق | حجم أصولها (دولار) | مصدر العوائد | ترتيب حسب إجمالي الأصول (دوليا) |
|---|---|---|---|---|---|
| 1953 | الكويت | الهيئة العامة للاستثمار | 1,029,000,000,000 | نفط | 05 |
| 1971 | السعودية | صندوق الاستثمارات العامة | 925,000,000,000 | نفط | 06 |

[132] السبتي وسيلة، كزيز نسرين، **"دور صناديق الثروة السيادية في دعم السياسة المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي"**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017، ص: 344.

[133] محمد عماد عبد العزيز، **"امكانية تطبيق صناديق الثروة السيادية كأحد وسائل مصادر الدخل الوطنية في العراق (رؤيا مستقبلية)"**، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادي، المجلد الأول، العدد 37، جامعة تكريت، العراق، 2017، ص: 148.

[134] شبوطي حكيم، محي الدين سمير، **"دور صناديق الثروة السيادية في تعزيز التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل: دراسة تجربة امارة دبي"** ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2017، ص: 104.

[135] جعفر طالب احمد، **"الصناديق السيادية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 28، جامعة واسط، بغداد، العراق، 2018، ص:03.

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 1976 | الامارات | جهاز أبو ظبي للاستثمار | 1,057,545,000,000 | نفط | 04 |
| 2000 | الجزائر | صندوق ضبط الايرادات | 16,346,859,000 | نفط وغاز | 50 |
| 2002 | الامارات | صندوق مبادلة للاستثمار | 302,416,422,000 | نفط | 13 |
| 2005 | قطر | هيئة الاستثمار القطرية | 526,050,000,000 | نفط وغاز | 09 |
| 2006 | بحرين | شركة ممتلكات البحرين القابضة | 17,641,603,706 | نفط | 47 |
| 2006 | الامارات | مؤسسة دبي للاستثمار | 341,066,773,337 | نفط | 12 |
| 2008 | الامارات | هيئة الإمارات للاستثمار | 91,000,000,000 | نفط | 22 |

**المصدر**: الموقع الرسمي للمعهد الدولي لصناديق السيادية متاح على الموقع التالي https://www.swfinstitute.org/sovereign-wealth-fund-rankings/ (تاريخ الاطلاع 2025/03/07)

يعكس الجدول دور صناديق الثروة السيادية في إدارة الفوائض المالية للدول العربية النفطية، ويظهر أهميتها في دعم الاقتصادات المحلية وتنويع مصادر الدخل. وفيما يلي التحليل الاقتصادي للبيانات:

1- مصدر العوائد: الاعتماد على النفط والغاز

جميع الصناديق المدرجة تعتمد على عوائد النفط والغاز كمصدر رئيسي للأصول، ما يعكس العلاقة الوثيقة بين صناديق الثروة السيادية وأسعار الطاقة العالمية. كلما ارتفعت أسعار النفط، زادت أصول هذه الصناديق، والعكس صحيح.

2- الترتيب العالمي: تفوق صناديق الخليج

- تهيمن الدول الخليجية، وخاصة الإمارات، السعودية، والكويت، على المراتب الأولى عالميًا من حيث حجم الأصول.
- أكبر صندوق في العينة هو جهاز أبو ظبي للاستثمار (ADIA) بحجم أصول يتجاوز 1.057تريليون دولار، يليه الهيئة العامة للاستثمار الكويتية بحوالي 1.029تريليون دولار، ثم صندوق الاستثمارات العامة السعودي (PIF) بقيمة 925مليار دولار.
- الصناديق الخليجية تحتل مراتب متقدمة عالميًا، حيث تأتي ضمن أفضل 10 صناديق سيادية عالميًا.

3- صناديق استثمارية أصغر نسبيًا: الجزائر والبحرين

- صندوق ضبط الإيرادات الجزائري هو الأصغر في القائمة بحجم 16.3مليار دولار، ويحتل المرتبة 50 عالميًا.
- البحرين لديها صندوق صغير نسبيًا أيضًا بحجم 17.6مليار دولار، مما يعكس محدودية الفوائض النفطية مقارنة بالدول الكبرى مثل السعودية والإمارات.

4- أهمية هذه الصناديق في الاستقرار الاقتصادي

- الإمارات تمتلك 4 صناديق سيادية رئيسية ضمن القائمة مصدر عوائدها من النفط والغاز، ما يدل على تنوع استراتيجيات الاستثمار داخل الدولة، إذ يتخصص كل صندوق في قطاعات محددة.
- توفر هذه الصناديق احتياطيًا ماليًا يساعد في استقرار الاقتصادات الوطنية خلال فترات انخفاض أسعار النفط.
- تُستخدم كأداة لتنويع الاستثمارات بعيدًا عن النفط، حيث تستثمر في أسواق الأسهم، العقارات، التكنولوجيا، والبنية التحتية عالميًا.

## ثالثا: تحليل الاداء الاقتصادي لعينة من الدول العربية النفطية

تعتمد العديد من الدول العربية النفطية على الإيرادات النفطية كمصدر أساسي للدخل القومي. يؤثر سعر النفط في الأسواق العالمية بشكل مباشر على اقتصادات هذه الدول، مما يجعلها عرضة للتذبذبات الاقتصادية الناجمة عن تقلبات الأسعار. في هذا التحليل، سنستعرض الأداء الاقتصادي لعينة من الدول العربية النفطية، مع التركيز على مؤشرات النمو الاقتصادي، نصيب الفرد من التاتج المحلي الاجمالي ومعدلات التضخم.

### أ. الناتج المحلي الاجمالي

يتأثر الناتج المحلي الاجمالي خاصة بالدول العربية النفطية بمدى مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية، كونه المحرك الأول لعجلة التنمية الاقتصادية، إلا أن هذا الأخير يبقى مرهون هو أيضا بالأوضاع التي تمر بها السوق النفطية. لذلك يبقى التحدي الأبرز التي تواجهه هذه الدول هو تنويع اقتصاداتها ومصادر دخلها وهذا عبر الانتقال من نموذج اقتصادي تقوده الحكومات من خلال النفط إلى نمو مستدام يقوده القطاع الخاص.

**الجدول رقم (05)**: نمو الناتج المحلي الاجمالي لعينة من الدول العربية النفطية خلال الفترة (2000-2023)

(الوحدة: % )

| السنوات | البحرين | الجزائر | العراق | عمان | قطر | السعودية | الكويت | الإمارات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **2000** | 5,3 | 3,82 | 1,41 | 5,4 | 8,03 | 5,63 | 4,69 | 10,85 |
| **2001** | 2,49 | 3,01 | 2,31 | 4,48 | 3,9 | -1,21 | 0,73 | 1,4 |
| **2002** | 3,61 | 5,61 | -6,9 | -1,1 | 7,18 | -2,82 | 3 | 2,43 |
| **2003** | 6,02 | 7,2 | -33,1 | -2,67 | 3,72 | 11,24 | 17,32 | 8,8 |
| **2004** | 6,98 | 4,3 | 54,16 | 1,29 | 19,22 | 7,96 | 10,76 | 9,57 |
| **2005** | 6,77 | 5,91 | 4,4 | 2,49 | 7,49 | 5,57 | 10,08 | 4,86 |
| **2006** | 6,47 | 1,68 | 10,16 | 5,37 | 26,17 | 2,79 | 7,52 | 9,84 |
| **2007** | 8,29 | 3,37 | 1,38 | 4,45 | 17,99 | 1,85 | 5,99 | 3,18 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **2008** | 6,25 | 2,36 | 8,23 | 8,2 | 17,66 | 6,25 | 2,48 | 3,19 |
| **2009** | 2,54 | 1,63 | 3,38 | 6,11 | 11,96 | -2,06 | -7,08 | -5,24 |
| **2010** | 4,33 | 3,63 | 6,4 | 4,8 | 19,59 | 5,04 | -2,37 | 1,64 |
| **2011** | 1,98 | 2,89 | 7,55 | -1,11 | 13,38 | 10 | 9,63 | 6,36 |
| **2012** | 3,73 | 3,37 | 13,94 | 9,33 | 4,69 | 5,41 | 6,63 | 5,1 |
| **2013** | 5,42 | 2,77 | 6,57 | 4,37 | 4,41 | 2,7 | 1,15 | 5,79 |
| **2014** | 4,35 | 3,79 | 0,7 | 2,54 | 3,98 | 3,65 | 0,5 | 3,28 |
| **2015** | 2,86 | 3,76 | 4,8 | 5,65 | 3,55 | 4,11 | 0,59 | 3,83 |
| **2016** | 3,22 | 3,3 | 13,02 | 5,38 | 2,13 | 1,67 | 3,55 | 2,98 |
| **2017** | 3,88 | 1,6 | -2,07 | -0,27 | 1,58 | -0,86 | -2,87 | 0,79 |
| **2018** | 2,05 | 1,4 | 2,63 | 1,29 | 1,23 | 3,20 | 2,74 | 1,31 |
| **2019** | 2,05 | 0,9 | 5,51 | -1,13 | 0,69 | 1,10 | 2,26 | 1,11 |
| **2020** | -5,91 | -5 | -12,04 | -3,38 | -3,56 | -3,58 | -4,82 | -4,96 |
| **2021** | 4,35 | 3,8 | 1,50 | 2,58 | 1,63 | 5,08 | 2,26 | 4,35 |
| **2022** | 5,98 | 3,6 | 7,64 | 9,58 | 4,19 | 7,49 | 5,86 | 7,51 |
| **2023** | 2,98 | 4,1 | -2,94 | 1,31 | 1,19 | -0,75 | -3,64 | 3,62 |

**المصدر**: بيانات البنك الدولي.

يُظهر الجدول تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كنسبة مئوية لمجموعة من الدول العربية النفطية خلال الفترة (2000-2023). يمكن ملاحظة عدة اتجاهات اقتصادية من هذه البيانات، والتي تعكس تأثير العوامل الداخلية والخارجية، بما في ذلك أسعار النفط، الأزمات الاقتصادية، والسياسات الاقتصادية.

1- تقلبات كبيرة بسبب اعتماد الاقتصاد على النفط

- جميع الدول في العينة تعتمد على النفط والغاز كمصدر رئيسي للإيرادات، مما يجعل اقتصاداتها عرضة لتقلبات أسعار النفط.
- الفترات المزدهرة مثل 2004-2008شهدت معدلات نمو مرتفعة بسبب الطفرة النفطية العالمية.
- الفترات المتراجعة مثل 2009، 2014-2016، و2020 شهدت انخفاضًا أو انكماشًا في النمو بسبب أزمات النفط والأزمات المالية العالمية.

2- النمو في دول الخليج مقارنة بالدول الأخرى

- الإمارات، قطر، والسعودية تمتعت بمعدلات نمو مرتفعة ومستقرة نسبيًا مقارنة ببقية الدول في العينة.
- الكويت، عمان، والبحرين أظهرت تقلبات، لكنها حافظت على نمو إيجابي في معظم السنوات.

- العراق والجزائر أظهرت تذبذبًا حادًا بسبب الأزمات السياسية، الحروب، والتحديات الاقتصادية الداخلية.

3- سنوات الأزمات وتأثيرها على الدول النفطية

أزمة 2008-2009 (الأزمة المالية العالمية)

- سجلت الدول النفطية انخفاضًا في النمو بسبب انهيار أسعار النفط، حيث سجلت السعودية (-2.06%)، الكويت (-7.08%)، والإمارات (-5.24%) انكماشًا اقتصاديًا.
- قطر كانت أقل تأثرًا بفضل تنويع اقتصادها، حيث سجلت نموًا إيجابيًا (11.96%)

أزمة النفط 2014-2016

- أدى انهيار أسعار النفط إلى انخفاض النمو الاقتصادي، خاصة في الكويت، العراق، وعمان.
- سجلت السعودية نموًا ضعيفًا في 2016 (1.67%)، وقطر شهدت تباطؤًا عند (2.13%).

جائحة كورونا (2020)

- جميع الدول سجلت انكماشًا اقتصاديًا، حيث تأثر العراق (-12.04%) بشدة، بينما سجلت الكويت (-4.82%) والإمارات (-4.96%) انكماشًا حادًا.
- يرجع ذلك إلى انخفاض الطلب على النفط والإغلاق الاقتصادي العالمي.
- النمو القوي بعد الأزمات (2021-2022)
- تعافت الدول النفطية بسرعة بعد الجائحة، خاصة السعودية (7.49%)، الإمارات (7.51%)، وعمان (9.58%) في عام 2022.
- يعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط وانتعاش الطلب العالمي.

4-الأداء الاقتصادي لدول معينة

➢ قطر والإمارات الأفضل أداءً

- قطر أظهرت نموًا قويًا في سنوات عديدة، وخاصة في 2006 (26.17%)، و2010 (19.59%)، بفضل استثمارات الغاز الطبيعي.
- الإمارات شهدت نموًا مرتفعًا ومستقرًا، مما يعكس تنوع الاقتصاد واستثماراتها في القطاعات غير النفطية.

➢ العراق والجزائر: الأكثر تقلبًا

- العراق سجل انهيارًا اقتصاديًا كبيرًا في 2003 (-33.1%) بسبب الغزو الأمريكي، لكنه حقق نموًا استثنائيًا (54.16%) في 2004 نتيجة إعادة الإعمار وارتفاع إنتاج النفط.
- الجزائر شهدت تباطؤًا مستمرًا بسبب اعتمادها المفرط على النفط وتأخر الإصلاحات الاقتصادية.

➢ الكويت: تقلبات وضعف النمو

- الكويت سجلت تراجعًا سلبيًا عدة مرات مثل 2009 (-7.08%) و2017 (-2.87%)، مما يعكس تأثير تقلبات النفط وضعف التنويع الاقتصادي.

5- التوقعات الاقتصادية المستقبلية

✓ توقعات إيجابية للدول التي نجحت في تنويع اقتصادها (الإمارات، قطر، السعودية)

✓ الدول التي لم تنجح في الإصلاحات الاقتصادية مثل العراق والجزائر قد تواجه تحديات في الحفاظ على معدلات نمو مرتفعة.

✓ التوجه نحو الطاقة المتجددة والاستثمارات غير النفطية سيكون ضروريًا لضمان استقرار النمو الاقتصادي في المستقبل.

6- خلاصة التحليل

✓ الاقتصادات الخليجية عمومًا أظهرت أداءً أفضل بسبب التنويع الاقتصادي والسياسات الفعالة.

✓ تقلب أسعار النفط هو العامل الرئيسي في تفاوت معدلات النمو عبر السنوات.

✓ التحديات الاقتصادية مستمرة، خاصة للدول التي تعتمد بشكل مفرط على النفط دون تنويع كافٍ.

✓ التوقعات تشير إلى ضرورة الاستثمار في القطاعات غير النفطية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

ب. **نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي**

يعتبر معدل تغير متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات دلالة على مستوى الرفاه في المجتمع، خاصة وأنه يعبر عن مدى تغير متوسط دخل الفرد ومدى تطور حصته من إجمالي الدخل في الاقتصاد. ولكن فيما يخص الدول العربية النفطية يتسم هذا المتغير بتقلبات وهذا بسبب اعتمادها المفرط على العوائد النفطية، لذلك هو حبيس ورهين بما يحدث في الأسواق النفطية.

**الجدول رقم (06)**: النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لعينة من الدول العربية النفطية خلال الفترة (2000-2023) (الوحدة: % سنوياً)

| السنة | الكويت | عمان | قطر | السعودية | الجزائر | العراق | الإمارات | البحرين |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 1,766 | 4,833 | 2,587 | 0,151 | 2,357 | 13,030 | 3,632 | 2,560 |
| 2001 | -2,452 | 3,341 | -1,150 | -4,74 | 1,595 | -1,358 | -4,86 | -1,18 |
| 2002 | 0,421 | -1,92 | 2,167 | -5,51 | 4,007 | -11,05 | -3,60 | -3,81 |
| 2003 | 14,551 | -3,29 | -0,943 | 3,698 | 5,093 | -38,53 | 2,686 | -1,20 |
| 2004 | 7,816 | 0,253 | 14,802 | 3,756 | 3,051 | 49,074 | 3,716 | -0,71 |
| 2005 | 6,679 | 0,482 | 0,711 | 1,357 | 3,869 | -1,294 | -0,44 | -1,04 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2006 | 1,698 | 2,381 | 7,050 | -1,01 | 1,326 | 4,867 | 2,287 | -1,47 |
| 2007 | -0,059 | 2,719 | -5,030 | -1,94 | 1,393 | 2,696 | -8,10 | 0,076 |
| 2008 | -3,068 | 6,612 | -0,341 | 2,043 | 0,653 | 6,064 | -7,90 | 0,064 |
| 2009 | -11,86 | 3,687 | -0,706 | -4,86 | -0,72 | -0,360 | -10,9 | -3,97 |
| 2010 | -7,276 | -0,23 | 19,006 | 6,087 | 2,779 | 3,019 | -0,80 | 0,077 |
| 2011 | 2,999 | -7,78 | 12,822 | 6,069 | 1,004 | 3,814 | 2,707 | 4,787 |
| 2012 | 0,098 | -5,57 | -1,209 | 1,071 | 0,380 | 8,881 | -2,12 | 2,606 |
| 2013 | -3,774 | -2,64 | -5,129 | -2,86 | 0,549 | 2,665 | 0,937 | 1,577 |
| 2014 | -3,832 | -2,97 | -6,185 | 1,299 | 2,000 | -1,284 | -0,57 | -0,56 |
| 2015 | -3,833 | 0,438 | -3,861 | -0,77 | 1,100 | -0,154 | 1,190 | -1,66 |
| 2016 | -1,432 | 0,119 | -2,451 | -1,86 | 1,786 | 11,098 | 0,483 | -0,07 |
| 2017 | -8,169 | -2,93 | -4,156 | 0,836 | -0,54 | -3,985 | -2,41 | -0,45 |
| 2018 | -1,266 | -0,04 | -0,135 | 5,869 | -0,54 | 0,268 | -0,02 | 1,918 |
| 2019 | -0,471 | -0,98 | -1,522 | 1,543 | -0,94 | 3,140 | 0,048 | 3,383 |
| 2020 | -3,908 | -1,91 | -8,925 | -8,13 | -6,61 | -13,96 | -4,50 | -5,17 |
| 2021 | 3,185 | 3,085 | 13,362 | 7,697 | 2,133 | -0,747 | 2,457 | 2,119 |
| 2022 | 0,582 | 4,254 | -1,791 | 2,840 | 1,968 | 5,199 | 2,176 | 4,568 |
| 2023 | -8,877 | -5,09 | 1,237 | -4,00 | 2,551 | -5,097 | -0,42 | -0,43 |

**المصدر**: بيانات البنك الدولي

يعكس نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مستوى المعيشة في الدول النفطية، حيث يتأثر هذا النمو بعوامل عدة أبرزها أسعار النفط، النمو السكاني، ومستوى تنويع الاقتصاد .من خلال البيانات المقدمة للفترة 2000-2023، يمكن تحليل تطور نصيب الفرد في هذه الدول وفق المراحل الاقتصادية المختلفة، مع إبراز الفروقات بينها وأبرز العوامل المؤثرة.

1- الفروقات في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (2000-2023)

دول الدخل المرتفع

- قطر، الإمارات، الكويت تصدرت القائمة، حيث تراوح متوسط نصيب الفرد بين :
  - قطر: 64,145 دولار
  - الإمارات: حوالي 50,000 دولار
  - الكويت: 30,396 دولار
- هذه الدول تتميز بثروتها النفطية والغازية الضخمة، وانخفاض الكثافة السكانية، ومستوى عالٍ من التنمية الاقتصادية.

دول الدخل المتوسط المرتفع

- البحرين (19,399 دولار)، السعودية (16,369 دولار)، عمان (15,257 دولار)
- تعتمد على النفط لكنها تمتلك قطاعات اقتصادية أخرى مثل الصناعة والخدمات المالية، مما ساعدها على تحقيق مستويات دخل أعلى نسبيًا من بعض الدول الأخرى.

دول الدخل المتوسط المنخفض

- الجزائر (3,801 دولار)، العراق (3,001 دولار)
- رغم امتلاكهما احتياطيات نفطية كبيرة، إلا أن التحديات الاقتصادية، النمو السكاني المرتفع، وعدم الاستقرار السياسي أثروا سلبًا على نصيب الفرد.

2- تحليل المراحل الاقتصادية الرئيسية وتأثيرها على نصيب الفرد

2004-2007:الطفرة النفطية وزيادة الدخل

- أدت الطفرة النفطية إلى ارتفاع نصيب الفرد بشكل كبير في معظم الدول النفطية.
- سجلت قطر 42,676دولار، والإمارات 23,771دولار، والكويت 21,066دولار.
- حتى الجزائر والعراق شهدتا زيادة طفيفة (2,411 و910 دولار على التوالي).

2009: الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على نصيب الفرد

- تأثرت الدول النفطية بانخفاض الطلب العالمي على النفط، مما أدى إلى تراجع نصيب الفرد.
- الكويت سجلت أكبر تراجع بنسبة 44.5%، بسبب اعتمادها الكبير على النفط وقلة التنويع الاقتصادي.

2010-2013:الاستقرار والانتعاش الاقتصادي

- عادت أسعار النفط للارتفاع، مما أعاد التوازن للأسواق النفطية.
- لم يطرأ تغيير في ترتيب الدول، وظلت قطر والإمارات والكويت في الصدارة.

2014-2015: انهيار أسعار النفط وانخفاض الدخل

- نتيجة تراجع أسعار النفط، تأثر نصيب الفرد سلبًا في جميع الدول النفطية.
- الدول ذات التنويع الاقتصادي الأقل (مثل العراق والكويت) كانت الأكثر تضررًا.

2017-2019:تحسن طفيف مع استقرار الأسعار

- سجلت معظم الدول نمواً إيجابياً طفيفاً في نصيب الفرد، لكنه لم يكن كافيًا لتعويض الانخفاضات السابقة.

2020:الجائحة وانخفاض غير مسبوق

- انخفاض تاريخي في نصيب الفرد بسبب جائحة كورونا، حيث سجل العراق (-13.96%) وقطر (-8.92%) والسعودية (-8.13%) انخفاضات حادة.

- سبب الانخفاض :تراجع الطلب العالمي على النفط، وتأثير الإغلاق الاقتصادي على الأسواق المحلية والعالمية.

2021-2022:تعافي تدريجي بفضل ارتفاع النفط

- عادت أسعار النفط إلى الارتفاع، مما ساهم في تحسن الدخل الفردي في أغلب الدول.
- سجلت قطر (13.36%)، والسعودية (7.69%)، والعراق (5.20%) معدلات نمو إيجابية.

2023:عودة التراجع في بعض الدول

- رغم ارتفاع أسعار النفط سابقًا، سجلت بعض الدول تراجعًا في 2023 مثل الكويت (-8.87%) والعراق (-5.10%) والسعودية (-4.00%).
- من اسباي انخفاض زيادة الإنفاق الحكومي، التضخم، والتقلبات في أسواق الطاقة العالمية.

3- الدروس المستفادة وتوصيات للمستقبل

أهمية تنويع الاقتصاد

- الدول التي تعتمد بشكل كامل على النفط مثل العراق والكويت عانت من تقلبات حادة في دخل الفرد.
- بينما الدول التي استثمرت في قطاعات أخرى (مثل الإمارات وقطر) أظهرت استقرارًا نسبيًا.

النمو السكاني مقابل نمو الناتج

- في بعض الدول مثل الجزائر والعراق، نمو السكان السريع جعل التحسن في نصيب الفرد أبطأ من المتوقع رغم ارتفاع العوائد النفطية.

التأثير العالمي على الاقتصادات النفطية

- الأزمات العالمية (مثل الأزمة المالية 2009، وانهيار النفط 2014-2015، وكورونا 2020) تؤثر بشكل مباشر على الدخل الفردي في هذه الدول، مما يستدعي إستراتيجيات اقتصادية مرنة.

إصلاحات اقتصادية ضرورية

- تحتاج الدول النفطية إلى تنويع مصادر الدخل، وتعزيز القطاعات غير النفطية مثل الصناعة، السياحة، والخدمات المالية.
- السعودية بدأت رؤية 2030 لتحويل اقتصادها إلى اقتصاد متنوع، وهو نموذج يمكن أن تستفيد منه الدول الأخرى.

4- خلاصة التحليل

✓ تظهر البيانات وجود تفاوت كبير بين الدول النفطية في مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. قطر والإمارات والكويت تصدرت الدول ذات الدخل المرتفع، بينما الجزائر والعراق بقيا ضمن الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض.

- ✓ الأزمات العالمية وتقلبات أسعار النفط كان لها تأثير مباشر على نصيب الفرد في هذه الدول، مما يبرز أهمية تنويع الاقتصاد لتجنب التقلبات الحادة.
- ✓ الدول التي قامت بإصلاحات اقتصادية وتنويع مصادر دخلها (مثل الإمارات وقطر) أظهرت مرونة واستقرارًا أعلى مقارنة بالدول التي تعتمد فقط على النفط.
- ✓ لتحقيق نمو مستدام في نصيب الفرد، تحتاج الدول النفطية إلى تبني إصلاحات اقتصادية طويلة الأجل تقلل الاعتماد على النفط وتعزز الاستثمارات في قطاعات أخرى.

ج. **معدلات التضخم**

شهدت الدول العربية ارتفاعا نسبيا في معدلات التضخم خاصة في العقد الأخير، وهذا ناتج عن السياسات الاقتصادية الكلية المطبقة بهذه الدول. والجدول الموالي يوضح تطور معدلات التضخم لعينة من الدول العربية النفطية.

**الجدول رقم (07)** : تطور معدلات التضخم، معامل تكميش إجمالي الناتج المحلي لعينة من الدول العربية النفطية خلال الفترة (2000-2023) (الوحدة: سنويا%)

| السنة | الإمارات | البحرين | الجزائر | العراق | الكويت | عمان | قطر | المملكة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 11,460 | 14,323 | 22,678 | 24,746 | 20,522 | 17,545 | 32,655 | 11,909 |
| 2001 | -2,349 | -3,364 | 8,014 | -19,15 | -7,719 | -4,641 | -4,952 | -3,171 |
| 2002 | 3,771 | 3,414 | 1,373 | 8,168 | 5,148 | 4,693 | 3,009 | 3,683 |
| 2003 | 4,072 | 8,603 | 8,942 | 13,856 | 4,921 | 9,638 | 17,176 | 4,643 |
| 2004 | 8,501 | 10,991 | 11,447 | 17,309 | 11,371 | 12,497 | 13,107 | 10,369 |
| 2005 | 16,526 | 13,735 | 12,362 | 35,853 | 21,771 | 21,734 | 30,543 | 19,729 |
| 2006 | 11,962 | 8,842 | 10,781 | 23,054 | 16,176 | 14,564 | 8,362 | 11,005 |
| 2007 | 12,534 | 8,436 | 7,096 | 14,439 | 4,307 | 8,059 | 10,970 | 8,047 |
| 2008 | 18,533 | 11,365 | 15,118 | 30,175 | 18,663 | 32,650 | 22,900 | 17,703 |
| 2009 | -15,18 | -12,99 | -7,374 | -19,52 | -17,16 | -25,04 | -24,21 | -16,55 |
| 2010 | 16,528 | 12,007 | 15,557 | 16,587 | 11,103 | 14,375 | 6,979 | 17,191 |
| 2011 | 13,167 | 9,486 | 16,909 | 24,689 | 17,228 | 15,884 | 18,270 | 15,412 |
| 2012 | 4,680 | 2,934 | 8,002 | 2,670 | 7,487 | 3,606 | 6,330 | 4,012 |
| 2013 | -0,949 | 0,500 | 0,893 | -0,011 | 0,223 | -2,220 | 0,767 | -0,893 |
| 2014 | -0,668 | -1,440 | 1,450 | -4,807 | -6,758 | 1,757 | -1,483 | -2,043 |
| 2015 | -16,26 | -8,757 | -4,987 | -28,76 | -25,95 | -19,14 | -25,13 | -16,43 |
| 2016 | -5,529 | 0,357 | 0,857 | -11,10 | -6,838 | -9,136 | -8,977 | -2,360 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2017 | 4,986 | 4,616 | 4,938 | 14,650 | 16,231 | 7,298 | 7,788 | 6,387 |
| 2018 | 7,937 | 4,213 | 6,165 | 18,204 | 11,299 | 11,732 | 12,414 | 14,734 |
| 2019 | -3,194 | 0,165 | 0,883 | -2,674 | -0,110 | -2,666 | -4,456 | -2,023 |
| 2020 | -12,03 | -5,829 | -4,711 | -11,22 | -16,45 | -10,78 | -15,10 | -9,185 |
| 2021 | 13,844 | 9,208 | 15,933 | 38,900 | 28,777 | 12,141 | 22,466 | 13,301 |
| 2022 | 12,630 | 7,849 | 22,951 | 26,994 | 18,829 | 16,990 | 25,877 | 17,984 |
| 2023 | -1,304 | -4,144 | 0,855 | -18,18 | -7,357 | -4,056 | -10,69 | -2,965 |

**المصدر**: بيانات البنك الدولي

يعكس الجدول تطور معدلات التضخم، مقاسًا بمعامل تكميش إجمالي الناتج المحلي، في عينة من الدول العربية النفطية خلال الفترة الممتدة من 2000إلى 2023 .ويتأثر التضخم في هذه الدول بعدة عوامل، من أبرزها أسعار النفط العالمية، السياسات النقدية والمالية، التقلبات الاقتصادية العالمية، والأحداث الجيوسياسية.

1 تحليل تطور معدلات التضخم عبر فترات زمنية

- الفترة (2000-2003): استقرار نسبي في معدلات التضخم

شهدت أغلب الدول العربية النفطية معدلات تضخم منخفضة نتيجة لتطبيق سياسات نقدية ومالية تهدف إلى استقرار الأسعار .كما ساهمت وفرة السلع والخدمات الناتجة عن سياسات الإصلاح الاقتصادي في الحد من التضخم.

- تراوح معدل التضخم في السعودية، قطر، الإمارات، البحرين، وعمان بين 1%و1.5%.
- في الجزائر والكويت، كان التضخم بين 1.6%و2.5%.
- العراق سجل أعلى معدل تضخم بلغ 16.56%، بسبب فوضى الإنفاق الحكومي والإصدار النقدي المفرط.
- الفترة (2004-2008): ارتفاع حاد في معدلات التضخم

تميزت هذه الفترة بارتفاع أسعار النفط عالميًا، مما أدى إلى زيادة الإنفاق الحكومي وارتفاع الطلب المحلي، خصوصًا على العقارات والخدمات .كما ساهم ارتفاع أسعار السلع المستوردة في زيادة التضخم.

- تراوح التضخم بين 3%و5 %في الجزائر، السعودية، الكويت، وعمان.
- في الإمارات وقطر، وصل التضخم إلى 12%-10، وفي العراق تجاوز 25%.
- البحرين سجلت أقل معدل تضخم (2.73%).
- سنة 2009: انخفاض حاد في معدلات التضخم بسبب الأزمة المالية العالمية

أدت الأزمة المالية العالمية 2008 إلى تراجع كبير في الطلب العالمي على النفط، مما تسبب في انخفاض العائدات النفطية وانكماش اقتصادي حاد في الدول النفطية، وانخفاض معدلات التضخم إلى مستويات سالبة.

- أكبر الانخفاضات سُجلت في قطر (-24.2%)، عمان (-25.04%)، والكويت (-17.16%).
- الفترة (2010-2017): عودة النشاط الاقتصادي وتأثير تقلبات أسعار النفط

مع تعافي الاقتصاد العالمي، شهدت معظم الدول النفطية عودة تدريجية لمعدلات التضخم.

- بين 2010-2013، كانت معدلات التضخم متوسطة، حيث بلغ التضخم في العراق 16.58% في 2010، في حين بقي التضخم في الدول الأخرى عند 7-15%.
- بعد 2014، بدأت أسعار النفط بالانخفاض، مما أدى إلى تراجع التضخم، وحتى تسجيله قيمًا سالبة في بعض الدول في 2015 و2016.
- في 2017، شهدت الدول النفطية تعافيًا اقتصاديًا، وارتفع التضخم مجددًا، حيث سجلت الكويت والعراق أعلى المعدلات مقارنة بباقي الدول.
- الفترة (2018-2023): تقلبات اقتصادية حادة بسبب أزمات عالمية

2018-2019:استقرار نسبي في معدلات التضخم

- استمر التعافي الاقتصادي مع استقرار أسعار النفط عند مستويات متوسطة، مما أدى إلى معدلات تضخم مستقرة نسبيًا.
- تراوحت معدلات التضخم بين 4-6%في معظم الدول، مع تسجيل العراق أعلى نسبة (18.2% في 2018) بسبب أوضاعه الاقتصادية.

2020:انخفاض التضخم بسبب جائحة كورونا(COVID-19)

- شهدت سنة 2020 انكماشًا اقتصاديًا عالميًا بسبب الإغلاق العام وتراجع الطلب العالمي على النفط.
- سجلت معظم الدول معدلات تضخم سالبة بسبب انخفاض النشاط الاقتصادي، حيث سجلت الكويت (-16.45%)، قطر (-15.1%)، والإمارات (-12.03%).

2021-2022:ارتفاع حاد في التضخم بسبب الانتعاش الاقتصادي وأزمة أوكرانيا

- مع تعافي الاقتصاد العالمي بعد الجائحة وارتفاع أسعار النفط، شهدت الدول النفطية موجة تضخمية قوية.
- الحرب في أوكرانيا 2022 أدت إلى ارتفاع أسعار السلع عالميًا، مما أثر على الدول النفطية عبر زيادة تكلفة الواردات.
- سجل العراق 38.9%في 2021، وهو أعلى معدل تضخم، تلاه الكويت (28.77%) وقطر (22.46%).

2023:تراجع معدلات التضخم بسبب السياسات النقدية التقشفية

- مع تشديد السياسات النقدية عالميًا ورفع أسعار الفائدة للحد من التضخم، شهدت معظم الدول النفطية تباطؤًا في معدلات التضخم.

- عاد التضخم إلى قيم سالبة أو منخفضة، حيث سجلت الإمارات (-1.3%)، العراق (-18.18%)، وقطر (-10.69%).

2- خلاصة التحليل

يتضح من تحليل البيانات أن معدلات التضخم في الدول العربية النفطية تتأثر بشكل كبير بتغيرات أسعار النفط، الأوضاع الاقتصادية العالمية، والسياسات النقدية.

- في فترات ارتفاع أسعار النفط، تشهد الدول النفطية تضخمًا مرتفعًا بسبب زيادة الطلب المحلي والاستثمارات الأجنبية.
- في فترات الركود أو الأزمات العالمية (مثل 2009، 2015، و2020)، ينخفض التضخم أو يصبح سالبًا بسبب تراجع الطلب العالمي.
- الأحداث الاستثنائية، مثل جائحة كورونا (2020) والحرب في أوكرانيا (2022)، تؤثر بشكل كبير على التضخم من خلال تغيرات سريعة في أسعار السلع والنفط عالميًا.

3- الدروس المستفادة والتوصيات

أهمية تنويع الاقتصاد

- الدول التي لا تعتمد فقط على النفط (مثل الإمارات والسعودية) تمكنت من تقليل أثر التضخم والانكماش مقارنة بالدول المعتمدة بالكامل على النفط (مثل العراق والكويت والجزائر).
- التوصية :زيادة الاستثمارات في القطاعات غير النفطية مثل التكنولوجيا، الصناعة، والسياحة.

السياسات النقدية الفعالة تساعد في ضبط التضخم

- بعض الدول نجحت في التحكم في التضخم بشكل أفضل من غيرها، وذلك بفضل السياسات المالية المستقرة (مثل البحرين والإمارات).
- التوصية :استخدام أدوات السياسة النقدية مثل رفع أسعار الفائدة لكبح التضخم، وضبط الإنفاق الحكومي خلال فترات ارتفاع العوائد النفطية.

التخطيط لمواجهة الأزمات

- كلما انخفضت أسعار النفط أو حدثت أزمة عالمية، تتعرض هذه الدول للانكماش الحاد.
- التوصية :إنشاء صناديق سيادية أكبر لحماية الاقتصادات من تقلبات النفط، ووضع خطط طوارئ اقتصادية.

التوازن بين النمو الاقتصادي وضبط التضخم

- فترات النمو القوي (مثل 2004-2008، 2021-2022) رافقها تضخم مرتفع، مما قد يؤثر سلبًا على القوة الشرائية للسكان.

- التوصية :تحقيق نمو اقتصادي مستدام دون خلق تضخم مرتفع من خلال إدارة الطلب المحلي، وتعزيز الإنتاجية في القطاعات غير النفطية.

## رابعا: تشخيص محددات التنويع الاقتصادي لعينة من الدول العربية النفطية

تتشارك الدول العربية في مجموعة من الخصائص الاقتصادية مثل سوء استغلال الموارد الاقتصادية، كما أن معظم الاقتصادات هي أحادية الجانب تعتمد في مواردها على سلعة واحدة أو بعض السلع المحدودة في التصدير، وتتسم بتخلف وتفكك هياكلها الانتاجية وانخفاض الانتاج والانتاجية، كما تتميز بضيق السوق المحلية وتفتتها واعتمادها المطلق على التجارة الخارجية وضعف القاعدة التكنولوجية.[136]

### أ. تشخيص الهيكل الاقتصادي لعينة من الدول العربية النفطية

سنتطرق بهذا الجزء إلى تحليل الهيكل الاقتصادي لعينة من الدول العربية النفطية على وجه الخصوص.

#### ❖ قطاع الزراعة

لا تقتصر الأهمية الاقتصادية للزراعة على الدول ذات الاقتصادات الزراعية التي تشكل نسبة عالية من المشتغلين في هذا القطاع الاقتصادي، بل تتعداها إلى الدول الأخرى ذات الاقتصادات الصناعية التي تعتمد اعتمادا رئيسيا على الصناعة، وذلك لأهمية الزراعة الاقتصادية وقدرتها على توفير المنتجات الزراعية التي تُعد موادًا أولية لتطوير تلك الصناعة، فهي المصدر الرئيس لإشباع الحاجات الأساسية للإنسان من غذاء وكساء وسكن فإنها كذلك تغذي كثيرا من الصناعات بالمواد الأولية اللازمة لاستمرار عملها. كذلك تتجلى الأهمية الاقتصادية للزراعة من خلال توفير فرص عمل كثيرة، وفيما يخص توفير الموارد المالية فإنها توفر الموارد النقدية وتقديمها لغرض استخدامها في برامج التنمية الاقتصادية من خلال زراعة أنواع من المحاصيل الزراعية وخاصة التصديرية منها.[137]

ومنه يمكن إبراز أهم أسباب الاهتمام بوجوب التنمية الزراعية[138]:

- ✓ يعتبر القطاع الزراعي مصدر الغذاء الرئيس للسكان؛
- ✓ يعتبر القطاع الزراعي المصدر الرئيس للمواد الأولية اللازمة لقطاعات الإنتاج الأخرى وخاصة تلك التي تدخل ضمن نشاط الصناعات الزراعية؛
- ✓ فائض الإنتاج الزراعي يعتبر عاملا مهما في دعم الميزان التجاري للدولة إذا وجد هذا الفائض طريقة للأسواق الخارجية؛

---

[136] محمود علي شرقاوي، **"النمو الاقتصادي وتحديات الواقع"**، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص: 14.

[137] رحمن حسن الموسوي، **"الاقتصاد الزراعي"**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص:41.

[138] علي جذوع الشرفات، **"مبادئ الاقتصاد الزراعي"**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص- ص:348 – 349.

- ✓ تطور القطاع الزراعي تقنيا يساعد على تحرير قسم من الأيدي العاملة الزراعية للعمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى؛
- ✓ تطور القطاع الزراعي يؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي وبالتالي ارتفاع معدل دخول المزارعين مما سيؤدي إلى تحفيز نمو أسواق السلع الوطنية وزيادة النشاط الاقتصادي بصفة عامة.

ونظرا لأهمية هذا القطاع باتت التنمية الزراعية أيضا تحظى بالأولوية في الجهود الإنمائية العربية، وتحتل مكانة متقدمة في سلم السياسات الاقتصادية لدعمها. بالإضافة إلى هناك مستجدات كثيرة زادت من الأهمية النسبية للزراعة تتمثل في استمرار العجز الغذائي خلال العقدين الأخيرين وتفاقمه، وتحقيق إنجازات علمية مهمة في الآونة الأخيرة، وبصفة خاصة في مجال التكنولوجيا الحيوية وهندسة الجينات مما يفيد الزراعة والأنشطة المرتبطة بها بحثاً وتطويراً وإنتاجاً. هذا بالإضافة إلى تنامي أهمية أخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان وتلافي الآثار السلبية المتمثلة في زيادة التصحر وتلوث التربة والمياه والهواء وتدمير المراعي والغابات.

**الجدول رقم (08)**: مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لعينة من الدول العربية النفطية خلال الفترة (2000-2023) (الوحدة: % من الناتج المحلي الاجمالي)

| السنة | الإمارات | الجزائر | العراق | الكويت | عمان | قطر | السعودية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 2,263 | 8,395 | 4,635 | 0,355 | 1,965 | 0,373 | 4,901 |
| 2001 | 2,238 | 8,886 | 6,931 | 0,447 | 2,045 | 0,376 | 5,135 |
| 2002 | 2,203 | 8,413 | 8,563 | 0,517 | 2,026 | 0,257 | 5,038 |
| 2003 | 1,928 | 8,457 | 8,406 | 0,455 | 1,930 | 0,235 | 4,472 |
| 2004 | 1,665 | 7,722 | 6,939 | 0,405 | 1,690 | 0,182 | 3,868 |
| 2005 | 1,395 | 6,559 | 6,887 | 0,301 | 1,415 | 0,133 | 3,185 |
| 2006 | 1,094 | 6,366 | 5,826 | 0,237 | 1,225 | 0,122 | 2,920 |
| 2007 | 0,977 | 6,326 | 4,929 | 0,213 | 1,200 | 0,110 | 2,743 |
| 2008 | 0,827 | 5,550 | 3,848 | 0,160 | 0,974 | 0,125 | 2,293 |
| 2009 | 1,037 | 8,011 | 5,230 | 0,262 | 1,288 | 0,123 | 2,830 |
| 2010 | 0,735 | 7,532 | 5,162 | 0,452 | 1,247 | 0,118 | 2,619 |
| 2011 | 0,651 | 7,084 | 4,564 | 0,439 | 1,100 | 0,097 | 2,155 |
| 2012 | 0,628 | 8,027 | 4,124 | 0,360 | 1,016 | 0,094 | 2,071 |
| 2013 | 0,633 | 9,120 | 4,768 | 0,355 | 1,142 | 0,096 | 2,170 |
| 2014 | 0,629 | 9,407 | 4,929 | 0,451 | 1,113 | 0,117 | 2,289 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2015 | 0,724 | 10,533 | 4,192 | 0,538 | 1,730 | 0,161 | 2,773 |
| 2016 | 0,751 | 11,068 | 3,977 | 0,519 | 1,985 | 0,184 | 2,947 |
| 2017 | 0,762 | 11,032 | 2,977 | 0,525 | 1,985 | 0,215 | 2,867 |
| 2018 | 0,711 | 11,244 | 2,816 | 0,446 | 1,849 | 0,218 | 2,482 |
| 2019 | 0,747 | 11,479 | 3,770 | 0,370 | 1,995 | 0,260 | 2,560 |
| 2020 | 0,964 | 12,834 | 6,089 | 0,496 | 2,469 | 0,339 | 2,960 |
| 2021 | 0,943 | 11,235 | 3,279 | 0,473 | 2,392 | 0,298 | 2,675 |
| 2022 | 0,703 | 10,613 | 1,635 | 0,402 | 2,097 | 0,257 | 2,405 |
| 2023 | 0,701 | 13,087 | 2,804 | 0,474 | 2,310 | 0,293 | 2,715 |

**المصدر**: بيانات البنك الدولي

### 1- الاتجاه العام لمساهمة القطاع الزراعي

عند تحليل البيانات، نلاحظ تباينًا واضحًا بين الدول المدروسة في مساهمة القطاع الزراعي في ناتجها المحلي الإجمالي. إذ تشير الأرقام إلى تراجع نسبي للمساهمة الزراعية في الدول ذات الاقتصاد الأكثر اعتمادًا على النفط، بينما حافظت بعض الدول على مساهمة أكبر للقطاع الزراعي.

### 2- التحليل حسب الفترات الزمنية

أولًا: الفترة (2000-2019)

- **الإمارات العربية المتحدة** :شهدت مساهمة القطاع الزراعي انخفاضًا تدريجيًا من 2.263% في عام 2000 إلى 0.747% في 2019، مما يعكس توجه الاقتصاد الإماراتي نحو القطاعات غير الزراعية مثل السياحة والخدمات والتكنولوجيا.
- **الجزائر** :ارتفعت المساهمة من 8.395% في 2000 إلى 11.479% في 2019، ما يدل على استمرار دور القطاع الزراعي في الاقتصاد رغم الاعتماد الكبير على النفط والغاز.
- **العراق** :سجلت مساهمة متذبذبة، حيث بلغت ذروتها عند 8.563% في 2002، لكنها انخفضت إلى 3.770% في 2019 بسبب الأوضاع الأمنية والاقتصادية.
- **الكويت** :تراوحت المساهمة بين 0.355% في 2000 و0.370% في 2019، مما يعكس الاعتماد شبه الكلي على النفط والاستثمارات الخارجية.
- **عمان** :ارتفعت من 1.965% في 2000 إلى 1.995% في 2019، ما يشير إلى دعم متزايد للزراعة، وإن كان بطيئًا.
- **قطر** :لم تتجاوز المساهمة 0.373% في 2000 و0.260% في 2019، مما يدل على ضعف القطاع الزراعي بسبب الطبيعة الجغرافية.

- **السعودية** :تراجعت المساهمة من 4.901% في 2000 إلى 2.560% في 2019 رغم جهود المملكة في دعم الاستثمار الزراعي.

3- تأثير جائحة كورونا (2020-2023)

خلال هذه الفترة، شهد القطاع الزراعي تغيرات ملحوظة في بعض الدول بسبب اضطرابات سلاسل الإمداد وتعزيز الأمن الغذائي المحلي:

- **الإمارات:**
  - ارتفعت المساهمة إلى 0.964% في 2020 نتيجة تعزيز الأمن الغذائي أثناء الجائحة.
  - عادت إلى التراجع في 2021-2023 مع تحسن سلاسل الإمداد.
  - التركيز الحالي على التقنيات الزراعية الحديثة (كالزراعة العمودية والمائية والعضوية)
- **الجزائر:**
  - ارتفعت المساهمة إلى 12.834% في 2020 ثم 13.087% في 2023.
  - يعكس هذا استمرار الدعم الحكومي للقطاع الزراعي ضمن سياسات تنويع الاقتصاد.
- **العراق:**
  - ارتفعت المساهمة في 2020 إلى 6.089% لكنها انخفضت إلى 1.635% في 2022، قبل أن ترتفع مجددًا إلى 2.804% في 2023.
  - يعكس هذا التذبذب الأوضاع غير المستقرة، وضعف الدعم الحكومي للزراعة.
- **الكويت:**
  - بقيت المساهمة بين 0.402% و0.474% دون تغيير كبير.
  - الاعتماد الرئيسي على الواردات واستمرار ضعف القطاع الزراعي.
- **عمان:**
  - شهدت الزراعة نموًا من 1.995% في 2019 إلى 2.469% في 2020، واستمرت في الارتفاع إلى 2.310% في 2023.
  - يعود ذلك إلى استثمارات في الأمن الغذائي والمزارع الحديثة.
- **قطر:**
  - شهدت زيادة طفيفة بعد 2020 (0.293% في 2023) نتيجة تشجيع الزراعة الداخلية بعد الحصار الخليجي وجائحة كورونا.
- **السعودية:**
  - ارتفعت المساهمة إلى 2.960% في 2020 نتيجة دعم الإنتاج المحلي.

- تراجعت إلى 2.405% في 2022 واستقرت عند 2.715% في 2023، مما يعكس عودة التركيز على القطاعات الأخرى.

وكخلاصة لتحليل مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي نجد أن هذا القطاع مزال محدودا بسبب مجموعة من المعوقات وفي مقدمتها سيادة الزراعة المطرية التي تتأثر بدورها بالظروف المناخية غير المواتية، وخاصة أن غالبية هذه الدول تقع في مناطق جافة وشبه جافة هذا ما يجعل انتاجها الزراعي معرضا دائما للمحددات الجوية ولموجات الجفاف المتتالية. علاوة على ذلك تعاني هذه الدول من تدني كفاءة الري وقلة مساحة الأراضي المروية، بالاضافة إلى الفجوة التكنولوجية بين مخرجات البحوث الزراعية ومتطلبات التنمية الزراعية من جهة، وافتقارها على الأساليب والتقنيات الحديثة لتطوير المحاصيل الزراعية من جهة أخرى. كما ساهمت أيضا هجرة العمالة من هذا القطاع في تدنية أدائه، وتراجع هذه القوى العاملة بسبب ضعف البنى الأساسية والمرافق والخدمات المساندة في المناطق الزراعية والريفية من جهة، وتدني مستوى الأجور من جهة أخرى. كل هذه العوامل تجعل من الكفاءة الاقتصادية الزراعية بالدول العربية بشكل عام منخفضة مقارنة مع المستويات العالمية حيث تمثل نحو ثلث مستوياتها، ولا تخدم أيضا مسار التنمية الزراعية العربية بل تنذر بمزيد من الاعتماد على المصادر الخارجية في تأمين الاحتياجات من السلع الغذائية الأساسية وفي مقدمتها الحبوب والزيوت، ويتوقع أن تزداد الفجوة اتساعاً من حيث قيمتها أو كمياتها. لهذا ينبغي على جميع الدول العربية بشكل عام والدول العربية النفطية على وجه الخصوص التحرك نحو تطوير الإنتاج الزراعي في الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والمالية، ووضع خطط استراتيجية للنهوض بهذا القطاع لتنويع اقتصاداتها ومصادر دخلها، مما لا شك فيه أن تحقيق معدلات نمو جيدة لأنشطة القطاع الزراعي سوف تؤدي إلى تنمية الأنشطة والقطاعات الانتاجية والخدمية التي ترتبط بعلاقات تشابكية قوية معه. كما أن تعزيز التكامل الزراعي العربي بما ينسجم مع اقتصاد السوق يخدم هذه الدول في إطار تحرير التجارة للاستفادة من المزايا والاستثناءات التي تتيحها الاتفاقات التجارية الدولية.

### ❖ قطاع الصناعة

تعد الصناعة المحرك الأساسي في دفع عجلة التنمية، إذ تؤدي الصناعة إلى نمو قطاعات الاقتصاد القومي المختلفة من خلال قوى الدفع الأمامية والخلفية، فالاستثمار في صناعة معينة يخلق فرصا استثمارية جديدة في صناعات أخرى، حيث تستخدم الصناعة مدخلات انتاجية لإنتاج سلع معينة والتي تكون هي الأخرى مدخلات

انتاجية لصناعات أخرى، وهذا من خلال ظاهرة الاستثمار والجذب فتساهم الصناعة في نمو وتنويع هيكل الاقتصاد القومي[139].

كما تؤكد التجربة التاريخية الدور الحاسم للصناعة في تنمية بقية القطاعات الاقتصادية والاقتصاد القومي ككل أي خلق نمو اقتصادي متنامي ومتطور، فبالنسبة للدول المتقدمة صناعيا، نجد أن وراء تطور القطاعات الاقتصادية المختلفة، بما في ذلك الزراعة يكمن المستوى العالي من التطور الذي بلغته الصناعة في هذه الدول. بينما نلاحظ في أغلب الأقطار النامية إن الزراعة ما زالت متخلفة وإن معدلات نموها يكمن في أحد الأسباب الرئيسية في تخلف الصناعة، وهذا ما يوضح لماذا يزيد نصيب الفرد الواحد في البلدان الرأسمالية التي هي صناعية بشكل رئيسي من الإنتاج الزراعي بمقدار خمسة أضعاف أو أكثر عن مثيله في البلدان النامية التي هي زراعية بشكل رئسي.[140]

- **الصناعة الاستخراجية**

تعتمد الصناعة الاستخراجية على المواد الطبيعية حيث تكون مستخرجة من باطن الأرض كالمعادن، النفط، الغاز، الفوسفات....إلخ، حيث تحضى بمكانة بارزة بالبلدان الغنية بهذه الموارد، فهي تساهم في زيادة الإيرادات الحكومية من خلال تصديرها للخارج، وترفع من ناتجها المحلي الإجمالي. كما تعمل بصورة غير مباشرة في الحد من تداعيات ظاهرة الفقر، وذلك من خلال تحويل جزء من عوائدها في تقديم برامج تنموية تعزز المستوى المعيشي والرقي لمواطنيها، مع توفير الخدمات الأساسية مثل نشر التعليم والخدمات الصحية والضمان الاجتماعي، إلى جانب توفير المياه الصالحة للشرب والكهرباء والتخلص من النفايات وغيرها من خدمات البنية الأساسية. إلى جانب تقليص مستويات البطالة بإقامة مشاريع ضخمة في هذا القطاع لأنه يستوعب أيادي عاملة هائلة. وبالرغم من المزايا المتعددة بهذا القطاع إلا أن الكثير من البلدان الغنية بالموارد تخفق في استخدام قطاع الصناعات الاستخراجية لتنمية اقتصادية واجتماعية واسعة، ما يؤدي إلى وجود فروقات في توزيع الدخل مما يزيد من معدلات الفقر وتفشي البطالة، وتجعلها تعيش ضمن ما يسمى "بلعنة الموارد" وهو حال الدول العربية بصفة عامة والدول العربية النفطية بصفة خاصة.

**الجدول رقم (09)**: مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي لعينة من الدول العربية النفطية خلال الفترة (2000-2022) (الوحدة: % من الناتج المحلي الاجمالي)

---

[139] مُحَمَّد صفوت قابل، **"نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية"**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2008، ص:103.

[140] عبد الغفور حسن المعماري، **"اقتصاديات الانتاج الصناعي"**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص:19.

| البحرين | عمان | قطر | الكويت | العراق | الامارات | السعودية | الجزائر | السنوات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 28,1 | 49,3 | 58,4 | 48,02 | 84,1 | 34 | 41,9 | 40,8 | 2000 |
| 24,8 | 42,9 | 56,4 | 45,6 | 75,95 | 28 | 34,5 | 35,5 | 2001 |
| 24,4 | 42,1 | 59 | 41 | 72,13 | 27,8 | 33,4 | 32,8 | 2002 |
| 25,2 | 42 | 57,6 | 46,6 | 69,38 | 32 | 38,1 | 36,1 | 2003 |
| 28,2 | 42,4 | 62,2 | 47,7 | 60,25 | 32,8 | 42,2 | 37,9 | 2004 |
| 25,3 | 49,2 | 59,6 | 54,5 | 59,6 | 35,5 | 48,1 | 46 | 2005 |
| 26,5 | 48,6 | 61,9 | 55 | 57,55 | 37,1 | 50,1 | 45,9 | 2006 |
| 26,3 | 45,6 | 51,7 | 54,6 | 55,43 | 34,7 | 51,1 | 47 | 2007 |
| 26 | 51,4 | 61,7 | 59,5 | 58,05 | 38,2 | 57,2 | 45,5 | 2008 |
| 21,4 | 41,3 | 46,2 | 45,2 | 48,4 | 23,8 | 42,6 | 30 | 2009 |
| 24,4 | 47,7 | 55,7 | 51,5 | 51,6 | 31,6 | 47,8 | 34,7 | 2010 |
| 31 | 51,2 | 57,7 | 62,1 | 64,9 | 38,6 | 53,2 | 36,7 | 2011 |
| 25 | 53 | 58 | 65 | 59 | 40 | 47 | 35 | 2012 |
| 26,8 | 50 | 54,4 | 62,9 | 55,6 | 39,1 | 44,8 | 28,9 | 2013 |
| 24,7 | 47,6 | 50,5 | 55,1 | 53,3 | 33,7 | 40,2 | 25 | 2014 |
| 16 | 34,15 | 36,3 | 43,3 | 38,3 | 24,2 | 25,4 | 20 | 2015 |
| 12,2 | 28 | 30,3 | 38,9 | 32,7 | 20,4 | 22,5 | 15 | 2016 |
| 13,4 | 30,9 | 32,7 | 42,4 | 37,8 | 18,2 | 25,4 | 19,2 | 2017 |
| 16.2 | 36.1 | 36.1 | 48 | 47.1 | 25.9 | 29.9 | 22 | 2018 |
| 15 | 34.8 | 34.1 | 44.8 | 47 | 25 | 27.8 | 19.5 | 2019 |
| 12.3 | 31.6 | 28.7 | 33.9 | 34.4 | 18 | 20.2 | 12.3 | 2020 |
| 15.9 | 32.6 | 36.8 | 40.7 | 44.2 | 23.2 | 25.7 | 20.8 | 2021 |
| 18.3 | 38.3 | 44 | 53.8 | 56.4 | 29.9 | 33.1 | 30.8 | 2022 |

**المصدر**: تقارير احصائية سنوية صادرة عن صندوق النقد العربي خلال الفترة (2001-2023).

يُظهر الجدول تقلبات كبيرة في مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية (المتمثل أساسًا في النفط والغاز) في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للدول العربية النفطية خلال الفترة المدروسة.

1- تحليل اللتجاه العام لقطاع الصناعة الاستحراجية

- نسبة مساهمة هذا القطاع مرتفعة جدًا في الدول ذات الاعتماد الكبير على النفط، مثل العراق، الكويت، قطر، وعمان، حيث تجاوزت في بعض السنوات 50%إلى 80.%

- السعودية والإمارات والجزائر لديها نسب أقل نسبيًا مقارنة بالعراق والكويت، ولكنها لا تزال تُظهر اعتمادًا كبيرًا على الصناعات الاستخراجية.
- البحرين لديها أدنى نسبة مساهمة بين هذه الدول، مما يعكس تنوعًا اقتصاديًا أكبر مقارنة بالدول الأخرى.

2- تحليل التغيرات عبر السنوات

(2000-2008) : مرحلة النمو وارتفاع مساهمة القطاع

- في بداية الألفية، كانت مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية مرتفعة جدًا، حيث سجل العراق أعلى نسبة 84.1%عام 2000، تلاه قطر 58.4%والسعودية .41.9%
- خلال هذه الفترة، كانت هناك تقلبات طفيفة ولكن القطاع حافظ على هيمنته كمصدر رئيسي للناتج المحلي في جميع الدول.
- الارتفاع بين 2008-2004يمكن تفسيره بارتفاع أسعار النفط عالميًا وزيادة الإنتاج، ما عزز إيرادات هذا القطاع ورفع مساهمته في الناتج المحلي.

(2009-2014) : مرحلة التقلبات والانخفاض التدريجي

- 2009شهد تراجعًا كبيرًا في مساهمة القطاع في جميع الدول، حيث انخفضت النسبة في الجزائر من 45.5%إلى 30%، وفي السعودية من 57.2%إلى 42.6%، وفي العراق من 58.05%إلى 48.4%.
- يعود هذا التراجع إلى الأزمة المالية العالمية لعام 2008 التي أدت إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط، مما انعكس سلبًا على إيرادات الدول النفطية.
- بعد التعافي النسبي في 2011-2012، عاد الاتجاه نحو الانخفاض التدريجي، خصوصًا في عام 2014، حيث بدأت أسعار النفط العالمية في الانخفاض، مما أدى إلى تراجع حاد في مساهمة القطاع.

(2015-2017) :انخفاض حاد بسبب انهيار أسعار النفط

- 2015-2016سجلت أدنى المستويات في مساهمة القطاع الاستخراجي في الناتج المحلي، حيث تراجعت النسبة في الجزائر إلى 15%، والسعودية إلى 22.5%، والعراق إلى 32.7%، والكويت إلى 38.9%.
- السبب الرئيسي لهذا الانخفاض كان الانهيار الحاد في أسعار النفط عام 2014-2016، والذي أجبر العديد من الدول النفطية على تقليل إنتاجها، كما دفع بعضها إلى البحث عن استراتيجيات لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط.

3- الاختلافات بين الدول

أ. الدول ذات الاعتماد المرتفع على النفط

- العراق، الكويت، قطر، وعمان والجزائر أظهرت أعلى مستويات الاعتماد على الصناعات الاستخراجية، حيث بقيت المساهمة تتجاوز 50%في أغلب الفترات، وهو ما يعكس محدودية التنوع الاقتصادي.
- العراق تحديدًا سجل أعلى القيم، حيث بقيت المساهمة فوق 70%حتى 2006، ولكنها بدأت في التراجع بعد ذلك.

ب. الدول ذات التنوع النسبي

- الإمارات، السعودية، والبحرين أظهرت مستويات أقل من الاعتماد على هذا القطاع مقارنة بالدول الأخرى.
- الإمارات، رغم كونها منتجًا رئيسيًا للنفط، تمكنت من تنويع اقتصادها بفضل قطاعات مثل التجارة والسياحة والعقارات، حيث انخفضت مساهمة القطاع الاستخراجي من 34%عام 2000 إلى 18.2% عام 2017.
- السعودية بدأت بتطبيق برامج تنويع اقتصادي ضمن رؤية 2030، مما ساهم في تقليل مساهمة القطاع إلى 25.4%عام 2017.
- البحرين لديها أدنى مستوى اعتماد على الصناعات الاستخراجية، مما يعكس تحولها إلى مركز مالي وتجاري في المنطقة.

4- أسباب تراجع مساهمة القطاع الاستخراجي

✓ تقلبات أسعار النفط :لعبت أسعار النفط العالمية دورًا رئيسيًا في تحديد مساهمة القطاع، حيث تراجعت بشدة في فترات الأزمات (2008-2009 و2014-2016).

✓ تنويع الاقتصادات :بعض الدول (الإمارات، السعودية، البحرين) بدأت فعليًا بتقليل الاعتماد على النفط من خلال تطوير قطاعات بديلة.

✓ تراجع الإنتاج والاستثمارات :أدت بعض التغيرات الجيوسياسية والعوامل البيئية (مثل تباطؤ الإنتاج في بعض الدول) إلى خفض مساهمة القطاع في الناتج المحلي.

✓ زيادة الإنفاق الحكومي على القطاعات غير النفطية :توجه بعض الدول النفطية نحو الاستثمار في قطاعات مثل الصناعة التحويلية والسياحة والبنية التحتية قلل من الوزن النسبي للصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي.

5- التوقعات المستقبلية والتوصيات

- الدول النفطية تحتاج إلى الإسراع في تنويع اقتصاداتها، لأن الاعتماد المفرط على النفط يجعلها عرضة للصدمات الخارجية وتقلبات الأسواق العالمية.
- تطوير قطاع الطاقة المتجددة :بعض الدول مثل السعودية والإمارات بدأت الاستثمار في الطاقة الشمسية والهيدروجين كبدائل مستدامة.

- تعزيز القيمة المضافة للصناعات البترولية، مثل الاستثمار في الصناعات البتروكيميائية بدلًا من تصدير الخام فقط.
- إصلاحات هيكلية في الاقتصاد، مثل تحسين بيئة الأعمال وتحفيز القطاع الخاص لتخفيف الاعتماد على عائدات النفط.

كخلاصة لتحليل يُظهر الجدول اعتمادًا كبيرًا للدول العربية النفطية على قطاع الصناعات الاستخراجية، مع تباينات بين الدول وفقًا لمستوى التنوع الاقتصادي. رغم أن هذا القطاع كان المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في هذه الدول، إلا أن تراجع أسعاره عالميًا كشف عن هشاشة الاقتصادات غير المتنوعة. وبالتالي، فإن التحدي الرئيسي يكمن في تنويع مصادر الدخل والاستفادة من الموارد المالية المتاحة للاستثمار في قطاعات مستدامة تضمن استقرارًا اقتصاديًا على المدى البعيد.

- **الصناعة التحويلية**

تشكل الصناعات التحويلية عصبًا اقتصاديًّا للكثير من دول العالم، فهي تعد قاطرة للتنمية والازدهار لما لها القدرة على سد احتياجات الدول نفسها بنفسها دون اللجوء إلى الاستيراد من الخارج، فتعزز بذلك الاستقلال الاقتصادي بالبلاد، كما تساهم في التخلص من مشكلة الفقر بخلق فرص عمل لائقة عن طريق إقامة استثمارات بهذا القطاع الحيوي، والذي يمتاز بالقدرة الفائقة والكفاءة في التنويع الانتاجي مما سيدعم سلة الصادرات، وبالتالي سيعود النفع على الاقتصاد بتحقيق عدد أكبر من مصادر الدخل.

أما عن الصناعة التحويلية بالدول العربية تأخذ نسب هامشية ضئيلة جدا بسبب نقص الاستثمارات الموجهة للتصنيع، وعدم التقيد بالمواصفات والمقاييس وإجراءات مراقبة الجودة، وارتفاع تكاليف الإنتاج بالمقارنة مع الدول المتقدمة اقتصادياً نظراً لتدني المستوى التقني والإنتاجية في الدول العربية، مما يحد من قدرة السلع الصناعية العربية على المنافسة سواء داخل السوق العربية أو في السوق العالمية. بالإضافة إلى ضعف البنى المؤسسية الصناعية بما فيها المناطق الصناعية، والأطر التشريعية والتنظيمية لتطوير الإنتاج الصناعي وتسويقه، إضافة إلى محدودية الأسواق الوطنية، وإلى جانب هذه المعوقات، هناك أيضاً تحديات خارجية كثيرة اقتصادية وتجارية وتقانية لها انعكاساتها المهمة على ارتفاع حدة المنافسة في الأسواق الدولية، والحد من فرص وقدرة وصول الكثير من السلع الصناعية العربية إلى أسواق الدول المتقدمة اقتصادياً.

**الجدول رقم (10)**: مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لعينة من الدول العربية النفطية خلال الفترة (2000-2023) (الوحدة: % الناتج المحلي الإجمالي)

| السنة | الإمارات | الجزائر | العراق | الكويت | عمان | قطر | السعودية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 9,072 | 44,980 | 0,908 | 6,915 | 6,191 | 31,945 | 9,227 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2001 | 13,314 | 10,345 | 1,476 | 6,344 | 8,420 | 36,760 | 9,604 |
| 2002 | 13,063 | 9,261 | 1,522 | 7,828 | 8,556 | 36,763 | 9,882 |
| 2003 | 12,262 | 8,640 | 1,027 | 7,900 | 8,108 | 32,435 | 10,319 |
| 2004 | 11,512 | 7,861 | 1,761 | 8,311 | 7,982 | 25,617 | 10,102 |
| 2005 | 10,608 | 8,062 | 1,321 | 7,260 | 7,907 | 19,798 | 9,363 |
| 2006 | 9,657 | 8,116 | 1,541 | 5,479 | 10,103 | 15,166 | 9,440 |
| 2007 | 9,026 | 8,460 | 1,631 | 5,534 | 9,081 | 12,368 | 9,768 |
| 2008 | 8,600 | 8,821 | 1,684 | 4,426 | 9,592 | 10,166 | 8,808 |
| 2009 | 9,195 | 7,876 | 2,611 | 5,122 | 10,275 | 13,628 | 10,647 |
| 2010 | 8,475 | 9,371 | 2,270 | 5,978 | 10,046 | 12,528 | 10,828 |
| 2011 | 8,148 | 9,733 | 2,822 | 5,613 | 10,465 | 9,463 | 9,934 |
| 2012 | 8,085 | 8,559 | 2,722 | 5,964 | 9,932 | 10,524 | 9,727 |
| 2013 | 7,926 | 8,020 | 2,298 | 5,880 | 9,408 | 10,205 | 9,900 |
| 2014 | 8,115 | 9,878 | 1,877 | 5,542 | 8,631 | 10,142 | 10,832 |
| 2015 | 9,176 | 7,110 | 2,175 | 6,978 | 8,916 | 8,916 | 12,834 |
| 2016 | 9,327 | 6,899 | 2,253 | 7,202 | 7,914 | 8,476 | 13,198 |
| 2017 | 9,381 | 7,335 | 2,174 | 7,501 | 8,495 | 8,047 | 13,294 |
| 2018 | 8,926 | 7,077 | 2,032 | 7,428 | 9,091 | 8,237 | 12,570 |
| 2019 | 8,867 | 6,404 | 2,138 | 6,379 | 8,029 | 8,334 | 12,489 |
| 2020 | 10,292 | 6,282 | 2,588 | 9,092 | 8,356 | 7,911 | 12,638 |
| 2021 | 10,002 | 8,190 | 2,473 | 11,034 | 9,410 | 8,762 | 13,207 |
| 2022 | 9,821 | 10,215 | 2,516 | 7,856 | 10,071 | 9,285 | 14,436 |
| 2023 | 10,846 | 9,295 | 3,570 | 7,629 | 9,040 | 8,665 | 14,788 |

**المصدر:** تقارير احصائية سنوية صادرة عن صندوق النقد العربي خلال الفترة (2001-2024).

- يظهر الجدول تباينًا واضحًا في مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بين الدول العربية النفطية.
- تمتلك بعض الدول نسب مساهمة مرتفعة نسبيًا مثل الجزائر وقطر والإمارات والسعودية، بينما تسجل دول أخرى مساهمات منخفضة مثل العراق والكويت.
- بشكل عام، هناك استقرار نسبي في مساهمة الصناعة التحويلية في معظم الدول، مع بعض الانخفاضات في بعض الفترات نتيجة الأزمات الاقتصادية وتقلبات أسعار النفط.

1- تحليل تطور مساهمة الصناعة التحويلية حسب الدولة

أ. الدول ذات المساهمة المرتفعة

الجزائر

- الجزائر هي الدولة ذات أعلى مساهمة في الصناعة التحويلية مقارنة بالدول الأخرى، حيث كانت 44.98%عام 2000، لكنها تراجعت بشدة إلى 7.335%عام 2017.
- هذا التراجع الحاد يعود إلى اعتماد الجزائر الكبير على الصناعات النفطية وضعف تنمية الصناعات التحويلية رغم السياسات الصناعية المعلنة.
- بعد عام 2015، ظلت المساهمة تتراوح بين 9%-6%، مما يعكس تحديات كبيرة في تنويع الاقتصاد الجزائري.

قطر

- قطر تمتلك واحدة من أعلى النسب في بداية الفترة، حيث كانت 31.95%عام 2000، ولكنها انخفضت تدريجيًا إلى 8.047%عام 2017.
- هذا الانخفاض الحاد يعكس تحول الاقتصاد القطري نحو الاعتماد على الغاز الطبيعي المسال والاستثمارات المالية والخدمات بدلاً من الصناعة التحويلية.
- من عام 2010 فصاعدًا، أصبحت مساهمة الصناعة التحويلية لا تتجاوز 10%، مما يدل على أولويات اقتصادية جديدة.

الإمارات والسعودية

- الإمارات سجلت مساهمة مستقرة في حدود 10%-7%، مما يعكس سياستها في التنويع الصناعي، لا سيما في القطاعات المرتبطة بالطاقة المتجددة والتكنولوجيا.
- السعودية أظهرت تحسنًا طفيفًا بعد عام 2015، حيث ارتفعت المساهمة إلى 13.294%عام 2017 مقارنة بـ 9.227%في عام 2000، مما يعكس تأثير رؤية السعودية 2030 في تطوير القطاع الصناعي.

ب. الدول ذات المساهمة المنخفضة

العراق

- العراق لديه أدنى مساهمة في الصناعة التحويلية، حيث لم تتجاوز 3%طوال الفترة.
- يعود ذلك إلى الحروب وعدم الاستقرار السياسي، مما أعاق أي جهود لتنمية الصناعات التحويلية.
- التحسن الطفيف بعد عام 2015 يعكس بعض الإصلاحات الاقتصادية، لكنه لا يزال محدودًا.

الكويت وعمان

- الكويت سجلت مستويات منخفضة، حيث تتراوح مساهمتها بين 7%-5%خلال أغلب الفترات.

- عمان لديها مساهمة متوسطة، حيث تراوحت بين 10%-6، مما يشير إلى بعض المحاولات لتنويع الاقتصاد، لكنها لا تزال غير كافية.

2- تحليل الاتجاهات الزمنية وتأثير الأحداث الاقتصادية

الفترة (2000-2008) استقرار نسبي مع بعض الانخفاضات

- شهدت معظم الدول العربية النفطية مساهمة مستقرة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.
- قطر والإمارات كانتا الأعلى في المساهمة، بينما كانت العراق والكويت الأضعف.
- تراجع بسيط في بعض الدول نتيجة ارتفاع أسعار النفط، مما أدى إلى زيادة اعتمادها على العائدات النفطية بدلاً من تطوير الصناعة التحويلية.

الفترة (2009-2014)تراجع في معظم الدول

- تأثرت مساهمة الصناعة التحويلية بالأزمة المالية العالمية عام 2008، مما أدى إلى انخفاض في الاستثمار الصناعي في بعض الدول.
- الجزائر شهدت أكبر انخفاض بعد الأزمة، حيث تراجعت من 9.878%عام 2014 إلى 7.110% عام 2015.
- قطر انخفضت إلى 8.916%عام 2015، مما يدل على تحول الأولويات الاقتصادية.

الفترة (2015-2017)استقرار نسبي مع بعض التحسن في السعودية

- معظم الدول حافظت على مستويات مساهمة منخفضة ولكن ثابتة.
- السعودية أظهرت تحسنًا ملحوظًا بعد إطلاق رؤية 2030، حيث ارتفعت مساهمة الصناعة التحويلية من 9.363%عام 2005 إلى 13.294% عام 2017.
- الكويت بدأت في تحسين مساهمتها ولكن بمعدلات بطيئة.

اما الاتجاهات العامة للفترة (2018-2022)

- شهدت معظم الدول العربية النفطية استقرارًا نسبيًا في مساهمة الصناعة التحويلية خلال الفترة بين 2018 و2022، مع تحسن طفيف في بعض الدول مثل السعودية والجزائر، بينما بقيت مساهمة القطاع منخفضة في العراق والكويت.
- تأثرت الصناعة التحويلية بعدة عوامل رئيسية خلال هذه الفترة، من بينها:
- جائحة كوفيد-19 (2020-2021): أدت إلى تباطؤ الإنتاج الصناعي العالمي وانخفاض الطلب على العديد من المنتجات التحويلية.
- تقلبات أسعار النفط: أثرت بشكل غير مباشر على السياسات الاقتصادية للدول النفطية، حيث ركزت بعضها على تعزيز القطاعات غير النفطية.

- الإصلاحات الاقتصادية ورؤى التنمية: مثل رؤية السعودية 2030 والاستراتيجيات الصناعية في الإمارات وقطر.

4- العوامل المؤثرة على مساهمة الصناعة التحويلية

✓ تقلبات أسعار النفط :الدول التي تعتمد على النفط بشكل رئيسي تميل إلى إهمال تطوير الصناعة التحويلية في أوقات ارتفاع الأسعار.

✓ الإصلاحات الاقتصادية :بعض الدول مثل السعودية والإمارات بدأت بتنفيذ إصلاحات لتعزيز القطاع الصناعي، مما أدى إلى استقرار أو ارتفاع المساهمة في السنوات الأخيرة.

✓ عدم الاستقرار السياسي :العراق والجزائر تأثرتا بشدة بعدم الاستقرار، مما أدى إلى ضعف الاستثمار الصناعي.

✓ الاستثمارات في القطاعات الأخرى :قطر والكويت فضّلتا الاستثمار في الخدمات المالية والبنية التحتية بدلًا من الصناعات التحويلية.

وكخلاصة لتحليل تعكس البيانات ضعفًا عامًا في مساهمة القطاع الصناعي التحويلي في الاقتصادات العربية النفطية، باستثناء بعض الدول التي تحاول تنويع اقتصادها. لا تزال الصناعة التحويلية بحاجة إلى إصلاحات هيكلية واستثمارات أكبر لضمان استدامة النمو الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط. لذلك ينبغي على هذه الدول:

✓ تعزيز سياسات التنويع الاقتصادي :يجب على الدول النفطية الاستثمار في الصناعات التحويلية عالية القيمة مثل الصناعات البتروكيميائية والتكنولوجيا المتقدمة.

✓ تشجيع الاستثمار الأجنبي في القطاع الصناعي :يمكن تحقيق ذلك عبر تحسين مناخ الأعمال وتقديم الحوافز للمستثمرين.

✓ زيادة دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، خصوصًا في الدول التي تعاني من ضعف في القطاع الصناعي مثل العراق والكويت.

✓ تعزيز البحث والتطوير الصناعي، كما تفعل الإمارات والسعودية، لرفع مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.

- **قطاع الخدمات**

يعتبر قطاع الخدمات شريان الاقتصاد، فهو المرآة التي تعكس مدى تقدم الدول، وبات المحدد الرئيس للمستوى الحقيقي لتطور اقتصاداتها، وتعاظم دور هذا القطاع في الدول العربية أيضا، نظرا لضعف الانتاج والأداء في قطاعي الصناعة والزراعة. وأصبح يستوعب على أكثر من 60% من اليد العاملة، إلا أنه يبقى هذا القطاع بالدول العربية أقل منافسة لقطاع الخدمات الموجود بالدول المتقدمة الأخرى، وهذا راجع لهيمنة الخدمات التقليدية والتي تشمل التجارة والنقل والموصلات...إلخ، وهي غير كفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بهذه الدول،

في حين التوجه نحو الخدمات الجديدة وتفعيلها كقطاع المعلومات والاتصالات والخدمات المالية وغيرها، يساهم في تحقيق نمو بالإنتاجية التي تزيد من تنافسية قطاع الخدمات أمام الدول الأكثر تطورا في هذا المجال.

**الجدول رقم (11)**: مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لعينة من الدول العربية النفطية خلال الفترة (2000-2023) (الوحدة: % الناتج المحلي الإجمالي)

| السنة | الإمارات | الجزائر | العراق | عمان | السعودية |
|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 49,220 | 33,111 | 10,859 | 43,085 | 40,291 |
| 2001 | 48,085 | 43,993 | 16,085 | 45,698 | 43,051 |
| 2002 | 50,251 | 44,685 | 17,815 | 46,347 | 42,921 |
| 2003 | 48,951 | 43,000 | 21,800 | 46,728 | 40,565 |
| 2004 | 46,656 | 41,318 | 31,722 | 46,021 | 38,517 |
| 2005 | 42,961 | 39,523 | 30,018 | 40,277 | 34,256 |
| 2006 | 41,003 | 38,370 | 33,231 | 39,976 | 33,762 |
| 2007 | 44,183 | 39,714 | 35,416 | 42,402 | 33,807 |
| 2008 | 41,155 | 39,574 | 34,266 | 36,253 | 30,512 |
| 2009 | 46,918 | 46,137 | 43,537 | 43,053 | 41,723 |
| 2010 | 47,587 | 43,602 | 39,686 | 39,939 | 38,609 |
| 2011 | 42,271 | 44,651 | 33,482 | 37,014 | 33,993 |
| 2012 | 42,804 | 44,911 | 35,889 | 37,476 | 34,948 |
| 2013 | 45,163 | 46,793 | 37,963 | 39,731 | 37,734 |
| 2014 | 47,382 | 47,904 | 40,112 | 42,313 | 40,318 |
| 2015 | 55,922 | 52,110 | 51,250 | 50,115 | 51,552 |
| 2016 | 58,221 | 52,394 | 50,780 | 53,333 | 53,594 |
| 2017 | 56,710 | 51,222 | 47,034 | 52,022 | 51,315 |
| 2018 | 52,370 | 49,426 | 44,191 | 47,507 | 45,715 |
| 2019 | 54,729 | 50,480 | 44,424 | 50,673 | 48,469 |
| 2020 | 56,862 | 52,804 | 54,820 | 55,024 | 53,310 |
| 2021 | 51,917 | 48,488 | 42,618 | 49,156 | 47,116 |
| 2022 | 48,213 | 42,785 | 33,032 | 43,061 | 39,862 |
| 2023 | 51,575 | 45,616 | 42,256 | 46,428 | 44,872 |

**المصدر**: بيانات البنك الدولي.

شهد قطاع الخدمات تطورات مهمة نتيجة عوامل اقتصادية، سياسية، وتكنولوجية. يستعرض هذا التحليل التغيرات في مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لدول عربية نفطية خلال الفترات الزمنية المختلفة.

1- الاتجاهات العامة لاداء قطاع الخدمات عبر فترات زمنية

المرحلة الأولى: (2000-2004) – نمو تدريجي وتأثيرات اقتصادية متباينة

- الإمارات والسعودية :حافظ قطاع الخدمات على مساهمة مرتفعة نسبيًا، لكنه شهد تذبذبًا طفيفًا، حيث تراجعت نسبة مساهمته في الإمارات من 49.2%عام 2000 إلى 46.6% عام 2004، وفي السعودية من 40.3%إلى 38.5 %خلال نفس الفترة.
- الجزائر والعراق :شهدت الجزائر نموًا في قطاع الخدمات، حيث ارتفعت مساهمته من 33.1%عام 2000 إلى 41.3% في 2004، مما يعكس تحسن الأداء الاقتصادي بعد إصلاحات في قطاع الخدمات والبنية التحتية. في المقابل، ارتفعت مساهمة الخدمات في العراق من 10.8%إلى 31.7 % نتيجة تحولات اقتصادية بعد الغزو الأمريكي في 2003.
- عمان :شهدت استقرارًا نسبيًا في قطاع الخدمات مع نمو طفيف من 43.1%عام 2000 إلى 46.0% عام 2004، مما يعكس التركيز على السياحة والتجارة البحرية.

المرحلة الثانية: (2005-2014) – تأثير الطفرات النفطية وأزمات الاقتصاد العالمي

- خلال هذه الفترة، تأثرت الدول النفطية بارتفاع أسعار النفط (2008) ثم الأزمة المالية العالمية (2009).
- السعودية والإمارات :شهد قطاع الخدمات تراجعًا طفيفًا بين 2005 و2008، لكنه بدأ بالتعافي بعد 2009، حيث وصلت مساهمته في السعودية إلى 40.3%عام 2014، وفي الإمارات إلى 47.3%، مما يعكس تعزيز دور الخدمات المالية والتجارية.
- العراق :شهد قطاع الخدمات نموًا ملحوظًا، حيث ارتفع من 30.0%عام 2005 إلى 40.1% عام 2014، نتيجة إعادة الإعمار والطلب المتزايد على الخدمات بعد الاستقرار النسبي في بعض الفترات.
- عمان :حافظت على مساهمة مستقرة لقطاع الخدمات، حيث تراوحت النسبة بين 42%-39، ما يعكس توجه البلاد نحو التنويع الاقتصادي عبر السياحة والخدمات اللوجستية.
- الجزائر :حقق قطاع الخدمات نموًا تدريجيًا حيث ارتفعت مساهمته إلى 47.9%عام 2014، مما يشير إلى دور الخدمات العامة والتوسع في البنية التحتية.

المرحلة الثالثة: (2015-2023) – الإصلاحات الاقتصادية وتأثيرات جائحة كورونا

- قفزة كبيرة في قطاع الخدمات (2015-2017):

- الإمارات: ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات بشكل حاد من 47.3%عام 2014 إلى 58.2% في 2016 بسبب زيادة الاعتماد على السياحة، النقل، والخدمات المالية.
- السعودية: شهدت أيضًا ارتفاعًا واضحًا إلى 53.6%عام 2016 نتيجة التحولات الاقتصادية وبرامج الرؤية 2030.
- العراق والجزائر وعمان سجلت جميعها مستويات مرتفعة خلال نفس الفترة.

- تأثير جائحة كورونا (2020-2021):

- أدى الإغلاق الاقتصادي العالمي إلى تراجع مساهمة قطاع الخدمات في بعض الدول، لكنه ارتفع في دول أخرى نتيجة زيادة الطلب على الخدمات الصحية والرقمية.
- الإمارات سجلت ارتفاعًا إلى 56.8%عام 2020، وكذلك السعودية إلى 53.3%، بينما شهد العراق قفزة كبيرة إلى 54.8%بسبب الاعتماد على الخدمات المحلية نتيجة الإغلاق.
- بعد الجائحة، انخفضت مساهمة الخدمات في معظم الدول عام 2022 لكنها عادت للارتفاع مجددًا في 2023، خاصة في العراق (42.2%)، وعمان (46.4%).

2- العوامل المؤثرة في تطور قطاع الخدمات

أ. أسعار النفط والتنوع الاقتصادي:

- الدول التي اعتمدت على النفط مثل العراق شهدت تقلبات كبيرة في مساهمة الخدمات، بينما الدول التي تبنت التنويع الاقتصادي (الإمارات) حققت نموًا مستدامًا.

ب. الإصلاحات الاقتصادية:

- الإمارات والسعودية ركزتا على تطوير قطاع الخدمات ضمن استراتيجيات رؤية 2030، مما أدى إلى تحسن مستمر في مساهمة القطاع.
- الجزائر والعراق اعتمدتا بشكل أكبر على الخدمات الحكومية، مما جعل نمو القطاع مرتبطًا بالإنفاق العام.

ج. الأزمات الاقتصادية والسياسية:

- الحروب والأزمات (حرب العراق، الأزمة المالية العالمية، جائحة كورونا) أثرت على مساهمة الخدمات بشكل متباين بين الدول.

د. التطور التكنولوجي والتحول الرقمي:

- أدى انتشار التكنولوجيا المالية والخدمات الإلكترونية إلى تعزيز مساهمة قطاع الخدمات، خاصة في الإمارات والسعودية.

وكخلاصة للتحليل يشكل قطاع الخدمات مكونًا حيويًا لاقتصادات الدول العربية النفطية، حيث شهد نموًا متفاوتًا بين الدول خلال الفترة 2000-2023. ومع استمرار التحولات الاقتصادية، من المتوقع أن يلعب هذا القطاع دورًا رئيسيًا في تعزيز التنويع الاقتصادي والاستقرار المالي في المنطقة. لذلك ينبغي على هذه الدول:

- ✓ زيادة الاستثمارات في الخدمات الرقمية والتكنولوجية، خاصة في العراق والجزائر حيث لا يزال التحول الرقمي بطيئًا.
- ✓ تعزيز الإصلاحات الاقتصادية لدعم قطاع الخدمات، خاصة في السعودية وعمان، لضمان استدامة النمو في هذا القطاع.
- ✓ تنويع مصادر الدخل القومي من خلال الخدمات، مثل السياحة واللوجستيات والخدمات المالية، للحد من تأثير تقلبات أسعار النفط.
- ✓ تطوير البنية التحتية للخدمات، لا سيما في العراق والجزائر، لضمان مساهمة أعلى للقطاع في الناتج المحلي.

ب. **تشخيص هيكل التجارة الخارجية لعينة من الدول العربية النفطية**

تعرف نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الاجمالي أو بما تعرف بمؤشر الانفتاح التجاري مستويات مرتفعة لعينة الدول المدروسة، ولكن هذا نتيجة لارتفاع صادرات المحروقات التي ترتبط بشكل مباشر مع أسعارها في الأسواق الدولية. حيث اقتصادات هذه الدول خارج قطاع المحروقات تعتبر منغلقة. مما يعكس لنا غياب جهاز انتاجي قادر على احلال الواردات واختراق أسواق دولية. وفيما يلي سنتطرق لإعطاء صورة حول تركيبة سلة الصادرات والواردات بهذه الدول للفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2023.

❖ **تركيبة سلة الصادرات:** تشهد اجمالي سلة الصادرات تركز شديد، حيث تسيطر عليها صادرات المحروقات والجدول الموالي يوضح تركيبتها.

**الجدول رقم (12):** تركيبة سلة الصادرات لعينة من الدول العربية النفطية خلال الفترة (2000-2023)

(الوحدة: % من الصادرات السلع)

| الدول | | 2000-2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2019 | 2021 | 2023 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الإمارات | صادرات النفط | 63,56 | 37,65 | 31,56 | 36 | 77,84 | 70,32 | 68,2 |
| | صادرات المصنوعات | 4,42 | 10,29 | 12,33 | 11,19 | 8,44 | 10,75 | 8,81 |
| | صادرات المعادن | 2,11 | 2,69 | 3,27 | 4,64 | 3,77 | 4,79 | 3,43 |
| | صادرات المواد الغذائية | 1,19 | 1,91 | 2,25 | 2,03 | 3 | 3,13 | 2,89 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | صادرات أخرى | 28,72 | 47,46 | 50,59 | 46,14 | 6,95 | 11,01 | 16,67 |
| البحرين | صادرات النفط | 71,27 | 50,36 | 45,02 | 50,18 | 42,13 | 0,05 | 0,25 |
| | صادرات المصنوعات | 10,17 | 23,81 | 23,55 | 21,35 | 27,14 | 19,4 | 28,61 |
| | صادرات المعادن | 16,81 | 19,47 | 22,78 | 21,13 | 23,75 | 41,52 | 62,32 |
| | صادرات المواد الغذائية | 1,48 | 2,82 | 3,27 | 3,46 | 4,34 | 3,53 | 8,34 |
| | صادرات أخرى | 0,27 | 27,35 | 28,93 | 25,23 | 29,78 | 54,9 | 29,09 |
| الكويت | صادرات النفط | 94,51 | 92,5 | 92,74 | 93,57 | 94,37 | 94,63 | 95,52 |
| | صادرات المصنوعات | 4,65 | 6,09 | 5,77 | 5,05 | 4,72 | 4,6 | 3,72 |
| | صادرات المعادن | 0,16 | 0,25 | 0,18 | 0,17 | 0,14 | 0,16 | 0,13 |
| | صادرات المواد الغذائية | 0,25 | 0,81 | 0,92 | 0,81 | 0,49 | 0,51 | 0,47 |
| | صادرات أخرى | 0,43 | 0,35 | 0,39 | 0,4 | 0,28 | 0,1 | 0,16 |
| عمان | صادرات النفط | 82,99 | 76,16 | 76,05 | 73,68 | 76,31 | 65,29 | 74,19 |
| | صادرات المصنوعات | 8,88 | 14,78 | 14,85 | 15,79 | 14,71 | 24,34 | 16,01 |
| | صادرات المعادن | 1,88 | 4,46 | 3,65 | 6,23 | 5,05 | 6,14 | 5,94 |
| | صادرات المواد الغذائية | 2,86 | 4,23 | 5,04 | 4,15 | 3,54 | 4,07 | 3,71 |
| | صادرات أخرى | 3,39 | 0,37 | 0,41 | 0,15 | 0,39 | 0,16 | 0,15 |
| قطر | صادرات النفط | 89,22 | 83,66 | 85,04 | 87,56 | 88,81 | 84,4 | 86,54 |
| | صادرات المصنوعات | 5,22 | 10,06 | 8,18 | 6,92 | 9,86 | 9,04 | 10,06 |
| | صادرات المعادن | 0,17 | 0,57 | 0,44 | 0,5 | 2,24 | 2,79 | 2,33 |
| | صادرات المواد الغذائية | 0,02 | 0,21 | 0,09 | 0,04 | 0,01 | 0,06 | 0,08 |
| | صادرات أخرى | 5,36 | 14,99 | 13,99 | 11,4 | 6,7 | 9,96 | 8,72 |
| السعودية | صادرات النفط | 88,56 | 78,43 | 77,55 | 79,85 | 79,62 | 77,49 | 0,01 |
| | صادرات المصنوعات | 9,61 | 18,11 | 18,37 | 16,71 | 16,57 | 18,89 | 94,99 |
| | صادرات المعادن | 0,24 | 1,31 | 1,39 | 1,41 | 1,27 | 1,57 | 0,17 |
| | صادرات المواد الغذائية | 0,82 | 1,84 | 2,03 | 1,66 | 1,37 | 1,41 | 2,2 |
| | صادرات أخرى | 0,77 | 0,31 | 0,66 | 0,37 | 1,17 | 0,64 | 2,63 |

**المصدر**: بيانات البنك الدولي.

1- تحليل تطور سلة الصادرات لكل دولة

❖ الإمارات العربية المتحدة: تحول تدريجي نحو التنويع

- انخفاض تدريجي في اعتماد النفط :سجلت صادرات النفط تراجعًا من 63.5%خلال 2000-2014 إلى 31.5% في 2016، لكنها ارتفعت لاحقًا لتصل إلى 68.2%في 2023، مما يعكس تقلبات الأسعار.
- دور المصنوعات :ارتفعت صادرات المصنوعات من 4.4%إلى 12.3 %عام 2016 لكنها تراجعت إلى 8.8%عام 2023، مما يشير إلى صعوبات في تنمية القطاع الصناعي.
- زيادة طفيفة في صادرات المعادن والمواد الغذائية :يعكس ذلك تنوعًا جزئيًا في الاقتصاد، لكنه لا يزال محدودًا.
- تقلب في "الصادرات الأخرى :"ارتفعت إلى 50.5%في 2016 لكنها انخفضت إلى 16.6%في 2023، مما قد يشير إلى انخفاض صادرات الخدمات والمنتجات غير النفطية الأخرى.

النتيجة :الإمارات قطعت خطوات كبيرة في التنويع الاقتصادي، لكنها لا تزال تعتمد بشكل أساسي على النفط.

❖ البحرين: اعتماد متزايد على المعادن والمصنوعات

- انخفاض كبير في صادرات النفط :تراجعت مساهمة النفط في الصادرات من 71.2% -2000 2014 إلى 0.25% في 2023، مما يعكس تحولًا جذريًا في الاقتصاد.
- صعود قوي لصادرات المعادن :ارتفعت من 16.8%إلى 62.3 %في 2023، مما يعكس زيادة استغلال الموارد المعدنية، مثل الألمنيوم.
- نمو صادرات المصنوعات :ارتفعت من 10.1%إلى 28.6%، مما يعكس تحسن القطاع الصناعي.
- تحسن طفيف في صادرات المواد الغذائية :مما قد يعكس زيادة الإنتاج المحلي أو إعادة التصدير.

النتيجة :البحرين نجحت في تنويع صادراتها بعيدًا عن النفط، حيث أصبحت المعادن والمصنوعات تشكل غالبية الصادرات.

❖ الكويت: استمرار الهيمنة النفطية

- استمرار اعتماد الكويت شبه الكلي على النفط :حيث لم تنخفض مساهمة النفط في الصادرات عن 92%طوال الفترة، بل ارتفعت إلى 95.5%في 2023.
- ضعف صادرات المصنوعات :لم تتجاوز 6.09%عام 2015، وتراجعت إلى 3.7%عام 2023.
- مساهمة ضعيفة للمعادن والمواد الغذائية :حيث بقيت أقل من 1%طوال الفترة.

النتيجة :لم تحقق الكويت تقدمًا في التنويع الاقتصادي، وظلت تعتمد على النفط بشكل شبه كامل.

❖ عمان: تقدم متواضع في التنويع

- انخفاض صادرات النفط تدريجيًا :من (2014-2000) 82.9%إلى 73.6% عام 2017، لكنها ارتفعت مجددًا إلى 74.1%في 2023.

- تحسن في صادرات المصنوعات :حيث ارتفعت من 8.8%إلى 16.0%، مما يعكس تطور القطاع الصناعي.
- نمو في صادرات المعادن :حيث زادت من 1.8%إلى 5.9%، وهو مؤشر إيجابي.
- استقرار في صادرات المواد الغذائية :حيث بقيت بين 2.8%و4.0 %خلال الفترة.

النتيجة :أحرزت عمان تقدمًا معتدلًا في التنويع لكنها لا تزال تعتمد بشكل كبير على النفط.

❖ قطر: تباطؤ في تنويع سلة صادراتها

- استمرار الاعتماد على النفط :حيث بقيت مساهمته في الصادرات مرتفعة (85-89%) طوال الفترة، مع انخفاض طفيف إلى 86.5%في 2023.
- زيادة طفيفة في صادرات المصنوعات :ارتفعت إلى 10.06%في 2023، لكن التقدم لا يزال محدودًا.
- ضعف صادرات المعادن والمواد الغذائية :حيث لم تتجاوز 2.3% و0.08% على التوالي في 2023.
- عدم استقرار في "الصادرات الأخرى :"مما يعكس تذبذب في الأسواق البديلة.

النتيجة :لا تزال قطر تعتمد بشكل كبير على النفط، مع محاولات بطيئة في التنويع.

❖ السعودية: التحول الكبير نحو التصنيع

- انخفاض مساهمة النفط بشكل ملحوظ :من 88.5%خلال 2000-2014
- قفزة هائلة في صادرات المصنوعات :حيث ارتفعت إلى 94.9%في 2023، مما يعكس نجاح سياسات التصنيع وفق رؤية 2030.
- استقرار صادرات المعادن والمواد الغذائية :لكنها لا تزال منخفضة (2.2% للمواد الغذائية و0.17% للمعادن)

النتيجة :السعودية نجحت في تحقيق تحول جذري في هيكل الصادرات، حيث أصبحت المصنوعات تحتل مكانة رئيسية.

2- العوامل المؤثرة على تركيبة الصادرات

تقلبات أسعار النفط:

- ارتفاع أسعار النفط أدى إلى زيادة اعتماده في الكويت وقطر، بينما دفع تذبذبه الإمارات والسعودية إلى التنويع.

الإصلاحات الاقتصادية ورؤى التنمية:

- السعودية (رؤية 2030) أدت إلى قفزة في التصنيع.
- الإمارات وعمان اتجهتا لتعزيز التصنيع والخدمات.
- الكويت وقطر لا تزالان تعتمدان على النفط بشكل كبير.

وكخلاصة القول يظهر التحليل تباينًا واضحًا بين الدول في قدرتها على تنويع صادراتها، حيث كانت السعودية والبحرين الأكثر نجاحًا، بينما لا تزال الكويت وقطر تعتمد على النفط. على المدى الطويل، تحتاج الدول النفطية إلى استراتيجيات قوية لضمان استدامة اقتصادها بعيدًا عن التقلبات النفطية. ويجب ان تقوم ب:

- ✓ تعزيز التصنيع وتنمية الصادرات غير النفطية، خاصة في الكويت وقطر.
- ✓ زيادة الاستثمارات في القطاعات التكنولوجية والخدمات، كما فعلت الإمارات والسعودية.
- ✓ تحفيز الصناعات الغذائية والمعادن، حيث لا تزال مساهمتها ضعيفة في معظم الدول.
- ✓ استغلال التكنولوجيا والتحول الرقمي لتعزيز التصدير في المجالات غير التقليدية.

**تركيبة سلة الواردات:** إن غياب التنويع في الجهاز الانتاجي وافتقار للتكنولوجيا مع غياب الخبرة للأيادي العاملة تعتبر مجموعة من العوامل التي ترفع من مستويات سلة الواردات والجدول الموالي يوضح ذلك.

**الجدول رقم (13):** تركيبة سلة الواردات لعينة من الدول العربية النفطية خلال الفترة (2000-2023)

(الوحدة: % من واردات السلع)

| الدول | | 2000-2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2019 | 2021 | 2023 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الإمارات | واردات المواد الخام الزراعية | 0,58 | 0,27 | 0,27 | 0,31 | 0,43 | 0,42 | 0,43 |
| | واردات المصنوعات | 76,36 | 46,36 | 48,46 | 71,31 | 60,02 | 51,93 | 54,86 |
| | واردات المعادن | 3,2 | 2,18 | 2,18 | 2,57 | 2,89 | 2,52 | 2,18 |
| | واردات المواد الغذائية | 7,95 | 5,79 | 5,79 | 7 | 6,18 | 5,36 | 4,99 |
| | واردات أخرى | 11,91 | 45,4 | 43,3 | 18,81 | 30,48 | 39,77 | 37,54 |
| البحرين | واردات المواد الخام الزراعية | 0,67 | 0,74 | 0,84 | 0,69 | 0,55 | 0,77 | 0,64 |
| | واردات المصنوعات | 43,72 | 52,17 | 56,35 | 53,36 | 45,68 | 56,87 | 57,28 |
| | واردات المعادن | 4,39 | 7,88 | 6,68 | 8,14 | 12,53 | 25,45 | 20,47 |
| | واردات المواد الغذائية | 8,5 | 11,67 | 11,92 | 10,34 | 9,75 | 12,28 | 13,91 |
| | واردات أخرى | 42,73 | 27,54 | 24,21 | 27,47 | 31,49 | 4,63 | 7,7 |
| الكويت | واردات المواد الخام الزراعية | 0,46 | 0,54 | 0,5 | 0,49 | 0,55 | 0,59 | 0,47 |
| | واردات المصنوعات | 61,59 | 78,16 | 80,14 | 80 | 78,24 | 75,62 | 76,26 |
| | واردات المعادن | 2,07 | 2,55 | 2,6 | 2,55 | 2,94 | 2,89 | 2,32 |
| | واردات المواد الغذائية | 13,95 | 15 | 15,05 | 16,49 | 16,63 | 17,11 | 15 |
| | واردات أخرى | 21,93 | 3,75 | 1,71 | 0,47 | 1,64 | 3,79 | 5,95 |
| عمان | واردات المواد الخام الزراعية | 0,5 | 0,54 | 0,46 | 0,45 | 0,41 | 0,45 | 0,43 |
| | واردات المصنوعات | 67,26 | 68,99 | 67,62 | 58,53 | 71,49 | 58,71 | 53,22 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | واردات المعادن | 4,38 | 5,19 | 5,45 | 7,49 | 8,15 | 10,41 | 6,75 |
| | واردات المواد الغذائية | 12,8 | 12,25 | 15,64 | 13,62 | 17,25 | 16,61 | 13,69 |
| | واردات أخرى | 15,05 | 13,03 | 10,83 | 19,91 | 2,7 | 13,82 | 25,91 |
| قطر | واردات المواد الخام الزراعية | 0,53 | 0,45 | 0,48 | 0,49 | 0,46 | 0,51 | 0,42 |
| | واردات المصنوعات | 64,56 | 78,66 | 80,3 | 77,75 | 76,65 | 77,16 | 76,95 |
| | واردات المعادن | 2,92 | 6,24 | 5,63 | 7,19 | 5,85 | 5,47 | 5,04 |
| | واردات المواد الغذائية | 8,1 | 9,75 | 9,9 | 11,18 | 10,82 | 10,79 | 11,2 |
| | واردات أخرى | 23,89 | 4,9 | 3,69 | 3,39 | 6,22 | 6,07 | 6,39 |
| السعودية | واردات المواد الخام الزراعية | 0,79 | 0,71 | 0,73 | 0,71 | 0,76 | 0,78 | 0,62 |
| | واردات المصنوعات | 79,08 | 74,84 | 72,14 | 70,18 | 72,7 | 68,73 | 68,81 |
| | واردات المعادن | 4,17 | 3,5 | 3,12 | 3,63 | 2,55 | 2,92 | 3,02 |
| | واردات المواد الغذائية | 15,49 | 13,73 | 15,78 | 15,97 | 13,69 | 15,08 | 13,4 |
| | واردات أخرى | 0,46 | 7,22 | 8,23 | 9,51 | 10,3 | 12,49 | 14,15 |

**المصدر**: بيانات البنك الدولي.

تعكس بيانات الجدول التغيرات في هيكل الواردات لعدد من الدول العربية النفطية خلال الفترة (2000-2023). وبشكل عام، يمكن ملاحظة الاتجاهات التالية:

1- واردات المصنوعات: المكون الأكبر في الواردات

تمثل المصنوعات النسبة الأكبر من إجمالي الواردات في جميع الدول المدروسة، حيث تراوحت نسبتها بين 43.72%و80.3%.

- الكويت وقطر والسعودية حافظت على نسب مرتفعة لواردات المصنوعات، تجاوزت في معظم السنوات 70%، مما يشير إلى اعتمادها الكبير على السلع المصنعة المستوردة، خاصةً في القطاعات التكنولوجية والصناعية.
- الإمارات وعمان شهدت بعض التذبذب في هذه الفئة، حيث انخفضت النسبة في بعض السنوات بسبب زيادة الواردات في فئات أخرى، مثل المعادن والمواد الغذائية.
- البحرين سجلت ارتفاعًا مستمرًا في واردات المصنوعات، حيث ارتفعت من 43.72%خلال 2000-2014 إلى 57.28% في 2023.

2- واردات المواد الغذائية: تزايد الحاجة إلى الغذاء المستورد

على الرغم من أن نسبة واردات المواد الغذائية منخفضة مقارنة بالمصنوعات، إلا أنها سجلت ارتفاعًا في بعض الدول، مما يعكس اعتمادًا متزايدًا على الواردات الغذائية لسد احتياجات السكان.

- السعودية سجلت نسبًا تتراوح بين 13.4%و15.97%، مما يعكس الحاجة المستمرة لواردات الأغذية في ظل محدودية الإنتاج المحلي.
- الكويت وقطر وعمان أظهرت اتجاهات مشابهة، حيث تراوحت نسب واردات المواد الغذائية بين 8% و17.25%.
- الإمارات والبحرين سجلتا نسبًا أقل، حيث انخفضت النسبة في الإمارات إلى 4.99%في 2023، مما قد يعكس تحسن الاكتفاء الذاتي أو تغيرًا في أنماط الاستهلاك.

3- واردات المعادن: تزايد ملحوظ في بعض الدول

تعكس واردات المعادن حاجة الدول النفطية إلى المواد الأولية المستخدمة في الإنشاءات والصناعات الثقيلة، وقد شهدت هذه الفئة تفاوتًا بين الدول:

- البحرين سجلت أعلى نسبة نمو في واردات المعادن، حيث ارتفعت من 4.39%خلال 2000-2014 إلى 20.47% في 2023، مما يشير إلى نمو في النشاط الصناعي.
- عمان وقطر والكويت حافظت على نسب مستقرة، تراوحت بين 2%و7%.
- الإمارات والسعودية سجلتا نسبًا أقل نسبيًا، مما يشير إلى توفر مصادر محلية أو تقليل الاعتماد على واردات المعادن.

4- الواردات الأخرى: تذبذب يعكس تغيرات اقتصادية

- الإمارات شهدت ارتفاعًا حادًا في هذه الفئة، حيث بلغت نسبة الواردات الأخرى 45.4%في 2015 قبل أن تنخفض إلى 37.54%في 2023.
- البحرين والكويت شهدتا انخفاضًا في هذه الفئة، مما يعكس تحولًا نحو واردات أكثر تخصصًا.
- السعودية سجلت ارتفاعًا تدريجيًا في هذه الفئة، مما قد يعكس زيادة الواردات من السلع غير التقليدية.

وكخلاصة القول هذه التحليلات توفر رؤية واضحة حول اتجاهات التجارة في الدول النفطية العربية، وتوضح مدى اعتمادها على الاستيراد في مختلف القطاعات. حيث نستنتج

- تعتمد الدول النفطية العربية بشكل رئيسي على واردات المصنوعات، مما يعكس ضعف التصنيع المحلي.
- هناك تزايد ملحوظ في واردات المواد الغذائية، مما يؤكد استمرار الاعتماد على الأسواق الخارجية لتلبية احتياجات السكان.
- ارتفاع واردات المعادن في بعض الدول يشير إلى تنمية القطاعات الصناعية والبنية التحتية.
- التذبذب في الواردات الأخرى يعكس تغيرات في استراتيجيات التجارة والاستيراد.

**ج- تشخيص هيكل الإيرادات العامة لعينة من الدول العربية النفطية**

تعاني هذه الدول من ضعف التنويع في اجمالي الإيرادات إذ تستحوذ مداخيل المحروقات حصة الأسد على إجمالي المداخيل والجدول الموالي يوضح ذلك

**الجدول رقم (14):** هيكل الإرادات العامة لعينة من الدول العربية النفطية خلال الفترة (2000-2022)

الوحدة: اجمالي الايردات العامة: مليار دولار

ايرادات المحروقات: % اجمالي الايردات العامة

ايرادات خارج المحروقات: % اجمالي الايردات العامة

| الدول | | 2014-2000 | 2015 | 2016 | 2017 | 2019 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الامارات | اجمالي الايردات العامة | 60,35 | 76,5 | 108,8 | 112 | 133. | 126 | 162. |
| | ايراد ات المحروقات | 73,29 | 47,1 | 44.4 | 31 | 41.2 | 49.3 | 40.3 |
| | ايرادات خارج المحروقات | 26,71 | 53,0 | 78,5 | 78,5 | 58.8 | 50.7 | 59.7 |
| البحرين | اجمالي الايردات العامة | 5,21 | 5,43 | 4,97 | 5,85 | 7.71 | 6.95 | 9.28 |
| | ايراد ات المحروقات | 79,60 | 89,3 | 83.4 | 75.1 | 72.3 | 68.2 | 69.4 |
| | ايرادات خارج المحروقات | 20,40 | 10,7 | 23,2 | 24,0 | 27.7 | 31.8 | 30.6 |
| الجزائر | اجمالي الايردات العامة | 49,2 | 45,32 | 45,78 | 54,7 | 53.8 | 46.8 | 65.1 |
| | ايراد ات المحروقات | 67,4 | 37,9 | 35.3 | 36,2 | 39.8 | 40.1 | 58.3 |
| | ايرادات خارج المحروقات | 32,59 | 62,2 | 66,4 | 63,8 | 60.2 | 59.9 | 41.7 |
| العراق | اجمالي الايردات العامة | 61,6 | 62,17 | 45,19 | 65,5 | 91 | 75.2 | 111 |
| | ايراد ات المحروقات | 97,64 | 72,7 | 68.7 | 86.1 | 92.2 | 87.3 | 95 |
| | ايرادات خارج المحروقات | 2,35 | 27,3 | 34,4 | 34,8 | 7.8 | 12.7 | 5 |
| الكويت | اجمالي الايردات العامة | 56,18 | 85,1 | 45,21 | 58.4 | 56.7 | 61.6 | 95.3 |
| | ايراد ات المحروقات | 91,82 | 90,3 | 88,6 | 89,2 | 97.8 | 87.1 | 92.8 |
| | ايرادات خارج المحروقات | 8,17 | 9,7 | 11,4 | 10,8 | 2.2 | 12.9 | 7.2 |
| عمان | اجمالي الايردات العامة | 17,99 | 23,5 | 19,79 | 22,6 | 27.0 | 22.4 | 27.5 |
| | ايراد ات المحروقات | 78,83 | 56,0 | 67.4 | 67,2 | 75.3 | 71.5 | 68.4 |
| | ايرادات خارج المحروقات | 21,16 | 44,0 | 31,8 | 32,8 | 24.7 | 28.5 | 31.6 |
| قطر | اجمالي الايردات العامة | 38,31 | 49,6 | 39,70 | 44.8 | 85.9 | 54.6 | 81.8 |
| | ايراد ات المحروقات | 63,87 | 50,1 | 28,6 | 81.5 | 82.1 | 78.7 | 69 |
| | ايرادات خارج المحروقات | 36,13 | 50,0 | 71,4 | 71,4 | 17.9 | 21.3 | 31 |
| السعودية | اجمالي الايردات العامة | 180,24 | 163, | 138,5 | 179 | 247 | 257. | 338. |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ايراد ات المحروقات | 86,57 | 72,9 | 62.3 | 63 | 65.7 | 58.2 | 67.6 |
| | ايرادات خارج المحروقات | 13,43 | 27,1 | 35,8 | 36,7 | 34.3 | 41.8 | 32.4 |

**المصدر**: تقارير احصائية سنوية صادرة عن صندوق النقد العربي خلال الفترة (2001-2023).

يستعرض الجدول تطور إجمالي الإيرادات العامة ومساهمة إيرادات المحروقات والإيرادات غير النفطية في عينة من الدول العربية النفطية. يعكس هذا التحليل مدى اعتماد هذه الدول على عائدات النفط وتأثير ذلك على استدامة المالية العامة.

1- التفاوت في إجمالي الإيرادات العامة بين الدول

- السعودية سجلت أعلى إجمالي إيرادات عامة طوال الفترة، حيث ارتفعت من 180.24مليار دولار (2000-2014)إلى 338.17مليار دولار في 2022، مما يعكس قوة الاقتصاد السعودي المعتمد على النفط بشكل رئيسي.
- الإمارات وقطر والكويت سجلت زيادات كبيرة في الإيرادات العامة، مع تجاوز إيرادات الإمارات 162.4مليار دولار في 2022.
- العراق والجزائر أظهرت تقلبًا ملحوظًا في الإيرادات العامة، متأثرة بالتغيرات في أسعار النفط والسياسات الاقتصادية.
- عمان والبحرين حافظتا على إيرادات أقل مقارنة بالدول الأخرى، مما يعكس صغر حجم الاقتصادين النسبي.

2- إيرادات المحروقات: استمرار الاعتماد الكبير على النفط

تعتمد الدول النفطية بشكل رئيسي على إيرادات المحروقات، لكن بدرجات متفاوتة:

- الكويت والعراق هما الأكثر اعتمادًا على المحروقات، حيث تراوحت مساهمتها بين 87%و97%، مما يعكس ضعف التنويع الاقتصادي.
- السعودية وقطر وعمان أظهرت محاولات لتنويع مصادر الإيرادات، لكن المحروقات لا تزال تمثل أكثر من 60%من إجمالي الإيرادات.
- الإمارات والجزائر شهدتا انخفاضًا في مساهمة المحروقات، حيث تراجعت إلى 31%في الإمارات و 36.2%في الجزائر بحلول 2017، مما يشير إلى نجاح أكبر في تنويع الايرادات المالية مقارنة ببقية الدول.
- البحرين ظلت تعتمد على المحروقات بنسبة عالية، لكن هناك انخفاض تدريجي مع زيادة الإيرادات غير النفطية.

3- الإيرادات غير النفطية: مؤشرات على التنويع الاقتصادي

- الإمارات هي الأكثر نجاحًا في تنويع مصادر الدخل، حيث ارتفعت الإيرادات غير النفطية من 26.7% (2000-2014)إلى 78.5% في 2017.
- الجزائر شهدت ارتفاعًا في الإيرادات غير النفطية إلى 66.4%في 2016، ولكنها انخفضت مجددًا إلى 41.7%في 2022، مما يعكس تقلب الإيرادات البديلة.
- السعودية أظهرت تحسنًا في الإيرادات غير النفطية، حيث ارتفعت من (2000-2014) 13.4%إلى 41.8% في 2021، نتيجة الإصلاحات الاقتصادية ضمن رؤية 2030.
- الكويت والعراق لا تزالان الأقل تنويعًا، حيث لم تتجاوز الإيرادات غير النفطية 12.9%في الكويت و5% في العراق بحلول 2022.

وكخلاصة القول يُظهر هذا التحليل مدى التفاوت بين الدول في تحقيق الاستدامة المالية، مع بروز الإمارات كنموذج ناجح نسبيًا في تقليل الاعتماد على النفط. ونستنتج انه:

- لا تزال إيرادات المحروقات هي المصدر الأساسي للدخل في معظم الدول النفطية العربية، رغم الجهود المبذولة لتنويع مصادر الدخل.
- الإمارات والسعودية والجزائر أظهرت تقدمًا في تعزيز الإيرادات غير النفطية، بينما ظلت الكويت والعراق وعمان تعتمد بشكل كبير على النفط.
- الحاجة إلى تنويع الاقتصاديات أصبحت أكثر إلحاحًا، خاصةً في ظل التقلبات في أسعار النفط، والتي تؤثر مباشرة على استقرار المالية العامة لهذه الدول.

**د- تشخيص العمالة لعينة من الدول العربية النفطية**

يعتبر التنويع في قطاع العمالة من أهم مظاهر التنويع الاقتصادي، إذ تتوزع القوى العاملة بنسب متماثلة في العديد من الأنشطة الاقتصادية وهذا ما هو معروف بالدول المتقدمة، ولكن ما يحدث بالدول العربية وخاصة النفطية وجود تركز كبير للقوى العاملة بالقطاع العام وخاصة في الأنشطة الخدماتية، ما يعكس لنا ضعف الأنشطة الاقتصادية الأخرى في توليد مناصب تستوعب الأيادي العاملة.

**الجدول رقم (15)**: التوزيع القطاعي للعمالة لعينة من الدول العربية النفطية خلال الفترة (2000-2023 )

الوحدة: ( % من اجمالي العمالة)

| الدول | | 2000-2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2019 | 2021 | 2023 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الامارات | العمالة في قطاع الخدمات | 67,98 | 72,53 | 72,69 | 72,79 | 88 | 71.1 | 69.01 |
| | العمالة في قطاع الزراعة | 5,20 | 3,87 | 3,79 | 3,75 | 2.8 | 1.7 | 1.34 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العمالة في قطاع الصناعة | 26,82 | 23,6 | 23,52 | 23,46 | 9.2 | 27.2 | 29.63 |
| البحرين | العمالة في قطاع الخدمات | 66,22 | 63,77 | 63,63 | 63,67 | 76.9 | 64.1 | 64.46 |
| | العمالة في قطاع الزراعة | 1,29 | 1,08 | 1,06 | 1,05 | 0.9 | 34.9 | 0.8 |
| | العمالة في قطاع الصناعة | 32,70 | 35,16 | 35,31 | 35,28 | 22.2 | 1 | 34.65 |
| الجزائر | العمالة في قطاع الخدمات | 56,80 | 60,2 | 60,47 | 59,86 | 53 | 58.6 | 59.86 |
| | العمالة في قطاع الزراعة | 15,85 | 8,66 | 8,34 | 9,39 | 14.5 | 10.3 | 9.3 |
| | العمالة في قطاع الصناعة | 27,94 | 31,15 | 31,19 | 30,76 | 32.5 | 31 | 30.79 |
| العراق | العمالة في قطاع الخدمات | 53,67 | 56,56 | 57,23 | 57,53 | 80.9 | 58.9 | 61.17 |
| | العمالة في قطاع الزراعة | 22,18 | 19,54 | 19,24 | 19,01 | 3.6 | 19.8 | 8.24 |
| | العمالة في قطاع الصناعة | 24,10 | 23,9 | 23,53 | 23,46 | 15.5 | 21.3 | 27.57 |
| الكويت | العمالة في قطاع الخدمات | 74,21 | 72,55 | 72,32 | 72,33 | 70.3 | 66 | 73.12 |
| | العمالة في قطاع الزراعة | 2,50 | 2,29 | 2,31 | 2,29 | 3.7 | 3.8 | 1.94 |
| | العمالة في قطاع الصناعة | 23,29 | 25,17 | 25,37 | 25,39 | 26.1 | 30.2 | 24.93 |
| عمان | العمالة في قطاع الخدمات | 68,27 | 58,7 | 58,8 | 58,9 | 60.8 | 47.6 | 53.7 |
| | العمالة في قطاع الزراعة | 6,70 | 4,79 | 4,82 | 4,78 | 32.2 | 4.1 | 6.13 |
| | العمالة في قطاع الصناعة | 25,03 | 36,51 | 36,38 | 36,32 | 7 | 48.3 | 40.15 |
| قطر | العمالة في قطاع الخدمات | 50,26 | 44,63 | 44,23 | 44,25 | 75.3 | 44.8 | 58.91 |
| | العمالة في قطاع الزراعة | 2,06 | 1,23 | 1,22 | 1,25 | 0.9 | 1.2 | 1.71 |
| | العمالة في قطاع الصناعة | 47,68 | 54,14 | 54,56 | 54,51 | 23.8 | 54 | 39.36 |
| السعودية | العمالة في قطاع الخدمات | 74,22 | 71,17 | 70,54 | 70,61 | 78.8 | 77.3 | 80.82 |
| | العمالة في قطاع الزراعة | 4,60 | 6,1 | 4,97 | 4,93 | 12.9 | 2.7 | 2.83 |
| | العمالة في قطاع الصناعة | 21,18 | 22,73 | 24,49 | 24,46 | 8.3 | 20 | 16.34 |

**المصدر**: بيانات منظمة التعاون الاسلامي، صندوق النقد العربي وبيانات البنك الدولي

يعرض الجدول توزيع العمالة في قطاع الخدمات، الصناعة، والزراعة في بعض الدول العربية النفطية خلال الفترة 2000-2023، مما يسلط الضوء على التحولات الاقتصادية ومدى تنويع سوق العمل في هذه الدول.

1- العمالة في قطاع الخدمات: القطاع الأكثر استقطابًا للعمالة

يعتبر قطاع الخدمات المساهم الرئيسي في العمالة في معظم الدول النفطية، مع تفاوتات بين الدول:

- السعودية والإمارات والكويت تتصدر القائمة بنسبة عمالة في الخدمات تجاوزت 70%في معظم السنوات، ما يعكس تركيزها على الأنشطة الاقتصادية الحديثة مثل التجارة والسياحة والخدمات المالية.
- قطر وعمان والعراق كانت نسب العمالة في الخدمات أقل نسبيًا لكنها شهدت زيادات واضحة في 2023، حيث ارتفعت إلى 61.17%في العراق و80.82% في السعودية.

- الجزائر لديها أقل نسبة للعمالة في الخدمات مقارنة بباقي الدول، حيث لم تتجاوز 60%في 2023، ما يعكس استمرار دور القطاعات الأخرى في تشغيل القوى العاملة.

2- العمالة في قطاع الصناعة: تفاوت بين الدول

قطاع الصناعة هو ثاني أكبر مشغل للعمالة في معظم الدول النفطية، لكن هناك فروقات واضحة:

- قطر وعمان والجزائر من أكثر الدول التي تعتمد على الصناعة، حيث بلغت العمالة الصناعية 40.15%في عمان و39.36% في قطر و30.79% في الجزائر بحلول 2023.
- السعودية شهدت انخفاضًا في نسبة العمالة الصناعية من 24.46%في 2017 إلى 16.34% في 2023، مما يعكس تحولات نحو القطاعات الأخرى.
- الإمارات والبحرين شهدتا زيادات طفيفة في العمالة الصناعية بحلول 2023، حيث بلغت 29.63% في الإمارات و34.65% في البحرين.
- العراق والكويت سجّلت نسبًا متوسطة في العمالة الصناعية، مع 27.57%و24.93% على التوالي في 2023.

3- العمالة في قطاع الزراعة: تراجع مستمر في أغلب الدول

قطاع الزراعة أصبح أقل استقطابًا للعمالة في الدول النفطية، باستثناء بعض الحالات:

- الإمارات وقطر والبحرين شهدت انخفاضًا ملحوظًا في العمالة الزراعية، حيث وصلت إلى 1.34%في الإمارات و0.8% في البحرين و1.71% في قطر بحلول 2023.
- العراق والجزائر احتفظتا بنسب مرتفعة نسبيًا في الزراعة، حيث بلغت 8.24%و9.3% على التوالي في 2023، مما يعكس استمرار اعتماد بعض المناطق الريفية على هذا القطاع.
- عمان شهدت زيادة غير متوقعة في 2019، حيث وصلت نسبة العمالة الزراعية إلى 32.2%، لكنها انخفضت مجددًا إلى 6.13% في 2023.
- السعودية والكويت وقطر حافظت على نسب متدنية جدًا في الزراعة، مما يؤكد تركيزها على القطاعات الأخرى.

ومنه نستنتج ان

- ✓ قطاع الخدمات هو المحرك الرئيسي لسوق العمل في الدول النفطية، مع تزايد أهميته خاصة في السعودية والإمارات والكويت.
- ✓ قطاع الصناعة في توسع في بعض الدول مثل قطر وعمان والجزائر، بينما شهد السعودية انخفاضًا في الاعتماد عليه.
- ✓ قطاع الزراعة يتراجع في معظم الدول النفطية، باستثناء العراق والجزائر التي لا تزال تحافظ على نسب معتدلة من العمالة الزراعية.

**هـ- قياس مؤشرات التنويع الاقتصادي بعينة من الدول العربية النفطية**

تستخدم هذا المؤشرات لمعرفة درجة التنويع الاقتصادي ويعبر عن مدى اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع.

**الجدول رقم (16)**: مؤشرات التنويع الاقتصادي لعينة من الدول العربية النفطية خلال الفترة (2000-2023)

| الدول | | 2000-2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2019 | 2021 | 2023 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الامارات | مؤشر التنويع | 0,57 | 0,54 | 0,56 | 0,54 | 0.53 | 0.54 | 0.53 |
| | مؤشر التخصص | 0,40 | 0,26 | 0,24 | 0,24 | 0.25 | 0.42 | 0.26 |
| البحرين | مؤشر التنويع | 0,73 | 0,65 | 0,69 | 0,70 | 0.68 | 0.71 | 0.73 |
| | مؤشر التخصص | 0,37 | 0,31 | 0,31 | 0,34 | 0.32 | 0.32 | 0.34 |
| الجزائر | مؤشر التنويع | 0,79 | 0,78 | 0,81 | 0,79 | 0.80 | .81 | 0.76 |
| | مؤشر التخصص | 0,55 | 0,49 | 0,49 | 0,48 | 0.48 | 0.47 | 0.47 |
| العراق | مؤشر التنويع | 0,84 | 0,90 | 0,90 | 0,90 | 0.86 | 0.86 | 0.85 |
| | مؤشر التخصص | 0,96 | 0,97 | 0,94 | 0,94 | 0.91 | 0.89 | 0.87 |
| الكويت | مؤشر التنويع | 0,81 | 0,82 | 0,83 | 0,80 | 0.78 | 0.80 | 0.62 |
| | مؤشر التخصص | 0,64 | 0,63 | 0,62 | 0,64 | 0.61 | 0.64 | 0.31 |
| عمان | مؤشر التنويع | 0,75 | 0,74 | 0,75 | 0,70 | 0.67 | 0.68 | 0.68 |
| | مؤشر التخصص | 0,64 | 0,53 | 0,49 | 0,39 | 0.32 | 0.30 | 0.31 |
| قطر | مؤشر التنويع | 0,80 | 0,80 | 0,83 | 0,83 | 0.79 | 0.80 | 0.79 |
| | مؤشر التخصص | 0,55 | 0,52 | 0,49 | 0,50 | 0.49 | 0.40 | 0.40 |
| السعودية | مؤشر التنويع | 0,77 | 0,77 | 0,77 | 0,76 | 0.78 | 0.76 | 0.75 |
| | مؤشر التخصص | 0,69 | 0,55 | 0,59 | 0,56 | 0.63 | 0.51 | 0.58 |

**المصدر**: بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

يستعرض الجدول تطور مؤشر التنويع الاقتصادي ومؤشر التخصص في ثماني دول عربية نفطية خلال الفترة 2000-2023، مما يوضح مدى نجاح هذه الدول في تقليل الاعتماد على قطاع المحروقات وتنويع مصادر الدخل.

1- قراءة في مؤشرات التنويع الاقتصادي

يشير مؤشر التنويع الاقتصادي بالاعتماد على معامل هيرشمان –هيرفندال إلى مدى اعتماد الاقتصاد على عدة قطاعات بدلاً من التركيز على قطاع واحد فقط (مثل النفط). كلما كان الرقم أقل ويقترب من الصفر، زاد التنويع، والعكس صحيح.

- الإمارات والبحرين الأفضل في التنويع
  - الإمارات تمتلك أفضل مؤشر تنويع اقتصادي ( 0.53 في 2023)، مما يعكس نجاحها في تنويع الاقتصاد من خلال الاستثمار في السياحة، التكنولوجيا، والخدمات المالية.
  - البحرين حققت أيضًا مستويات جيدة من التنويع (0.73 في 2023)، بفضل جهودها في تطوير القطاعات المالية والصناعية.
- الكويت والعراق الأقل تنويعًا
  - العراق هو أقل الدول تنويعًا حيث بلغ مؤشر التنويع 0.85في 2023، مما يعكس استمرار اعتماده الكبير على قطاع النفط.
  - الكويت شهدت تحسنًا طفيفًا في التنويع، لكنه لا يزال مرتفعًا (0.62 في 2023)، ما يشير إلى أن الاعتماد على النفط لا يزال كبيرًا.
- الجزائر، عمان، وقطر في مستوى متوسط من التنويع
  - الجزائر (0.76)، عمان (0.68)، وقطر (0.79) في 2023، ما يعكس جهودًا محدودة في الابتعاد عن الاقتصاد القائم على المحروقات.
  - رغم ذلك، الجزائر شهدت تحسنًا طفيفًا مقارنة بالسنوات السابقة، مما يدل على بعض التطورات في القطاعات غير النفطية.
- السعودية تتجه نحو التنويع ببطء
  - السعودية سجلت 0.75في 2023، وهو رقم لم يتغير بشكل كبير، لكنها تبذل جهودًا واضحة من خلال "رؤية 2030" لتنويع اقتصادها عبر الاستثمار في السياحة، التكنولوجيا، والصناعات غير النفطية.

ثانيا: قراءة في مؤشرات التخصص الاقتصادي

يشير مؤشر التخصص إلى مدى تركيز الاقتصاد على قطاع معين، فكلما زادت القيمة، زاد الاعتماد على قطاع واحد (غالبًا النفط).

- العراق الأكثر تخصصًا في النفط
  - العراق سجل أعلى مؤشر تخصص ( 0.87في 2023)، مما يدل على أن الاقتصاد العراقي لا يزال يعتمد بشدة على قطاع النفط كمصدر أساسي للإيرادات.
- الكويت والسعودية أيضًا ضمن الدول الأكثر تخصصًا
  - الكويت شهدت انخفاضًا واضحًا في التخصص من 0.64في 2021 إلى 0.31 في 2023، مما يعكس جهودًا في تنويع الاقتصاد.

- السعودية سجلت 0.58في 2023، وهو تحسن طفيف لكنه لا يزال مرتفعًا مقارنة ببعض الدول الأخرى.

- الإمارات والبحرين الأقل تخصصًا
  - الإمارات تمتلك أقل مؤشر تخصص (0.26 في 2023)، مما يعكس قدرتها على تقليل الاعتماد على النفط مقارنة بباقي الدول.
  - البحرين حققت مستوى جيدًا من التنويع، حيث استقر مؤشر التخصص عند .0.34

- قطر وعمان والجزائر ضمن الدول المتوسطة من حيث التخصص
  - قطر (0.40)، الجزائر (0.47)، وعمان (0.31) تظهر تحسنًا تدريجيًا في التنويع لكنها لا تزال تعتمد بشكل كبير على النفط.

ثالثا: الاتجاهات الرئيسية والملاحظات

- ✓ الإمارات هي الدولة الأكثر تنويعًا والأقل تخصصًا، مما يعكس نجاح استراتيجياتها الاقتصادية.
- ✓ العراق والكويت لا تزالان الأكثر اعتمادًا على النفط، رغم بعض التحسن في الكويت خلال 2023.
- ✓ السعودية تسير في اتجاه التنويع لكنها لا تزال بحاجة إلى مزيد من الجهود لتحقيق تحول اقتصادي أكبر.
- ✓ البحرين تحسنت في التنويع لكنها لا تزال تحتاج إلى دعم أكبر للصناعات غير النفطية.
- ✓ عمان وقطر حققتا بعض التقدم لكنهما لا تزالان معتمدتين على قطاع المحروقات.
- ✓ الجزائر شهدت تحسنًا في مؤشر التنويع لكنها لم تحقق تحولًا كبيرًا في تقليل التخصص في النفط.

# قائمة المراجع

## المراجع باللغة العربية


- أحمد فريد مصطفى، "**الموارد الاقتصادية**"، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، مصر، 2006.
- أحمد كواز، "**التنمية الصناعية: التمويل والتنويع والانتاجية تجارب دولية**"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2013.
- أمال عبد الرحمن زيدان، "**مشاكل الطلب على الصادرات الصناعية المصرية في ضوء المتغيرات الدولية والمحلية المستجدة**"، دار الكتب القانونية، مصر، 2008.
- بلقلة براهيم، "**مكانة الدول العربية ضمن خارطة سوق النفط العالمية (الحاضر، المستقبل والتحديات)**"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 10، جامعة جسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2013.
- بن رمضان انيسة وبلمقدم مصطفى، " **الموارد الطبيعية الناضبة واثها على النمو الاقتصادي (درسة حالة البترول في الجزائر**"، أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 15، جوان 2014.
- بوالشعور شريفة، " **تقلبات أسعار النفط و أثرها على الاقتصاد الكلي الجزائري: نموذج متجهات تصحيح الخطأ**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المال والاعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2012.
- بوزاهر سيف الدين، "**أسعار الصرف وأسعار النفط دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية حالة الجزائر**"، رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011.
- جان جاك سرفان شرايبر،"**التحدي العالمي**"، ترجمة فيكتور سحاب وإبراهيم العريس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان،1980.
- جعفر طالب احمد، "**الصناديق السيادية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 28، جامعة واسط، بغداد، العراق، 2018.
- حافظ برجاس،"**الصراع الدولي على النفط العربي**"، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2000.
- حالوب كاظم معلة، علي مُحَمَّد، "**الاقتصاد العراقي بين الهيمنة الريعية وإمكانية التنويع الاقتصادي المستقبلية**"، مجلة المنصور، العدد 24، جامعة المنصور الأهلية، العراق، 2015.
- دران اسيموجلو، جيمس روبنسون، "**لماذا تفشل الأمم**"، ترجمة بدران حامد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، الطبعة الأولى، مصر، 2015.
- رحمن حسن الموسوي، "**الاقتصاد الزراعي**"، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- السبتي وسيلة، كزيز نسرين، "**دور صناديق الثروة السيادية في دعم السياسة المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي**"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017.
- سعد طه مُحَمَّد، "**قياس وتحليل التفاوت في الانفاق على أساس التوزيع الجغرافي في العراق لعام 2011**"، المؤتمر العلمي الدولي جيوتونس، الدورة السابعة، تونس، 2013،.

- سعيد خليفة الحموي، "**أساسيات إنتاج الطاقة (البترول، الكهرباء، الغاز)**"، الأكاديميون للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2016.
- شبوطي حكيم، محي الدين سمير، "**دور صناديق الثروة السيادية في تعزيز التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل: دراسة تجربة امارة دبي**" ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2017.
- شكوري سيدي مُحَّد، "**وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، "**التنويع الاقتصادي: مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق**"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 08، العدد 31، جامعة الكوفة، العراق، 2014.
- عبد الحليم مُحَّد منصور علي، "**زكاة البترول والمستحقون لها: دراسة فقهية مقارنة**"، المكتب الجامعي الحديث للنشر، مصر، 2013.
- علي جذوع الشرفات، "**مبادئ الاقتصاد الزراعي**"، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- عيسى مقليد،«**قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**»، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008.
- غالب فاتح واخرون، "**السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي حالة (ماليزيا واندونيسيا والمكسيك)**"، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، العدد 01، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف – ميلة –، الجزائر، 2017.
- قدي عبد المجيد، "**الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر،2009 .
- قنادزة جميلة،«**الجباية البترولية في الجزائر**»، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011.
- مُحَّد ابراهيم السقا، "لعنة الوفرة النفطية في الكويت"، (بتصرف) **مدونة اقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون**، اكتوبر 2009.
- مُحَّد صفوت قابل، "**نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية**"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2008.
- مُحَّد عماد عبد العزيز، "**امكانية تطبيق صناديق الثروة السيادية كأحد وسائل مصادر الدخل الوطنية في العراق (رؤيا مستقبلية)**"، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادي، المجلد الأول، العدد 37، جامعة تكريت، العراق، 2017.
- محمود عبد الفضيل، "**النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية**"، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون الاداب، الكويت، 1979.
- محمود علي شرقاوي، "**النمو الاقتصادي وتحديات الواقع**"، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.

- ممدوح عوض الخطيب، "**التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي**"، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول المجلس التعاون لدول الخليج العربية، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 2010.
- ناصر دادي عدون ،**إقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة،الجزائر،الطبعة الثانية، 1998 .
- هشام حريز، "**دور انتاج الطاقات المتجددة في اعادة هيكلة سوق الطاقة، مكتبة الوفاء القانونية**"، الطبعة الأولى، مصر،2014.
- يونس علي أحمد، "**تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة2009** "، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 83، جامعة بغداد، العراق، 2010.


**المراجع باللغة الاجنبية**


- W.Max Cordan (1995) "**Protection, Growth and Trade**", chap 15, "**Booming Sector and De-Industralisation is Small Open Countries"**, Taylor Hibbard Library, Department of Agricultural and Applied Economics, University of Wisconsin, Madison.
- Mats R. Berdal, David Malone, "**Greed & Grievance: Economic Agendas in Civil Wars", chap6, The Resource Curse are Civil Wars Driven by Rapacity or Pancity? ,** by Indra Se Soysa, International Peace Academy, 2000, P113.
- Bodin, J. **Les six livres de la Republique . A Paris: Chez Iacques du Puys**. Edited by K. McRae, 1962, Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Farah Elias Elhannani, « **Oil Price Volatility and Economic Growth in Algeria New Channel for Resourse Curse** », Dissertation submitted in partial fulfillment of the requirement for the degree of Master in economic Science, Abou bakr Belkaid University, Tlemcen, 2013.
- Owen Barder, «A Policymakers' Guide to Dutch Disease. What is Dutch Disease, and is it a problem? **» The Center for Global Development** (www.cgdev.org,) ,Working Paper Number 91, July 2006.
- David Rudd, « **An Empirical Analysis of Dutch Disease:** Developing and Developed Countries. », spring 1996.
- Marc-antoine adam, «**la Maladie Hollandaise: Une Etude Empirique Appliquée à des Pays en Développement Exportateurs de Pétrole**. » Université de Montréal , 2003 .
- Alan Gelb, « **Oil Windefulls: Blessing or Curse**. » Oxford University Press, 1989.
- Roberto Zagha,Gobind T. Nankani «Economic Growth in the 1990s: Learning from a Decade of Reform », **World Bank**, Washington D,C, 2005.
- Sebastian Edwards and Sweder Van Wijnbergen, «**Disquilibrium and Structural Adjustment**», Chapter 28, Handbook of Development

Economics, Volume IT, Edited by 11. Chenery and T.N. Srinivasan, Elsevier Science Publishers B.V., January 1989, PP1484-1485.

- Nikolina Kosteletou and Panagiotis Liargovas, «**Foreign Direct Investment and Real Exchange Rate Interlinkages**», Open Economies Review 11, 2000.
- Kluwer Academic Publishers. Printed in The Netherlands. 2000.[1] Gregory, R.G, "Some Implication of The Growth Mineral Sector», **Australian Journal of the Agricultural Economics**, VOL. 20, August 1976.[1] W.M. Corden & J.P. Neary," Booming Sector and De-Industrialisation in a Small Open Economy ", **International Institute for Applied Systems Aalysis**, Laxenburg, Austria, September 1982.
- Corden,M., " Booming Sector and Dutch Disease Economics : Survey and Consolidation" ,**Oxford Economic Papers**, New Series , Vol 36 , Nov.1984 .
- Francois-Xavier de Mevius and Iván Albarracin," Bolivia and the Dutch Disease: What are the risks and how to avoid them?", Revista Latinoamericana de Desarrollo Económico, rlde n.11 La Paz abr. 2009.
- W.M. Corden & J.P. Neary, "Booming Sector and De-Industrialisation in a Small Open Economy ", **International Institute for Applied Systems Aalysis**,
- Sebastian Edwards, « Commodity Export Boom and the Real Exchange Rate: the Money-Inflation Link », **National Bureau of Economic Research**, Cambridge, October 1985.
- Ricky Lam and Leonard Wantchekon, « POLITICAL DUTCH DISEASE», **National Bureau of Economic Research**, Cambridge, November 16, 2002.
- Ross Michael L. ," The Political Economy of the Resource Curse" **, World Politics** , 51 , Junuary 1997.
- Ed Dolan," **The Curse of Riches, the Dutch Disease, and Social Progress**", **EconoMonitor**, April 21st, 2014. www.economonitor.com/dolanecon/2014/04/21/the-curse-of-riches-the-dutch-disease-and-social-progress-2/
- Leff, N Athaniel," Economic Development through Bureaucratic Corruption", **A merican Behavioral Scientist**, Volume8, United States of America, 1964, 8-14.
- [1] Shleifer, Andrei, and Robert Vishny, "Corruption"**, Quarterly Journal of Econom-ics,** Vol. 110, No. 3 (August 1993.

- Gavin, M., Perotti, R., «Fiscal Policy in Latin America», **NBER Macroeconomics Annual**, eds. Bernanke, B., Rotemberg, J., MIT Press, Cambridge, 2007.
- Braun, M., «Why is Fiscal Policy Procyclical in Developing Countries?», manuscript, **Harvard University**, 2001.
- [1] Kaminski, G., Reinhart, C., Vegh, C., «When it Rains it Pours: Procyclical Capital Flows and Macroeconomic Policies», **NBER Working Paper**, no. 10780, 2004.
- Alisina A, Tabellini G, «Why is Fiscal Policy often Procyclical?». **NBER Working Papers**, 2005.
- [1]- Manasse, P., «Procyclical Fiscal Policy: Shocks, Rules, and Institutions-A View From MARS», *IMF* **Working Paper**, 2006.
- Ethan Ilzetzki and Carlos A. Végh, «Procyclical Fiscal Policy in Developing Countries: Truth or Fiction?» , **NBERWorking Paper No**.*14191*, May, 2008.
- Tornell, A., Lane, P.R.. «Are windfalls a curse? A non-representative agent model of the current account», **Journal of International Economics**, no. 44.
- Talvi E., Vegh, C. «Tax Base Variability and Procyclicality of Fiscal Policy», **Journal of Development Economics**, forthcoming, 2005.
- Riascos, A. and C. A. V_egh., «Procyclical Government Spending in Developing Countries: the Role of Capital Market Imperfections», **manuscript, UCLA**, October, 2003.
- Mendoza, Enrique G, and Marcelo Oviedo «Fiscal Policy and Macroeconomic Uncertainty in Developing Countries: The Tale of the Tormented Insurer..Mimeo», 2006.
- Riascos, Alvaro and Carlos A. Végh, «Procyclical Government Spending in Developing Countries: The Role of Capital Market Imper fections», 2003.
- Duncan, R., «Institutional Quality, the Cyclicality of Monetary Policy and Macroeconomic Volatility», **manuscript, Ohio University**, (2012).
- Kaminsky G, Reinhart and Végh, « When it rains, it poors », **National Bureau of Economic Research**, April 2005.
- Caballero, R. and Krishnamurthy, A. (2004). "Fiscal Policy and Financial Depth". NBER Working Paper 10532, May.
- Kaminsky, Graciela L., Carmen M. Reinhart, Carlos A. Végh. "When it Rains, it Pours: Procyclical Capital Flows and Macroeconomic Policies", **NBER Working Paper**, 2004.
- Aaron Tornell and Philip R. Lane, "The Voracity Effect". **American Economic Review**, Vol. 89, No. 1, **M**arch 1999**.**

- Gavin, Michael and Roberto Perotti, “Fiscal Policy in Latin America”. **NBER Macroeconomics Annual 1997**, edited by Ben Bernanke and Julio Rotemberg. Volume 12, January 1997, MIT Press.
- Jaejoon Woo, “Why Do More Polarized Countries Run More Procyclical Fiscal Policy?” **The Review of Economics and Statistics**, Vol. 91, No. 4, January 2008.
- Fredirick Van Der Ploeg, Steven Poelhekke, "The Volatility Curse: Revisiting the Paradox of Plenty", **DNB Working Paper**, N0206, March 2008.
- Rabah Arezki and Mustapha K. Nabli, "Natural Resources, Volatility, and Inclusive Growth: Perspectives from the Middle East and North Africa", **International Monetary Fund**, April 2012.
- Fredirick Van Der Ploeg, Steven Poelhekke, "**Volatility, Financial Devlopment and the Natural Resource Curse**", **Centre for Economic Policy Research**, No. 6513, October 2007.
- Elva Bova, Paulo Medas, and Tigran Poghosyan, "**Macroeconomic Stability in Resource-Rich Countries: The Role of Fiscal Policy**", **International Monetary Fund Working Paper**, February 2016.
- Francois Lescaroux, Valérie Mignon, "On the Influence of Oil Prices on Economic Activity and Other Macroeconomic and financial Variables", **CEPPI: Centre D`etudes Prospective et d`Information Internationa Working Paper**, N02008-05.
- H.Günsel Dğrul, Ugur Soytas, "Relation Between Oil Price, Interest Rate, and Unemployment: Evidence from Emerging Market ", **ELSEVIER: Energy Economy**, Vol 32, 2010.
- Chuk.A.Chuk, Ekpeno L.Effiong, Ndifreke R.Sam, "Oil Price distortion and their Short and Long- Run Impact on Nigerian Economy", **MPRA:Munich Personal RePEc A rchive**, No 2443.
- Weiqi Tang, Libo Wu, ZhongXiang Zhang, "Oil price shocks and their short- and long-term effects on the Chinese economy", **Energy Economics**, N02008-05.
- Stephen P. A. Brown and Mine K. Yücel, “Energy Prices and Aggregate Economic Activity: An Interpretative Survey”. **Federal Reserve Bank of Dallas, Quarterly Review of Economics and Finance**, 42, 02/2002.
- [1] Sami Mahroum, Yasser Al-Saleh,Economic, **"Diversification Policies in Natural Resource Rich Economies"** , Routledge Taylor & Francis Group publications, USA, 2017, p :01.
- [1] Graham Kenny, **"Diversification Srategy How to grow a business by diversifying successfully"**, Kogan Page Limited publications, UK , 2009.

- [1]United Nations, **"UFCCC Work Shop on Economic Diversifications?"**, France Work Convention on Climate Change, Tahran , 18-19 October 2003.
- [1] Chris Papageorgiou , Nikola Spatafora, "**Economic Diversification in LICs: Stylized Facts and Macroeconomic Implications"**, IMF Publications, 2012.
- Xavier forneris, "**The Challenge of Economic Diversification : The Role of Policy and the Investment Climate"**, the Economic Developers Alberta (EDA) Conference Alberta, Canada, April 6-8, 2016.
- [1] Paul G. Hare , "**Institutions and Diversification of the Economies in Transition: Policy Challenges"** , Centre for economic reforme and transformation, School of Management and Languages, Heriot-Watt University ,UK, July 2008, p: 28.
- [1] Report annual Meeting of Arab Ministers of Finance **," Economic Diversification in Oil-Exporting Arab**
- **Countries"** , Manama, Bahrain, April 2016.
- Economic Report on Southern Africa 2011, "**Status and prospects for economic diversification in Southern Africa"**, Publications: Economic Commission for Africa, Addis Ababa, Ethiopia,2012.
- Report South Centre, "**Problems and Policy challenges faced by the commodity Dependent Developing Countries "**, Agenda Development Equity (TRADE) Analysis, Geneva, Switzerland, November 2005.
- .
- Marè, John HE, **"Economic diversification in Africa: a review of selected countries"**, OECD Publications, .
- Reda Cherif et al, **"Breaking the Oil Spell: The gulf falcons path to diversification",** IMF Publications, USA, 2016.
- Marten Hvidt, **"Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends",** Governance and Globalization in Gulf States,Number 27, the London School of Economics and Political, UK , 2013.
- Nicolas Péridy, Nizar Jouini, "**Diversification and sophistication as alever for the structural transformation of North African economies"**, United Nations Economic Commission for Africa publications, Rabat, Morocco, 2013.
- Omotunde E. G. Johnson, **"Economic diversification and growth in africa critical policy makin issues"**, Springer International Publications, Switzerland, 2016.
- Ben Hammouda et al, **"Diversication: towards a new paradigm for Africa's development",** United Nations Economic Commission for Africa, No: 35 , Addis Ababa, Ethiopia, 2006. [1] Doreen Horschig,

**"Economic Diversification in Saudi Arabia The Challenges of a Rentier State"**, Journal of Political Inquiry, University Pl. New York, USA , 2016.

- Alan Gelb," **Economic Diversification in Resource Rich Countries",** Center for Global Development, World Bank Publications, Washington, USA, 2015.
- Manu Bhaskaran, "**Economic Diversification in Negara Brunei Darussalam"**, The Centennial Group for The Centre for Strategic and Policy Studies, Brunei Darussalam, August 2007..
- Yushi Yoshida, **"Intra-industry trade, fragmentation and export margins: An empirical examination of sub-regional international trade"**, North American Journal of Economics and Finance, Elsevier, N°24, 2013.
- Kui-Wai Li, **"Capitalist Development and Economism in East Asia"**, the Taylor & Francis e-Library publications, london, UK, 2003.
- Salomon Samen, "**a primer on export diversification"**, Growth and Crisis Unit, World Bank Publications, 2010.
- Enna Hirata, **"Contestability of Container Liner Shipping Market in Alliance Era"**, The Asian Journal of Shipping and Logistics, Elsevier, 2017
- Paul B. siegel et al, **"Regional and Economic Diversity Diversification"**, Center for Business and Economic Research, University of Kentucky,USA, 1995, p: 264.
- Nicole Palan, **"Measurement of Specialization : The Choice of Indices"**, Research Centre International Economics, N° 62 , Vienna , 2010
- Mohammad Abdul Mohit,**" Structural changes of the malaysian economy and its spatial incidence on regional economic growth**", Journal of the Malaysian Institute of Planners, N°25, Malaysia, 2009,
- Eva Militaru, Larisa Stanil, **"Income variability in Romania: Decomposing income inequality by household characteristics",** Procedia Economics and Finance, N°26 , Elsevier, 2015
- Jennifer A. Miller**," south korea"**, Lerner Company Publications, USA, .2010 .
- PRAN TIKU, "**Six Sizzling Markets**" John Wiley& Sons publications, USA, 2008.
- Jong-Chan Rhee,"**The state and industry in South Korea"**, Taylor & Francis Library publications, UK, 2002
- .

- Myung Oak Kim ,Sam Jaffe, **"The New Korea An Inside Look At South orea's Economic Rise",** Library of Congress Cataloging publications,. USA,.2010.
- Shahid Yusuf, Kaoru Nabeshima,"**Tiger Economies Under Threat : A Comparative Analysis of Malaysia'sIndustrial Prospects and Policy Options"**, The World Bank publications,2009..

- Jomo K.S et alIndustrial "**Technology Devlopment In Malaysia"**, Taylor & Francis e-Library publications, UK, 2001..
- Alasdiar Bowin, Danny Unger, "**The Politics Of Open Economies: Indonesia, Malaysia, the Philippines, and Thailand"**, the press syndicate of the University of combridge publications, UK, 2002.
- Jomo K.S, and Greg Felker, "**Technology, competitiveness and the state: Malaysia'sindustrial technology policies"**, Taylor & Francis e-Library publications,UK, 2002.[1] Roger van Hoesel," **New Multinational Enterprises From Korea and Taiwan**", in the Taylor & Francis e-Library publications,UK, 2001.
- Yu Zheng, "**Governance and Foreign Investment in China, India, and Taiwan**", University of Michigan publications,USA, 2014.
- Robert Feenstra, Gary Hamilton, "**Emergent Economies: Divergent Paths**", Cambridge University publications, USA, 2006.
- Shimizu Hiroshi, Hirakawa Hitoshi, "**Japan and Singapore In The World Economy"**, Taylor & Francis e-Library publications, UK, 2002.
- Tilak Abeysinghe and ‹Keen Meng Choy, "**The Singapore Economy :An econometric perspective**", Taylor & Francis e-Library publications, UK, 2007

- Yeow-Tong Chia, Education, **"Culture and the Singapore Developmental State"**, Palgrave Macmillan publications, USA, 2015.